ندوة اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
بغداد ـ العـــراق

" دور التنظيمات الشعبية في التنمية الريفية"

دراسة اعدها

الدكتور اكرم استيتيه
كلية الزراعة
الجامعة الاردنية

الدكتور سليمان عربيات
كلية الزراعة
الجامعة الاردنية

تشرين ثاني ١٩٧٦

المحتويـــات

الصفحة

١- اهداف الدراسة	١
٢- الخصائص العامة للمجتمع الريفي في البلدان النامية	١
٣- استراتيجية واهداف التنمية الريفية	١
٤- اهمية اشتراك السكان الريفيين في التنمية الريفية	٢
٥- أ- التجربة الهندية	٣
ب- التجربة الصينية	٤
٥- العوامل التي تؤثر على تكوين وكفاءة التنظيمات الشعبية	٥
أ- العوامل الادارية والاجتماعية	٥
ب- العوامل السياسية	٦
٦- النموذج	٧
٧- التجربة الاردنية في منطقة وادى الاردن	٧
٨- أ- خطط التنمية الاقتصادية الاردنية	٨
١- خطة التنمية الاقتصادية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥	٨
٢- خطة التنمية الاقتصادية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠	٩
ب- منطقة شرقي وادى الاردن	١٠
جـ- الهيئات والتنظيمات الرئيسية المهتمة بتنمية الوادى	١٢
١- هيئة وادى الاردن	١٢
٢- اتحاد المزارعين في وادى الاردن	١٢
الاستنتاجات	١٤

الجداول

الصفحة

رقم الجدول

١- مشاريع التنمية الاقتصادية لمنطقة وادى الاردن ضمن خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-٩٧٥ وخطة التنمية الثمانية ١٩٧٥-١٩٨٢. ١٧

٢- مشاريع التنمية الاجتماعية للبنية الاساسية لمنطقة وادى الاردن ١٩٧٥-١٩٨٢.

دور التنظيمات الشعبية في التنمية الريفية

تمر البلدان النامية حاليا بمرحلة هامة من مراحل حياتها الاقتصادية. فبرامج التنمية الثلاثية والخمسيه والسبعية تنفذ في كثير من هذه البلدان لتطوير قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية. فالدول النفطية تعلم بان معين البترول لا بد وان ينضب يوما ما ،لذلك راينا ها تركز على ايجاد مصادر بديلة للاحتفاظ بمستوى حياة كريمة لافرادها بعد استنفاذ النفط. كما ان الدول غير النفطية ،مثل الاردن تقوم هي الاخرى بتنفيذ البرامج التنموية لزيادة مصادر ومستوى الدخل لاقتصادها وافرادها. وقد كان للقطاع الزراعي الحظ الاوفر في التنمية في اكثر هذه البلدان ، خاصة وان الاهتمام بتزايد لتوسيع مساحة الارض المنتجة ورفع انتاجيتها لتامين الطلب المتزايد على السلع الغذائية نظرا لازدياد الحجم السكاني ومستوى الدخل في هذه الدول.

١- اهداف الدراسة

ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو شرح اهمية الدور الذى يمكن ان تلعبه التنظيمات الشعبية في تنمية الريف في البلدان النامية بشكل عام وفي الاردن بشكل خاص. وبالتحديد ،فان هذه الدراسة تهدف الى :-

أ. تقديم صورة عامة عن المجتمعات الريفية في البلدان النامية

ب. وضع نموذج يحدد الاسس الضرورية لنجاح برامج التنمية الريفية ولقيام التجمعات الريفية بدورها لتحقيق التنمية الريفية.

جـ. القاء الضوء الكافي على البرامج التنموية والتنظيمات الشعبية في وادى الاردن ثم استنتاج مدى نجاح تطبيق هذه البرامج من خلال التجمعات المذكورة ثم مقارنة ذلك بالنموذج المقترح.

٢- الخصائص العامة للمجتمع الريفي في البلدان النامية

قبل ان نبدأ بتحديد الاستراتيجية والاهداف العامة للبرامج التي يمكن ان تنفذها البلاد النامية لتنمية ريفها وبالتالي قطاعها الزراعي ،لا بد وان نذكر الخصائص الاساسية المشتركة للمجتمع الريفي في هذه البلدان ،واهمها :-

أ ـ يمكن اعتبار اكثر من نصف سكان هذه البلدان ريفيين

ب ـ يحظى المجتمع الريفي بخدمات اقل بكثير من المجتمع الحضرى

جـ ـ نسبة التعليم في الريف اقل ، وخاصة بين النساء

د ـ انعدام وجود الصناعات والحرف الزراعية والريفية

هـ ـ تتميز الحيازات الزراعية بالصغر والتفتت مع وجود نسبة عالية من المزارعين غير المالكين مثل المستاجرين والمشاركين .

و ـ انخفاض مستوى الدخل وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة بالمقارنة مع الحضر .

٣ـ استراتيجية واهداف التنمية الريفية

انطلاقا من هذه الخصائص ، يمكننا تحديد استراتيجية التنمية الريفية على انها تسعى الى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف والى ايصال فوائد التنمية الى اكبر عدد ممكن من هؤلاء السكان . وعليه فيجب ان يشتمل اى برنامج للتنمية لتحقيق هذه الاستراتيجية على الاهداف التالية :ـ

أ ـ تحسين الانتاجية لزيادة الانتاج الزراعي

ب ـ تامين حد ادنى مقبول من الغذاء والمأوى والتعليم والصحة

جـ ـ زيادة فرص العمل وتحسين الدخل لرفع مستوى السكان

د ـ تنفيذ برامج الاصلاح الزراعي لاعطاء الريفيين سيطرة اكبر على المصدر الرئيسي للانتاج وهو الارض.

هـ ـ تطوير خدمات الارشاد والتمويل والتسويق

و ـ توسيع شبكات الطرق والاتصالات وتحسين الاوضاع السكنية في الريف

٤ـ اهمية اشتراك السكان الريفيين في التنمية الريفية

ان فكرة اشتراك السكان الريفيين في تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية ليست جديدة ، فاكثر الحكومات وحتى المؤسسات الدولية تنادى بها . وقد وضعت

المنظمة الدولية للاغذية والزراعة في برنامجها " التحرر من الجوع " ثلاثةمتطلبات لاى برنامج تنموى للريف . وهذه المتطلبات هي :-

أ ـ ان يلعب السكان الريفيون دورا رئيسيا في التنمية الريفيه

ب ـ ان يكون تدخل الحكومة وتحركها عبارة عن استجابة لطلب من السكان الريفيين انفسهم وليس العكس.

جـ ـ ان تتكون العناصر الاساسية للتنمية من نفس المنطقة بحيث تكون العناصر الاخرى من خارج المنطقة عبارة عن عناصر مكملة فقط.

ان تجربة بعض الدول المتقدمة تؤكد اهمية هذا الاشتراك ، ففي هولندا مثلا كانت المؤسسات الزراعية هي التي تضع الخطط الرئيسية للتنمية . وفي بعض البلدان النامية ،مثل تنزانيا وماليزيا واندونيسيا ، تقوم لجان محلية مؤلفة من بعض القرويين والموظفين باعداد ميزانيات تنمية المناطق ، ثم ترفع هذه الميزانيات عن طريق لجان اخرى تمثل مناطق اكبر ، الى الحكومة المركزية وقد اثبتت هذه التجربة ان للسكان الريفيين نظرات ثاقبة بالنسبة لاحتياجاتهم اقوى بكثير من نظرات الموافين المتخصصين .

وتعتبر الاتحادات والتعاونيات من التنظيمات الشعبية التي تتيح للسكان الريفيين المشاركة ،من خلالها ،في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية وتامين القروض والمواد الزراعية لاعداد كبيرة من المزارعين لتسويق منتجاتهم .

ولبيان اهمية اشتراك السكان الريفيين من خلال التنظيمات الشعبية في انجاح برامج التنمية نلخص هنا التوصيات التي خرجت بها نتيجة للتجربة الخاصة دولتان من اكبر دول العالم سكانا ومساحة وهما الهند والصين .

أ ـ التجربة الهندية

يمكن تلخيص التوصيات التي خرجت بها الهند من تجربتها خلال العقدين الماضيين بالنقاط التالية :-

ا ـ على العاملين في مشاريع التنمية الريفية ان يفسحوا المجال للافراد المحليين

في اختيار البرامج وتخطيطها وتنفيذها . وعلى هؤلاء العاملين ان لا يعملوا من اجل الناس بل معهم ومن خلالهم حتى تصبح تنمية المجتمع هي برنامج الشعب بمشاركة ومساعدة الحكومة وليس برنامج الحكومة بمشاركة الشعب.

٢ .. وجوب تكوين المؤسسات الديمقراطية الممثلة والتي تؤمن المراقبة والعناية اللازمتين للانفاق على المشاريع التي تتوافق مع رغبات وحاجات المجتمع المحلي ، والا فان حماس ورغبة السكان في التنمية سيضمحلان .

٣ . وجوب اعداد القادة المحليين الريفيين من نفس اهالي القرية

ب ـ التجربة الصينية

واما التجربة الصينية فيمكن تلخيص التوصيات التي خرجت بها بالنقاط التالية :ـ

١ . ان المسؤولين من الحضر يضعون البرامج لتنمية الريف من وجهة نظر ابناء المدن ولذلك فهم ينظرون الى المشاكل الريفية ويخططون للاعمال الريفية قياسا على مشاكلهم وحياتهم ، وحتى يتمكن المتعلمون من تفهم احوال الريفيين ومشاكلهم عليهم ان يذهبوا الى الريف ويعيشوا هناك ويعملوا مع المزارعين جنبا الى جنب.

٢ . يتوجب انشاء التجمعات الريفية لتامين الاحتياجات الاساسية لافرادها واعتبار اهم شروط نجاحها الاستماع لوجهات نظر افرادها وتمثيل رغباتهم ومصالحهم.

ان هاتين التجربتين تبينان بوضوح انه مهما كان برنامج التنمية الريفية جيدا فان نجاحه في النهاية يعتمد على مشاركة الشعب في تنفيذه .

وان مشاركة الشعب فى اى برنامج يعتمد بدوره الى حد كبير على مدى ثقة هذا الشعب بالاجهزة السياسية والاقتصادية الموجودة وعلى المدى الذى يستطيع هذا البرنامج ان يتمشى فيه مع ثقافة وعادات وحاجات وتقاليد ذلك الشعب.

لقد بينا في الصفحات السابقة اهمية اشتراك السكان المحليين في نجاح التنمية الريفية . وبما ان الوسيلة الرئيسية لاشتراك هؤلاء السكان هي عن طريق التنظيمات الشعبية فلا بد من مناقشة العوامل التي قد تؤثر الى حد كبير على الطريقة التي تتكون بواسطتها هذه التنظيمات كما تؤثر على مدى فاعليتها وكفاءتها في تنفيذ وادارة برامج التنمية.

٥- العوامل التي تؤثر على تكوين وكفاءة التنظيمات الشعبية

أ- العوامل الادارية والاجتماعية

كانت نتائج تجربة اشتراك التجمعات الزراعية الريفية في معظم الدول النامية غير مشجعة وغير ناجحة واننا نعتقد بان هناك اربعة اسباب للفشل والسبب يرجع الى مفهوم اشراك المزارعين في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية فالمفهوم العام للمسؤولين في هذه الدول ان الاشراك هو عبارة عن اعلام المزارعين عن البرامج الموضوعة لتنمية ريفهم بدون سؤالهم عن احتياجاتهم ومشاكلهم. لذلك انتهت اكثر هذه البرامج الى غير النتائج المتوخاة منها والى عدم اهتمام السكان الريفيين بما يجرى حولهم.

اننا نعتقد ان الاشتراك الفعلي هو فتح حوار مع السكان الريفيين بشكل عام ،ومع الزراعيين بشكل خاص ،على مستوى التخطيط وذلك للبحث في احتياجاتهم المحلية والامور التي تهمهم ،وليس في اعلامهم عن طريق المحاضرات عما تخططه الدولة لهم من مشاريع تنموية.

والسبب الثاني فيكمن في النظام المتبع في انشاء المؤسسات الريفية في اكثر الدول النامية حيث تدعو الحكومة الى انشاء هذه المؤسسات وبذلك يصبح الاعضاء المنضمون اليها من ضمن جهاز الدولة بحيثلا يترك للسكان المحليين مجال للاشتراك في وضع الخطط او تبادل الاراء حول مشاكلهم. وقد جرت العادة ان ياتي موظفون مسؤولون الى بعض المزارعين ويقترحون عليهم انشاء هذه المؤسسات . اننا نعتقد بان هذه ليست الطريقة المثلى لتكوين مثل هذه المؤسسات بل يجب ان تنبع عن رغبة وحاجة واقتناع الافراد ذوى العلاقة بانهم يستطيعون تحقيق اهدافهم بواسطة هذا التجمع وليس باستطاعتهم تحقيقها بشكل افرادى .

والسبب الثالث هو ضعف الاتصالات بين الحكومة والسكان الريفيين على جميع المستويات. ورغم ان للحكومة دوما ممثلين في الحقل (مرشدين) وبرامج ريفية اعلامية تذاع بالراديو والتلفزيون ، تجد الدولة ان اكثر مشاريعها تفشل لان عملية التنمية تتم من جانب واحد والافضل ان يشارك الريفيون عمليا في وضع هذه البرامج واذاعتها .

والسبب الرابع والاخير هو وجود الفارق العلمي بين مستوى المسؤولين والسكان المحليين مما يتيح للمسؤولين الاستئثار بتمرير المعلومات وعدم مشاركة المزارعين لهم في ذلك وهذا يضعف من امكانية التعاون فيما بينهم ويقلل من فرص انجاح اشراك التجمعات في التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية الريفية . لذلك يجب وضع برامج تعليمية وتدريبية لاعضاء هذه التجمعات وخاصة لقادتهم لتقوية العلاقة بينهم وبين المسؤولين .

ب ـ العوامل السياسية

ان احد اهداف التنظيمات الشعبية هو تحقيق عدالة اكثر لاعضائها ودفع الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان الريفيين نحو الافضل ، لذلك يتوقع ان تكون هناك معارضة قوية لتكوين هذه التجمعات او لاشراكها في برامج التنمية من قبل الزعامات التقليدية والمتنفذين السياسيين والاقطاعيين مثل التجار وكبار المالكين والذين قد تتعرض مصالحهم للخطر ازاء قيام هذه

التحممات وتغيير الاوضاع السائدة في المجتمع الريفي . وقد يحاول هؤلاء المتنفذون التسلل والسيطرة على هذه التنظيمات وتسييرها في الاتجاه الذى يضمن مصالحهم . لذلك يجب على الدولة حماية هذه التنظيمات من هذه السيطرة والا فستكون كفاءة وفاعلية هذه التنظيمات غير كافيتين ، مما يؤثر على تنفيذ برامج التنمية الموضوعه .

٦- النموذج

استخلاصا من كل ما تقدم ، يمكن تحديد مكونات النموذج الامثل لوضع البرامج التنموية وضمان نجاح تنفيذها وادارتها على النحو التالي :-

أ- ان يكون هناك التزام رسمي من قبل الدولة المعنية بالتنمية الريفية وذلك من خلال وضع برامج لتنمية الريف ضمن خططها التنموية ، على ان تكون هذه البرامج منبثقة ومعبرة عن حاجات ورغبات المجتمعات الريفية المراد تنميتها .

ب- توفير القوى البشرية المهنية المدربة للمساعدة في تنفيذ هذه البرامج شريطة ان تكون هذه القوى على علم بالاحوال والحاجات والمشاكل التي تعاني منها المناطق التي ستعمل فيها .

جـ- اشراك السكان الريفيين من خلال تنظيماتهم الشعبية ، في وضع البرامج التنموية وفي تنفيذها .

د- ان تكون هذه التنظيمات ممثلة تمثيلا حقيقيا للسكان الريفيين حتى تستطيع القيام بدورها بشكل فعال .

٧- التجربة الاردنية في منطقة وادى الاردن

ان هدف هذه الدراسة ، كما ذكرنا سابقا ، هو وضع الاسس العامة الضرورية لنجاح برامج تنمية الريف في بلد نامي واعتبار هذه الاسس "نموذجا" ثم اختيار منطقة يجرى تطويرها ودراسة اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من

حيث توفر الاسس المذكورة ومن ثم استنتاج احتمالات النجاح للبرامج التنموية الموضوعة وذلك بمقارنتها بالنموذج المقترح . وقد رأينا ان نختار منطقة وادى الاردن لهذا الغرض لاسباب عديدة اهمها . :

أ ـ اهمية المنطقة من الناحية الزراعية للاردن

ب ـ وجود مشاريع تنموية يجرى تنفيذها حاليا في هذه المنطقة

جـ ـ وجود اتحاد للمزارعين تأسس حديثا ، وهو اكبر التنظيمات الشعبية في المنطقة .

سيشتمل هذا الفصل على تقديم لمحة مختصرة عن خطط التنمية الاردنية لبيان مدى التزام الدولة تجاه التنمية الريفية بالاضافة الى معلومات عن وادى الاردن والمشاريع المقترحة لتطويره وعن اتحاد المزارعين واهدافه . واما في الفصل الاخير فسنقوم بمقارنة الاوضاع في الوادى مع" النموذج "المقترح .

أ ـ خطط التنمية الاقتصادية الاردنية

١ ـ خطة التنمية الاقتصادية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥

لقد اظهرت الدولة التزامها بالتنمية الريفية في الاردن عامة وفي تنمية وادى الاردن خاصة ، فلقد جاء في الخطة الثلاثية صفحة ٢٢ تحت موضوع استراتيجية التنمية" من الاهمية بمكان التركيز على زيادة الانتاج الزراعي ولا سيما في وادى الاردن وغيرها من المناطق المروية .

وفي صفحة ٢٩٣ ركزت الخطة على توفير اكبر قدر ممكن من الخدمات والمرافق العامة الاساسية في المدن والقرى من خلال تنشيط البلديات والمجتمعات المحلية للقيام بذلك .

واما بالنسبة لمشاركة السكان الريفيين في تنمية مناطقهم فقد اكدت في الصفحة ٧١ على تاليف لجان محلية على مستوى القرية يمثل فيها المزارعون ويكون من اعضائها المرشد التعاوني والمرشد الزراعي في القرية للاسهام الفعال في التنمية الزراعية على مستوى المزارع والقرية ، وفي صفحة ٢٩٥ " تشجيع مشاركة المواطنين في عمليات التنمية المحلية من خلال التنظيم الجماعي ـــ وتوعية المواطنين بمسؤولياتهم تجاه مجتمعاتهم المحلية ".

هذا وقد استهدفت الخطة استثمار مبلغ(٢٥) مليون دينار لتطوير موارد المياه ومنشآت الرى والتطوير الزراعي والاجتماعي في الاردن من مجمل استثمارات الخطة البالغة (١٧٩) مليون دينار.

٢- خطة التنمية الاقتصادية الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠

التزمت الدولة ايضا في هذه الخطة بالتنمية الريفية فقد جاء في الصفحة (٤٤) تحت رقم (٧") يتم احداث التنمية الزراعية عن طريق زيادة الانتاجية في جميع المناطق المروية والبعلية والتوسع في المساحات المروية وتعميق المشاركة في تحقيق تنمية هذا القطاع من قبل المنتجين عن طريق تنظيمهم وتوفير الحوافز المالية والموارد الزراعية المناسبة" كما ذكر في الصفحة (٥٦) تحت رقم (٢)" تستهدف الخطة تطوير اوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعي في مختلف مناطق المملكة من خلال تطوير البنية الاساسية واقامة المشروعات الانمائية ولا سيما في المناطق الريفية".

وقد رصدت الخطة من اصل مجمل الاستثمارات البالغة (٧٦٥) مليون دينار ما مجموعه اربعون مليون دينار على الزراعة و (٩٧) مليونا للمياه والرى و (٣٩) مليونا للمرافق الاجتماعية ،علما بان المبلغ الاخير لا يشمل مشاريع التعليم والصحة.

ب- منطقة شرقي وادى الاردن

وادى الاردن منخفض ارضي ،يبلغ انخفاضه ما بين ٢٠٠-٤٠٠ متر تحت سطح البحر ويمتد من بحيرة طبريا في الشمال الى البحر الميت في الجنوب بطول ١٠٤ كم ويعرض يتراوح ما بين ٤-١٦ كم،

ويعتبر الوادى من اهم مناطق المملكة زراعيا من حيث توفر امكانيات التطوير بالنسبة لتوسيع الانتاج الزراعي افقيا وعاموديا ،وذلك لتوفير مياه الرى فيه. فنهر الاردن يجرى في منتصفه بطول ١٠٤ كم حيث يصب في البحر الميت. وهناك نهرا اليرموك والزرقاء اللذان يصبان بدورهما في نهر الاردن ،هذا الى جانب الوديان الجانبية التي تجرى فيها السيول وخاصة في فصل الشتاء. ويبلغ معدل تصريف المياه من هذه المصادر جميعها ٦٦٠ مليون متر مكعب سنويا .

تقدر الاراضي التي يمكن زراعتها في شرق وادى الاردن بـ (٣٢٥) الف دونم ،واما الاراضي المزروعة فعلا فتبلغ حاليا حوالي (١٧٥) الف دونم فقط تزرع اكثرها بالخضراوات ،يلي ذلك اشجار الحمضيات والموز واخيرا المحاصيل الحقلية وخاصة القمح .

الامطار في الوادى قليلة نسبيا وتتراوح سنويا ما بين ٣٨٠ سم في شمال الوادى الى ١٠٠ مم في الجنوب مما يجعل الزراعة معتمدة اعتمادا كليا على الرى. وهذا ما حدا بالحكومة ان تخطط لمشاريع رى واسعة لتخزين المياه وتوزيعها بشكل يؤدى الى استعمالها بكفاءة عالية. وكان اول هذه المشاريع بناء قناة الغور الشرقية. وهي عبارة عن تحويل جزئي لمياه نهر اليرموك قبل ان يصب في نهر الاردن . وفي المرحلة الاولى من هذا المشروع تم بناء قناة رئيسية من الاسمنت بطول سبعين كيلومترا ويتفرع عن القناة اقنية فرعية بطول (٦٠٠) كم تروى ما مساحته (١١١) الف دونم. وقد اكمل هذا المشروع عام ١٩٦٣ .

ثم مد ت القناة (٨) كم اخرى لرى (١٣) الف د ونم في عـــام ١٩٧٠ . كما اشتملت الخطة الخمسية الجد يد ة على تمد يد قناة الغـــور الشرقية مسافة (٣٤) كم حتى البحر الميت وعلى مرحلتين وبذلك يمكـــن رى (٢٦٠) الف د ونم من القناة على طول الواد ى .

بلغ عد د سكان منطقة واد ى الار د ن الشرقية حسب تعداد ١٩٧٣ حوالي (٦٤) الف شخص يوٴلفون (١١٢١٣) عائلة ،اى بمعدل (٧ ر٥) افراد لكل عائلة . وقد بلغت القوى العاملة (ذكورا واناثا) ١٩٤٩٥ شخصا اى ٥ر٣٠٪ من مجمل السكان . وهذه النسبة تعتبر عالية اذا ما قورنـــت بنفس النسبة للار د ن (٩ر١٩٪) ويرجع ذلك الى ان نسبة النساء في القـوى العاملة في الواد ى اعلى منها للمملكة . وتعمل اكثر القوى العاملة في النشاط الزراعي ،اذ لا يعمل خارج الزراعة سوى ١٢٪ في الخد مات و ٥ر١٪ فـــي قطاعات اخر ى . كما ان نسبة العاملين في الصناعة منخفضة جدا (٤ر١٪) - لعد م وجود صناعات حرفية او يد وية .

وتبين د راسة د ائرة الاحصاءات العامة سنة ١٩٧٣ ان (٤ر٧٩٪) من مجموع سكان شرقي واد ى الار د ن هم د ون المستوى التعليمي الابتدائـــي وان (٢ر١٨٪) فقط من مجمل السكان يحملون شهادات ابتدائية اواعداد ية وان (٢ر٤٪) قد حصلوا على التعليم الثانوى او اعلى . وتعتبر هذه النسبـة مساوية لنصف مثيلتها للار د ن (٥٪) .

واما بالنسبة لمساحة الحيازات الزراعية ،فبعد الانتهاء من المرحلـة الاولى من بناء قناة الغور الشرقية ،صد ر قانون سلطة المصاد ر الطبيعيـــة رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ . وقد حد د هذا القانون مساحة الحيازات الزراعيـة في المناطق المطوره من الواد ى بحيثلا تتعد ى مساحة الحيازة (٣٠) د ونما للاراضي من الد رجة الاولى والثانية و(٥٠) د ونما من اراضي الد رجة الثالثة .

وعلى ان لا تتعدى ملكية الفرد الكلية (٢٠٠) دونما . وتبعا لذلك ، بلغت عدد الحيازات في جميع انحاء شرقي وادى الاردن عام ١٩٧٣ - (٤٤٧٥) حيازة . تتراوح مساحة اكثرها (المنوال) ما بين (٢٦-٣٠) دونما . ولم يزد عدد الحيازات التي تزيد عن مائة دونم اكثر من (٦ر٦٪) من مجمل الحيازات ، وذلك بسبب القانون المذكور .

اكثر هذه الحيازات (٦٠٪) تزرع من قبل مستاجرين او مشاركين . كما تدل الاحصاءات على ان مساحة اكثر الحيازات بالمشاركة (٧١٪) تتراوح ما بين (٦-٤٠) دونما (مزارع صغيرة نسبيا) . كما ان اكثر الحيازات التي يزرعها مالكوها (٦٦٪) من مجموع الحيازات المملوكة) تتراوح مساحتها ما بين (٦-٤٠) دونما (مزارع صغيرة نسبيا) وبذلك تكون اكثرية الحيازات في الوادى (التي تستثمر من قبل مالكيها مباشرة او بواسطة مستأجرين او مشاركين) صغيرة نسبيا حيث لا تتعدى اربعين دونما للحيازة الواحدة .

جـ الهيئات والتجمعات الرئيسية المهتمة بتنمية الوادى :

١ ـ هيئة وادى الاردن

نظرا لاهمية وادى الاردن للاقتصاد الاردني ، فقد انشئت هيئة وادى الاردن عام ١٩٧٣ كمؤسسة حكومية مستقلة تكون المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوادى . وتشمل مسؤولياتها التخطيط والاشراف على تنفيذ المشاريع الانمائية على ان تقوم مؤسسات حكومية اخرى مثل وزارة الزراعة وسلطة المصادر الطبيعية ، بتشغيل وصيانة المشاريع بعد انجازها .

٢ ـ اتحاد المزارعين في وادى الاردن

يعتبر اتحاد المزارعين في وادى الاردن اول تنظيم شعبي لوضع المزارعين في اطار تنظيمي شامل واختيار ممثلين لهم للتعبير عن مصالحهم

والتاثير على السياسات الزراعية في تطوير الوادى . وقد خرجت فكرة انشاء الاتحاد في اجتماع موسع عقد عام ١٩٧٣ لمناقشة التنمية الزراعية في الوادى وقد تشكلت عدة لجان من الموظفين والمزارعين لوضع قانون الاتحاد كما عقدت عدة ندوات توعية لشرح اهداف الاتحاد للمزارعين .

وقد صدر قانون انشاء الاتحاد عام ١٩٧٤ ، بهدف عام هو اعطاء المزارعين الفرصة ليشاركوا في وضع وتنفيذ السياسات الحكومية المتعلقة بالوادى ، وقد حددت اهداف الاتحاد بما يلي :-

- توفير مستلزمات الانتاج الزراعي للاعضاء - مثل الالات الزراعية والبذور والاسمدة والمبيدات .
- توفير القروض الموسمية النقدية والعينية اللازمة للانتاج الزراعي
- تسويق المحاصلات الزراعية لاعضاء الاتحاد
- اقامة او المساهمة في اقامة المصانع لتصنيع المحاصلات الزراعية
- التعاون مع الهيئات والمؤسسات الاخرى في تنفيذ برامجها المتعلقة بتطوير وتنمية الوادى ، مثل هيئة وادى الاردن ، وزارة الزراعة ، سلطة المصادر الطبيعية ، مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية الاردنية .

الهيئات التي تدير الاتحاد

تم تقسيم اراضي الوادى المروية الى ٣٣ منطقة تنمية" على ان لا تقل مساحة المنطقة عن ثمانية الاف دونم وان لا يقل عدد المزارعين فيها عن مائتين ويمكن ان يصبح كل من يستغل وحدة زراعية في منطقة القناة او اى قطعة مروية في الوادى عضوا في الاتحاد بغض النظر عن كونه مالكا او مستاجرا او مشاركا .

أ- الهيئة العامة لمنطقة التنمية

وتتكون من اعضاء الاتحاد في كل منطقة تنمية

ب- مجلس منطقة التنمية

ويتالف من عدد من اعضاء الاتحاد في منطقة التنمية تنتخبهم الهيئة العامة ، بالاضافة لرئيس جهاز الارشاد الزراعي من وزارة الزراعة والموجود في المنطقة . ويكون السكرتير التنفيذي للمجلس .

جـ- الهيئة العامة للاتحاد

وتتالف من مجالس مناطق التنمية ولكل عضو صوت واحد

د- مجلس ادارة الاتحاد

ويتكون من (١٥) عضوا ينتخب عشرة منهم من قبل الهيئة العامة من بين اعضاء الاتحاد ، والخمسة الباقون حكوميون يعينون كممثلين للهيئات الحكومية التالية : هيئة وادي الاردن ، وزارة الزراعة ، مؤسسة الاقراض الزراعي ، المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية ، والمنظمة التعاونية - الاردنية .

٨- الاستنتاجات

لقد بدئ بتنفيذ عدد من البرامج التنموية ، الاقتصادية والاجتماعية في الوادي منذ فترة وجيزة ومن المنتظر تنفيذ هذه البرامج خلال السنوات القليلة القادمة ، ومن ناحية اخرى لم يمض على انتخابات اتحاد المزارعين في وادي الاردن سوى بضعة اشهر ، وهو الان في مرحلة التنظيم . لهذا كله يعتقد البعض ان الحكم على الاتحاد والتقييم لهذه البرامج ما زال مبكرا ومن الافضل الانتظار لبعض الوقت ، وربما سنوات قبل ان يجرى اى تقييم لهما .

نحن من جانبنا نوافق على هذا الاعتقاد ، ولكننا نرى في نفس الوقت ونظرا لاهمية هذه البرامج بشكل عام والاتحاد بشكل خاص على تنمية الوادي ،

انه يمكن في الوقت الحاضر على الاقل دراسة مدى توفر الاسس الضرورية لنجاح البرامج والتنظيمات الموجودة في الوادى ، وذلك بمقارنة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية هناك بالنموذج المقترح والذى اعتمدنا في وضع اسسه على النظريات الاجتماعية وتجارب البلدان النامية في هذا المجال . ونحن نأمل من وراء ذلك ان يستفيد من هذه المقارنة بعض المهتمين بشؤون التنمية الريفية .

ويمكن تلخيص نتائج المقارنة بالنقاط التالية :

١- التزام الحكومة الاردنية بالتنمية الريفية وذلك بشمول خطط التنمية على البرامج التنموية في وادى الاردن ، انظر الجداولين المرفقين رقم (١) و (٢) .

٢- "النموذج" يفترض ان تكون البرامج التنموية ، الاقتصادية والاجتماعية منبثقة ومعبرة عن حاجات ورغبات مجتمع الوادى . وتعتبر التنظيمات الشعبية ، الطريقة الرئيسية لمعرفة هذه الرغبات .

لقد جرت انتخابات الاتحاد في الربع الاول من عام ١٩٧٦ بينما وضعت البرامج لتنمية الوادى قبل هذا التاريخ بكثير . لذلك يمكن القول ان مشاركة السكان الريفيين في وضع هذه البرامج كانت محدودة ، وخاصة انه لم يكن هناك اية منظمات في الوادى قبل الاتحاد سوى عدد ضئيل من الجمعيات التعاونية الصغيرة .

٣- "النموذج" يفترض توفر القوى البشرية المهنية والعالمه بمشاكل واحوال السكان في منطقة التنمية .

ان تخطيط الدولة في الوادى يهدف الى بناء عيادات صحية ومدارس مع تأمين الماء والكهرباء لكل منطقة من مناطق التنمية الثلاث وثلاثين جدول

رقم (٢) بالاضافة لجهاز الارشاد الزراعي ، وتزويدهم بالفنيين الذين سيقومون بادارة هذه المؤسسات الصغيرة .

ان اهتمامنا هنا هو التاكيد على معرفة هؤلاء الفنيين بطبيعة وحاجات السكان المحليين ، اذ لا يكفي ان يكون الشخص مدربا على القيام بعمله بل ايضا على كيفية معالجة المشاكل التي يمكن ان تواجهه ، اثناء عمله ، من المجتمع المحلي الذى يتعامل معه .

٤- " النموذج " يفترض اخيرا ان تكون التنظيمات الشعبية ممثله تمثيلا حقيقيا للمجتمع المحلي الذى انبثقت عنه .

لقد جرت انتخابات اتحاد المزارعين في وادى الاردن في شهرى اذار ونيسان عام ١٩٧٦ الحالي وقد كانت نتائج الانتخابات كالتالي :-

أ- تبين ان جميع اعضاء مجلس ادارة الاتحاد العشرة المنتخبين من المالكين الكبار (بالمقارنة مع اكثرية المزارعين الذين نعتبرهم صغارا) ولا يوجد اى عضو منتخب من المزارعين المشاركين او المستاجرين

ب- بالنسبة لمناطق التنمية ، فقد تم انتخاب (١٠٩) اعضاء للمجالس الثلاثية والثلاثين وقد فاز المرشحون عن (٢٦) منطقة بالتزكية بينما اجريت الانتخابات في سبع مناطق فقط . وقد كان معظم المنتجين من المزارعين المالكين ، علما بان اكثر من ٤٠٪ من هؤلاء يمكن اعتبارهم من كبار المالكين .

لقد بينت دراسة دائرة الاحصاءات العامة للوادى عام ١٩٧٣ أن اكثر الحيازات هناك (٦٠٪) تستغل من قبل مزارعين مشاركين او مستاجرين وان اكثر هذه الحيازات (٧٠٪) لا تتعدى اربعين دونما .

كما ان اكثر الحيازات التي تستغل من قبل مالكيها مباشرة (٦٦٪) لا تتجاوز مساحتها اربعين دونما ، اى ان غالبية المزارعين في الوادى هم مشاركون او مستاجرون وان اكثر الحيازات في الوادى تعتبر صغيرة .

جدول رقم (١)

مشاريع التنمية الاقتصادية لمنطقة وادى الاردن ضمن خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣/١٩٧٥ وخطة التنمية الثمانية ١٩٧٥/١٩٨٢

الخطة	اسم المشروع	تفاصيل المشروع	الهدف من المشروع	التكاليف بملايين الدنانير
الثلاثية	سد الكفرين ، حسبان	بناء سد مع انابيب لنقل المياه	رى ١٥٥٠٠ دونم بالرشاشات	١ر٤
الثلاثية	نهر الزرقاء	بناء سد الملك طلال	تخزين ٤٨ مليون م٣ من المياه	١٠ر٥
الثلاثية	تمديد قناة الغور الشرقية	تمديد القناة الرئيسية ٨ كم مع سد تحويل على نهر الزرقاء	رى ٣٥٠٠٠ م٣ دونم بالرشاشات	٤ر٥
الثلاثية	مثلث الزرقاء	بناء سد تحويل على نهر الزرقاء	رى ١٥٢٠٠ دونم بالرشاشات	١ر٩
الثلاثية	وادى العرب	بناء سد تحويل على وادى العرب والجرم شمال الوادى	رى ٢٧٦٠٠ دونم بالرشاشات	٣ر٧
المجموع	—	—	—	٢٢ر—
الثمانية	سد المقارن	بناء سد على نهر اليرموك	تخزين ١٥٠ مليون مع توليد كهرباء	٣٥ر—
الثمانية	تمديد قناة الغور الشرقية	تمديد القناة الرئيسية ١٦ كم حتى البحر الميت مع بناء ست مضخات.	رى ١٤٩٧٠٠ دونم بالرشاشات	٢٦ر—
الثمانية	تحويل الرى الى رشاشات	رى بالرشاشات لاراضي تروى بطرق تقليدية	رى ١١٧٠٠٠ دونم بالرشاشات	٢٠ر—
المجموع	—	—	—	٨١ر

المصدر ١— المجلس القومي للتخطيط" خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣/١٩٧٥ " عمان— الاردن
٢— هيئة وادى الاردن " خطة تنمية وادى الاردن ١٩٧٥/١٩٨٢ "عمان — الاردن ستشرين ثاني ١٩٧٥

جدول رقم (٢)

مشاريع التنمية الاجتماعية للبنيـــة الاساسية لمنطقة وادى الاردن

١٩٨٢/٩٧٥

اسم المشروع	تفاصيل المشـــــــــروع	التفاصيل بملايين الدنانير
مساكن المزارعين	بناء ثمانية عشر الف بيت سكن من الاسمنت للمزارعين يتكون كل بيت سكن من ٢—٣ غرف نوم.	١٩ر٩٠
المدارس	بناء مدارس ابتدائية واعداديه وثانوية بمساحة ٦١٨١٨م٢	٣ر٧٠
المراكز الصحية	بناء مراكز صحية مختلفة وعيادات في ٣٣ منطقة تنمية	١ر٠٢
برنامج تنمية المجتمع	بناء ٩ مراكز اجتماعية تشمل نشاطات للنساء : تمريض ، خياطة	٠ر٤٠
طرق	بناء ٥٠ كم من الطرق و ١ر٢٥ مليون م٢ من مواقف للسيارات	٢ر٨٠
مياه الشرب	تامين مياه الشرب لثلاث وثلاثين منطقة تنمية	١ر٥٠
الكهرباء	تامين الكهرباء لثلاث وثلاثين منطقة تنمية	٣ر٠٠
الاتصالات	تامين الهاتف الالي لجميع مناطق الوادى	٣ر٤٠
المجموع		٣٥ر٧٢

المصدر: هيئة وادى الاردن" خطة تنمية وادى الاردن ١٩٨٢/١٩٧٥ عمان— الاردن تشرين ثاني ١٩٧٥

المصـــــادر :

١- ابراهيم حلمى عبد الرحمن وآخرون : " التنميه الاقتصاديه والحركه التعاونيه فى البلاد العربيـــــه
مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى -١٩٦٢

٢- عبد المنعم شـــوقى : تنميـة المجتمـــــع
مجلة التربيه الاساسيه - المجلد السادس العدد الثالث -١٩٥٩

٣- على حلمـــــى : دور الشباب فى التنميه الاجتماعيه والاقتصاديه
القاهره -١٩٧٣

٤- محمد جمال برعـى : فن التدريب الحديث فى مجالات التنميه
القاهره -١٩٧٠

٥- محمد صالح جمـال : برنامج تنمية القريه الاردنيه وتدريب العاملـــين لتنفيذها - من كتاب " التدريب على تنمية المجتمع "
سهس الليان - ١٩٦٢

٦- محى الدين صابر : تنمية المجتمع واجهزتها وبرامجها .
مجلة تنمية المجتمع - المجلد العاشر - العددان الثانى والثالث -١٩٦٣

٧- محى الدين صابـر : دراسات حول قضايا التنميه وتعليم الكبار
الجهاز العربى ، القاهره ١٩٧٥

— — —

المراجع العربيـــــة

١- "الانماء الوطني والانماء الصناعي في لبنان" منشورات ندوة الدراسات الانمائية - بيروت - نيسان - ١٩٦٩ .

٢- دائرة الاحصاءات العامة "الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادى الاردن الشرقية ١٩٧٣" - عمان - الاردن - حزيران ١٩٧٣ .

٣- سعيد الغزاوى وطه ابو شعيشع" المعالم الرئيسية لاتحاد المزارعين في وادى الاردن وعلاقته بالارشاد الزراعي" - عمان - وزارة الزراعة مديرية البحث والارشاد الزراعي - نيسان ١٩٧٥ .

٤- علي فؤاد احمد " مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي" القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية - ١٩٦٨ .

٥- الفاروق زكي يونس" تنمية المجتمع في الدول النامية" - القاهـــــرة مكتبة القاهرة الحديثة - ١٩٦٧ .

٦- المجلس القومي للتخطيط" خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥" عمان الاردن .

٧- المجلس القومي للتخطيط " خطة التنمية الخمسية : ١٩٧٦-١٩٨٠ "عمان الاردن .

٨- محمد كامل البطريق" النهوض بالمجتمعات الريفية" القاهرة- المكتبة الانجلو مصرية - ١٩٦٤ .

٩- هيئة وادى الاردن " قانون اتحاد المزارعين في وادى الاردن" قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٧٤- عمان-الاردن .

LITREATURE CITED

1. Higgs, J.W.Y." Demographic Aspects of Rual Development"
   A paper presented at the Seminar on population, Food and Agricultural Development-Rome, FAO Dec. 1975.

2. Jordan Valley Commission," Jordan Valley Development Plan 1975-1982"Amman-Jordan.

3. Sinha, R. "Population Aspects of Integrated Rural Development."A paper presented at the Seminar on Population, Food and Agricultural Development Rome: FAO.Dec. 1975.

4. ,"Integrated Rual Development and Peoples Participation" A paper presented at the Seminar on Population , Food and Agricultural Development-Rome: FAO.Dec. 1975.

5. World Bank" Rural Development : Sector Policy paper Washington, D.C. Feb. 1975.

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
المؤتمر الفنى الدورى الثالـــــث

انتاجية العمـــــل
والعوامل الرئيسية المؤثرة عليها فى الزراعة العربية

مهندس زراعـــى
دكتور محمد ابو منـــدور الديـــب
مدرس الاقتصاد الزراعى ـ بكلية الزراعة جامعة القاهرة
بجمهورية مصر العربيـــة

بغداد ـ مارس ـ (آزار) ١٩٧٧

انتاجيـة العمـل
والعوامل الرئيسية المؤثرة عليهـــا
فى الزراعة العـربية

مقدمـــة : ظلت الدراسات المتعلقة بانتاجية العمل فى كثير من الدول النامية بعيـدة عن اهتمامات الدارسين او واضعى ومنفذى الخطط الزراعية فى هذه الدول، وذلك لمجموعـة من الاعتبارات الموضوعية التى احاطت بالعنصر البشرى فى القطاعات الزراعية ومن أهمهـــا الوفرة النسبية لهذا العنصر فى كثير من هذه الدول مما كان له اكبر الأثر فى تركيز الاهتمـام على العناصر ذات الندرة الاكبر ومن أهمها الموارد الأرضية ، ورأس المال ، كما كـــان لصعوبات تقدير القوى العاملة بالقطاع الزراعى ونقص البيانات الاحصائية الدقيقة عنه فى مختلف الفروع والمحاصيل المنتجة دورا أساسيا فى صعوبات تقدير الكفاءة الانتاجية لهذا العنصـــر فى ذات الوقت الذى كانت فيه معظم هذه الدول مكتفيـة ذاتيا من انتاج الغذاء والمحاصيل الزراعية بصفة عامـــة .

غير ان هذا الوضع قد تغير وبشكل واضح فى السنوات العشرين الاخيرة فى كثـــير من الدول العربية بسبب الزيادة السكانيـة الكبيرة فى غالبيـة الدول ، وعجـز الانتـــاج عن الوفاء باحتياجات السكان ، لذلك فان الأمـر يحتاج تحسين الكفاءة الاستخداميـــة لكل عنصر من عناصر الانتاج والذى يحتل عنصر العمل مكانـه اساسية فى العملية الانتاجية .

أهمية البحث والهدف منـــه : تتضح اهمية زيادة انتاجية العمل لمجموعة الاثار الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن ان تتحقق من خلالها حيث تساهم فى زيادة الانتاج وخفـض تكاليفه الامر الذى ينعكس فى زيادة صافى الدخل الزراعى وارباحية المزارع ، كما ان زيـــادة انتاجية العمل تلعب دورا اساسيا فى توفير المجهود العضلى المبذول فى الانتاج بما يساهـم فى اتاحـة اكبر وقت ممكـن للاستفادة من برامج التنمية الاجتماعيـة .

وتؤدى زيادة انتاجية العمل الى اعادة توزيع الايدى العاملة على مستوى المناطق الانتاجية المختلفة فى ذات الوقت الذى يمكن معه تشغيل الايدى العاملة فى مجالات انتاجية جديدة •

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على انتاجية العمل والعوامل الرئيسية المؤثرة عليها فى الزراعة العربية ، وتحديد الوسائل الرئيسية التى يمكن ان تساهم فى زيادتها على المستوى المحلى والقومى •

مفهوم انتاجية العمل ومؤشراتها الرئيسية :

تعرف انتاجية العمل بانها "كمية العمل المبذول لانتاج وحدة واحدة من المحصول او مجموعة المحاصيل المنتجة فى صورة عينية او نقدية ، او بالكمية المنتجة من محصول معين فى وحدة زمنية محددة " •

وتتحدد انتاجية العمل بمجموعة من المؤشرات الرئيسية اهمها القيمة المضافة وعدد الافراد الذين يعولهم الشخص المنتج فى القطاع الزراعى ، او بمعنى آخر كمية الانتاج التى تفى بحاجة عدد آخر من الافراد • وتشير البيانات المنشورة حول هذين المؤشرين توضح تخلف انتاجية العمل فى بعض الدول العربية بالمقارنة بمثيلاتها فى الدول المتقدمة •

وتعتبر المساحة المخدومة بالعامل الزراعى فى صورة هكتار / عامل تعتبر احد هذه المؤشرات الهامة ، وعليه فان زيادة هذه المساحة يمثل احد مقومات زيادة انتاجية العمل والعكس وذلك بفرض ثبات انتاجية الهكتار او زيادتها من المساحة المخدومة • وتشير البيانات المنشورة عن هذا المؤشر التخلف الواضح فى انتاجية العمل فى الدول العربية بالمقارنة بالدول المتقدمة •

٪

ان زيادة انتاجية العمل بمؤشراتها المختلفة تمثل نتائج مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى ساهمت فى مقدرته المتزايدة على الانتاج، الامر الذى يتطلب تحديد اهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على انتاجية العمل .

العوامل المؤثرة على انتاجية العمل :

أولا : البنيان الحيازى الزراعى : يشكل البنيان الحيازى احد المؤشرات الرئيسية المحددة لانتاجية العمل بالقطاع الزراعى ، وتعتبر الحيازة الارضية الزراعية المكون الاساسى للبنيان الحيازى الزراعى والذى يعبر عن مجموعة العلاقات التى ترتبط بحقوق الانسان باستخدام الارض فيها من حق التملك وتقسيم الملكية بين الملاك والمستأجرين ، وبين الملاك والدولة ، كما انها فى ذات الوقت تتضمن العلاقات الضريبية والتوجيهات الحكومية الخاصة باستخدام الارض كما ان مفهوم الحيازة فى هذا المجال يتسع لتحديد المدى الزمنى لحيازته والاستخدام المرتبط بكل العلاقات السابقة .

وربما كان اكثر المحددات تأثيرا على انتاجية العمل ضمن مجموعة المكونات التى يشملها البنيان الحيازى الزراعى هو هيكل الحيازة بين الفئات المختلفة والذى يعكس سيطرة الاسرة المزرعية على مساحة من الارض الزراعية سواء هذه الارض مملوكة او مؤجرة وبالنسبة للهيكل الحيازى على مستوى الوطن العربى ، فانه من الملاحظ وجود تفاوت كبير فى اشكال الحيازة الزراعية سواء من ناحية الحجم او طبيعة العلاقة التى تحكم حقوق الاستغلال ، الا ان الشكل الاكثر شيوعا هو سيادة حق الاستغلال من خلال الملكية كما ان سيادة المزارع العائلية هى السمة السائدة فى كثير من الدول العربية ، وجدير بالذكر ان المزرعة العائلية تحدد بعنصرين اساسيين اولهما عنصر المساحة والثانى عنصر التشتت فى هذه الملكية المجزأة فى اكثر من قطعة ، كما ان مثل هذه المزارع الصغيرة لا تستوعب قوة العمل البشرى المتاح لديها بكفاءة كاملة ويرجع ذلك الى زيادة كثافة عنصر العمل بها .

٪

ويمكن تحديد اهم النتائج الاقتصادية الناجمة عن سيادة المزارع الصغيرة فيما يلى :

١) وجود فائض كبير من العمالة الزراعية بالمقارنة باحتياجاتها فى ضوء الاحتياجات الزراعية حيث تشير احد الدراسات الى ان مثل هذا الفائض لا تستوعبه المزارع المتوسطة والكبيرة لجمود عرض العمل فى المناطق الريفية ، ومن المؤكد ان وجود مثل هذا الفائض الذى تتسم به المزارع الصغيرة يؤدى الى انخفاض انتاجية العمل بشكل واضح نظرا لما يحتويه من زيادة حدده البطالة المقنعة فى هذه الفئات الحيازية الدنيا .

٢) ان زيادة كثافة العمالة الزراعية على مثل هذه المزارع يؤدى استمرار انخفاض مستوى دخول افراد الاسرة الزراعية ، الامر الذى يحول دون امكانية تطوير هذه المزارع وفقا للأسس العلمية المرتبطة بالتشغيل الاقتصادى للموارد المادية والبشرية .

٣) يساهم الخلل فى هيكل الحيازة الزراعية فى الاضافة الى تدهور مستوى دخول الحائزين الصغار الى زيادة الرغبة فى تشغيل افراد الإسرة لدى الغير باعتبارهم مصدرا من مصادر زيادة الدخل ولجوء الاسرة الى تشغيلهم فى سن مبكرة مما يساهم فى زيادة مشكلة الامية وعلى ذلك فان تفشى ظاهرة الامية مرهونة ببقاء هذا الوضع الاقتصادى فى القطاع الزراعى وما تعكسه هذه الظاهرة من آثار واضحة على انخفاض انتاجية العمل .

٤) ان المحاولات التى تنبذلها معظم الدول العربية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تستهدف توفير فرص اكبر للتوظف فى المجالات الاقتصادية المختلفة لم تساهم فى زيادة انتاجية العمل للغالبية العظمى من العمال الزراعيين فهى وان استطاعت فى كثير من هذه الدول ان تمتص فائض البطالة المقنعة فى القطاعات الاقتصادية

الاخرى فانها تدخلت بجانبين اساسيين ازلهما تطوير وتدريب فائض العمالة الزراعية الذى امكن استيعابه فى القطاعات غير الزراعية وثانيهما انها عجزت والى حد كبير عن تغيير شكل علاقات الانتاج وتطوير قوى الانتاج بالنسبة للقطاع الزراعى ، واتضحت اثارة فى زيادة اجور العمال الزراعيين بنسبة اكبر من زيادة انتاجية العمل .

وقد يرى البعض بان تحديث القطاع الزراعى يشمل كافة الفئات الحيازية كفيل بمواجهة انخفاض انتاجية العمل فى القطاع الزراعى غير ان الدراسات الميدانية توضح ان المزارع الصغيرة لا تستطيع الاستمرار فى الانتاج ، بصرف النظر عن الوسائل المستخدمة فى عملية التحديث والتسهيلات الائتمانية المرتبطة بها ، وذلك لسببين رئيسيين اولهما أن هذه المزارع كانت تعتمد على جزء كبير من دخلها من العمل الذى تقدمه للمزارع المتوسطة والكبيرة التى تمارس الانتاج بشكل تقليدى وان عملية التحديث عادة ما تتم فى هذه المزارع بدرجة اكبر واسرع عنها فى المزارع الصغيرة ، وثانيهما ان الزيادة السكانية الكبيرة على المساحة المحدودة تقلل من نصيب الفرد من المساحة الارضية الامر الذى ينعكس فى التدهور المستمر فى الدخول ، وهو ما يؤدى الى لجوء اصحابها لبيعها .

ان تخلف علاقات الانتاج لا يعكس بالضرورة سيادة الملكيات المزرعية فقط وانما يمتد ايضا فى ضوء وفرة الموارد الارضية لسيادة العلاقات غير الاقطاعية والقبلية فى الانتاج وزراعة الكفاف والتى قد تتوفر لديها المساحة الارضية الكبيرة ، الا ان اساليب وانماط الانتاج تصبح هى الاخرى عاجزة والى حد كبير عن توفير المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لزيادة انتاجية العمل .

ثانيا : تكثيف وتركيز الانتاج : ويمثل هذا العنصر اهمية اساسية ضمن مجموعة العوامل الرئيسية المؤثرة على انتاجية العمل، ويقصد هنا بمجال تكثيف وتركيز الانتاج زيادة قاعدة الميكنة الزراعية ، استخدام الكميات اللازمة من الاسمدة الكيماوية والعضوية ، استخدام وسائل مقاومة الامراض والامراض والآفات النباتية والحيوانية وتحسين وسائل النقل والتخزين ، انشاء المجمعات الزراعية الصناعية ، وتطوير نظم الزراعة والرى وتخطيط وتنظيم الانتاج ، تحويل المساحات التى تزرع بالرى المطرى الى زراعات بالرى المستديم ، استخدام الكهرباء في الزراعة وتتحدد الآثار الاقتصادية فى مجال تكثيف الانتاج واثرها على انتاجية العمل فى النواحى التالية :

١) ان تكثيف الانتاج لا يوفر فقط كم العمل الانسانى المباشر المبذول فى الانتاج، وانما تتعداه لزيادة انتاجية كل عنصر من عناصر الانتاج الاخرى .

٢) ان تكثيف الانتاج وان كان يسمح بتوفير فائض من العمالة الزراعية فى المساحة المستغلة، الا ان التقدم التكنولوجى المرتبط بعملية تكثيف الانتاج، يساعد على خلق فرص عمل جديدة فى القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى حيث ان التقدم فى تكنولوجيا الانتاج يمكن ان يساهم فى زيادة الانتاج من ناحية ومدخل العمل من ناحية اخرى .

٣) ان تكثيف الانتاج لا يعكس تغيرا " كميا او كيفيا " فى الانتاج فحسب وانما يتعدى ذلك الى ابعاد أكثر تأثيرا فى التغير النوعى فى العامل الزراعى والذى يجب ان يرتبط به ، حيث يتطلب زيادة فى ثقافة العامل ووعيه باستخدام عناصر واساليب الانتاج الحديثة الامر الذى ينجم عنه تطوير جذرى فى ثقافة الفلاح ورقيه من الناحية الحضارية .

ويشكل تركيز الانتاج احد الضرورات الاساسية لزيادة فاعلية تكثيف الانتاج حيث يجب ان يتمشى عنصر التركيز مع مزيد من تكثيف الانتاج والا فان الجدوى الاقتصادية له تصبح محدودة الاثر من ناحية او يستحيل استخدام معظم مقوماتها من ناحية اخرى ويرتبط الجانب بضرورة زيادة مساحة الوحدة الانتاجية الامر الذى يرتبط بضرورة مواجهة التفتت واتخاذ اجراءات من شأنها ان تساهم فى زيادة حجم المزرعة .

واذا ما حاولنا استخدام بعض المؤشرات الرئيسية تعكس تكثيف الانتاج فى الزراعة العربية ، فاننا نلاحظ بعدها الكبير عن توفير مقوماته فى المجالات التالية :

أ) فيما يتعلق باستخدام الالات الزراعية فانه من الملاحظ ان نصيب الهكتار من الارض المنزرعة لا يتعدى ٠٩ر٠ حصان ميكانيكى وهو مستوى لا يزيد عن $\frac{1}{5}$ الحد الادنى التى توصى به منظمة الزراعة والاغذية للميكنة الزراعية .

ب) بالنسبة لاستهلاك الاسمدة المخصصة للهكتار فانه باستثناء مصر ولبنان والتى تصل فيها الكمية المستهلكة الى ٥ر١٠٥ ، ٦٠ كيلو جرام على التوالى ، فان بقية الدول العربية لا تزيد فيها الكمية المخصصة للاستهلاك عن ١٠ كيلو جرامات للهكتار ، وكذلك الحال بالنسبة للاسمدة الفوسفاتية .

جـ) ان استخدام المواد الفعالة لمقاومة الامراض والحشرات والحشائش وحشرات الخيوانات فى الدول العربية لا زالت ضئيلة جدا باستثناء مصر والسودان ، غير ان زيادة الكميات المستخدمة فى هذه الدول غالبا ما يوجه لمحصول واحد او عدد محدود من المحاصيل مثل القطن فى مصر .

٪

د) ان نسبة المساحة المرويـة الى اجمالى المساحة الزراعية المستعملة حاليـا فى الدول العربية تعتبر ضئيلة باستثناء مصر والتى تزرع كل اراضيها معتمـدة على الرى من مياه النيل ، فان المساحة المرويـة فى العراق لا تزيد كثيرا عـن ثلث الاراضى المزروعة بهما ، كما ان المساحة التى تعتمد على الانهار فـى السودان لا تتعدى ١٠٪ من جملة مساحة الارض الزراعية المستغلة بها .

ثالثا : البطالة الموسميـة :

يتصف الانتاج الزراعى بظاهرة البطالة الموسمية والتى تعتبر انعكاسا طبيعيـا للظروف المرتبطة بالانتاج الزراعى سواء من ناحية طبيعة المحاصيل المنتجة او الظـروف البيئية التى ترتبط باختيار التركيب المحصولى الذى يتناسب وهذه الظروف ، وعلى ذلك فان البطالة الموسمية تمثل ركنا اساسيا من اركان انخفاض انتاجية العمل الزراعى فـى القطاعات الزراعية ، وعليه فان تقليل آثار هذه الظاهرة يمثل احد العوامل الضروريـة لزيادة انتاجيـة العمـل .

وتشير احد الدراسات الخاصة بجمهورية مصر العربية بانه بينما يستطيع العامـل فى القطاع الصناعى العمل ٢٨٠ يوما فى السنة، فان العامل الزراعى فى اطار التركيب المحصولى الحالى واستخدام وسائل وادوات الانتاج المتاحة يستطيع ان يعمل ١٨٠ يوما فقط ويفرض مساواة انتاجية العمل الزراعى بالعمل فى القطاع الصناعى فان كفاءة الانتاجية محسوبة بنسبة ايام العمل تقدر بنسبة ٦٤٪ تقريبا من مثيله فى القطاع الصناعى .

٪

ان تخفيف حدة البطالة الموسمية كما سبق ان بينا تمثل مدخلا اساسيا ضمن مجموعة العوامل التى تؤدى الى زيادة انتاجية العمل ونرى فى هذا المجال مجموعة من الاساليب الجوهرية التى يمكن ان تساهم فى تحقيق هذا الهدف ومن اهمها ما يلى :

١) زيادة مساهمة الانتاج الحيوانى فى الانتاج الزراعى والذى يتطلب عمالة مستمرة اكثر منها فى الانتاج النباتى .

٢) وضع التركيب المحصولى الذى تتفاوت فيه مواعيد الخدمة الى الدرجة التى تقلل من حدة هذه البطالة الموسمية الى اقل حد ممكن .

٣) زيادة مساحات الخضر التى تختلف فى مواعيد الزراعة .

ان مواجهة مشكلة الموسمية لا يعنى عدم التخصص فى الانتاج بما يحقق اقصى عائد اقتصادى ممكن بقدر ما يهتم بالربط الامثل للمحاصيل والمنتجات الزراعية بما يمكن من تحقيق اقصى استفادة ممكنة من فائض العمل .

رابعا : تصميم المزرعة وتوزيع مبانيها : ويلعب هذا العامل اهمية كبيرة فى زيادة انتاجية العمل حيث ان تصميم المزرعة من النواحى الفنية المتعلقة بالرى والصرف وحجم الاحواض يمكن ان تساعد فى خفض العمل المبذول وذلك كلما كانت هذه الجوانب الفنية المرتبطة بالعامل الزراعى اكثر ملاءمة ، الامر الذى يتطلب ان تكون مبانى المزرعة موزعة بشكل يساهم فى خفض العمل المبذول ومن الذهاب اليها اثناء العمل وتشير كثير من الدراسات الى اهمية هذا العنصر فى خفض المجهود البشرى فى العمل .

٪

خامسا : وضع نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالقطاع الزراعي :

ويمثل هذا العنصر اهمية كبيرة ضمن مجموعة العوامل الرئيسية المؤثرة على انتاجية العمل، والمقصود بنظام الحوافز المادية فى شكل محدد نظام الاجور الذى يساهم فى تحقيق اقصى قدر من زيادة الانتاج فى الوقت المحدد لانجازها ومن الجدير بالذكر ان اهمية هذا العنصر تتضح بصورة واضحة فى القطاعات الزراعية التى تعتمد على العمل الزراعى من خارج الأسرة بنسبة كبيرة ، حيث يلعب الاجر المدفوع دورا هاما فى زيادة الانتاج ، ومن الضرورى التعرف على الظروف الرئيسية التى تحكم هذا الاجر ومن اهمها مستوى المعيشة السائد فى المجتمع ، غير انه من الملاحظ فى ذات الوقت فى كثير من الدول العربية ان اجر العامل الزراعى يزداد وبصورة واضحة اكبر من الزيادة فى انتاجيته ويرجع ذلك لمجموعة من الاسباب الرئيسية ومن أهمها ارتفاع نفقة المعيشة الامر الذى يجعل العامل الزراعى لا يقبل العمل لدى الغير ما لم توفر له هذا الاجر الحد الادنى من مستوى المعيشة فى ذات الوقت الذى قلت فيه ساعات العمل مع استخدامه لنفس ادوات الانتاج المتخلفة ، وعليه فان المخرج الرئيسى لهذه الظاهرة يكمن فى تطوير الانتاج الزراعى واستخدام اساليب انتاجية اكثر تطورا بحيث يتلاءم انتاجها واستخدام العامل مع زيادة اجوره والتى يستحيل او يصعب وبشكل واضح تخفيضها، ويزداد الاهتمام بنظام الحوافز المادية والمعنوية فى الدول العربية والتى تنتشر فيها مزارع الدولة والمزارع التعاونية الانتاجية وكذلك فى اطار التعاونيات الخدمية حيث يساهم نظام الاجر المناسب بشكل ايجابى فى زيادة انتاجية العمل ، وتبرز اهمية الحوافز المادية والمعنوية فى مثل هذه الدول لما تساهم به فى زيادة المكانة الاجتماعية للمجدين فى العمل الانتاجى ، الامر الذى يجعل التسابق على تحقيق هذه الميزة اثر واضح فى زيادة انتاجية العمل .

٪

سادسا : التنظيم العملى للعمل : وتزداد اهمية التنظيم العلمى للعمل فى القطاع الزراعى كلما نجح هذا القطاع فى اطار المزرعة الكبيرة التى تعتمد على كمية كبيرة من العمل الزراعى من خارج الاسرة ويهتم التنظيم العلمى للعمل بمجموعة من المسائل الجوهرية ومن اهمها :

١ ـ تحديد الهيكل الادارى فى المزرعة .

٢ ـ تحديد المسئولية بوضوح .

٣ ـ ايجاد انسب وسائل وادوات الانتاج ملاءمة لطبيعة العمال من ناحية وطبيعة العملية الانتاجية من الجانب الفنى من ناحية اخرى ، بهدف توفير اقصى قدر من راحة العامل اثناء اجرائه للعملية الانتاجية .

٤ ـ تحديد نطاق الاشراف الملائم .

سابعا : الاسعار الزراعية : وتساهم السياسة السعرية فى زيادة انتاجية العمل حيث ان رفع اسعار المحاصيل والمنتجات الزراعية يمكن ان يؤدى الى مزيد من حفز المنتجين على تحسين الانتاج من خلال تطوير اساليب وادوات الانتاج وبذل اقصى مجهود ممكن لتحقيق زيادة فى الدخل ، ونرى فى هذا المجال ان اثر الزيادة السعرية يمكن ان يكون محددا فى التأثير على زيادة انتاجية العمل حيث يسعى المزارع لتحقيق نفس المستوى الدخلى السابق بعمل اقل او بمزيد من التكاسل فى العمليات الانتاجية ، وعلى ذلك فانه على السياسة الزراعية السليمة ان تكون مرتبطة بالانتاجية المحققة بحيث تكون الاسعار تصاعدية مع الزيادة فى الانتاجية المحققة وربطها بالسياسات الاخرى التى تساهم فى زيادة الانتاجية .

٪

ثامنا : التعليم والتدريب وتوفر الكوادر العلمية المتخصصة : يمثل التعليم والتدريب وتوفر الكوادر العلمية المتخصصة اهمية كبيرة في مختلف ممكنات زيادة انتاجية العمل ، اذ انه من الثابت الآن ان انتاجية العامل تزداد بزيادة مستوى تعليمه وتدريبه ، كما ان توفر الكوادر العلمية المتخصصة باعتبارها احد العناصر الهامة للتدريب وزيادة انتاجية العمل من خلال توصيلها للمعلومات والاساليب الفنية المتقدمة من ناحية وباعتبارها اداة اساسية من ادوات مراقبة الانتاج وحل مشاكله من ناحية اخرى ، وتشير احد الدراسات التي اجريت في ظروف جمهورية مصر العربية حول اهمية المهندس الزراعي ، فلقد تبين ان كل اضافة الى الانتاج الزراعي من هذا العنصر تقدرها وحدة واحدة (اى مهندس زراعي واحد) يترتب عليها زيادة الناتج الزراعي بما قيمته ٤٦ر٢ الف جنيه ويعزى هذا الارتفاع الكبير في الانتاجية الحدية لعنصر العمل الفني الى ندرة البحث والارشاد ، فضلا عن تخلف اساليب وادوات الانتاج المستخدمة وجهل الزراع بالاساليب الفنية والاقتصادية الحديثة لزيادة الانتاج الزراعي وتوفر هذه العوامل لدى المهندس الزراعي .

٪

أهمية التكامل فى العمالة الزراعية على زيادة انتاجية العمل فى المنطقة العربية :ـ

لا يستهدف الاطار العام للبحث تحديد النتائج الكبيرة المتوقعة لزيادة انتاجية العمل من خلال التكامل فى العمالة الزراعية غير ان المسألة الاكثر حاجة الى التأكيد العلمى هى اهمية هذا التكامل فى الظروف الحالية والمستقبلة ، وتبرز هذه الاهمية من منطق الضرورة الاقتصادية لمعظم الدول العربية فى ضوء الاعتبارات الرئيسية التالية :

١) ان تقديرات الطلب المتوقعة لتطور العجز او الفائض فى السلع الغذائية فى المنطقة العربية تشير الى زيادة العجز وبشكل واضح فى معظم المنتجات الغذائية .

٢) فى الوقت الذى تتضح فيه زيادة العجز فى الانتاج المتوقع عن الطلب المتوقع فى السنوات المقبلة فان انتاجية العمل فى الدول العربية ما زالت منخفضة جدا لكثير من الاسباب التى ذكرنا بعضها فى القسم الاول الا ان احد العوامل المسئولة عن تخلف انتاجية العمل هى سوء توزيع الايدى العاملة الزراعية فى المنطقة العربية بما يعكس سوء التوازن ، بحيث نلاحظ ان هناك تفاوتا كبيرا فى نصيب العامل الزراعى من المساحة المخدومة او القابلة للاستغلال ، بحيث نجد ان هناك ضغطا كبيرا على الموارد الارضية الزراعية فى جمهورية مصر العربية من العمالة الزراعية الى الدرجة التى اصبحت الانتاجية الحدية لعنصر العمل سالبة ، نجد ان الكثير من الدول العربية والتى تتميز بضخامة مواردها الزراعية تعانى من نقص واضح فى العمالة الزراعية وخاصة فى سوريا والعراق والسودان وليبيا حيث لا تزال القطاعات الزراعية فى هذه الدول فى ضوء الفن الانتاجى الحالى فى حاجة الى مزيد من الايدى العاملة بهدف تكثيف الانتاج من الاراضى المستغلة من ناحية ، والعمل

٪

على استيعاب فائض الارض الزراعية التى يمكن ان يؤدى الى زيادة الانتاج الكلى من ناحية اخرى ، وعلى ذلك فان انتقال عنصر العمل الى هذه الدول من الدول ذات الكثافة السكانية الزراعية الكبيرة يمكن ان يؤدى الى نتيجتين ايجابيتين :

أ - زيادة انتاجية العمل فى الدول التى تعانى من نقص فى الايدى العاملة الزراعية .

ب - زيادة انتاجية العمل فى الدول ذات الكثافة السكانية الارضية الزراعية نتيجة لسحب فائض العمل الزراعى بها والذى يمثل احد مكونات البطالة المقنعة واحد اسباب تدهور الانتاجية الحدية لعنصر العمل كما سبق ان اوضحنا .

ان انتقال فائض العمالة الزراعية فى الدول ذات الكثافة المرتفعة فيها الى الدول ذات الكثافة المنخفضة لا يعكس مجرد اضافة الى قوة العمل فى هذه الدول فحسب وانما يتعدى ذلك فى نشر اساليب انتاجية اكثر تطورا وخاصة فيما يتعلق بزيادة المساحة المحصولية ، استخدام الاسمدة ، زيادة المساحة المروية ، زيادة الجهد الذى يمكن ان يقدم الى الارض بالمقارنة بالمجهود الذى يبذله العامل الزراعى فى هذه الدول .

٣) ان انتقال الايدى العاملة الزراعية من الدول ذات الكثافة السكانية الارضية الزراعية الى الدول ذات النقص الواضح فيها باستخدام الفن الانتاجى المتبع فى كل منهما لا يمثل الا خطوة على طريق التكامل فى مجال الايدى العاملة الزراعية والتى يجب ان تتبعها خطوات كمية ونوعية يمكن ان تؤدى الى تعميق مضمون التكامل فى مجال البحث العلمى والتعليم والتدريب بما يمكن من زيادة انتاجية

العمل فى اطار نظام امثل لتقسيم العمل فى المنطقة العربية يهتم بزيادة انتاجية العمل فى القطاع الزراعى وغيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى

ومن اهم المجالات التى نرى بان تتبعها الدول العربية فى هذا الشأن ما يلى :

أ ـ ان تساهم اجهزة البحث العلمى فى تحديد الموارد الزراعية المتاحة المستغلة والقابلة للاستغلال بحيث يستفاد بها فى رسم خريطة استراتيجية ومرحلية للمنطقة تعتمد على التخصص فى الانتاج ومنطلقته بما يحقق اقصى ناتج قومى ممكن .

ب ـ وضع خريطة لتوزيع القوى البشرية تتلاءم واحتياجات سياسة التكامل فى الانتاج .

جـ ـ تحديد اهم المقومات المادية اللازمة لزيادة كفاءة انتاجية العمل .

د ـ تحديد اهم الآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى يمكن ان تتحقق للمنطقة باسرها من ناحية ولكل دولة عربية على حدة من ناحية اخرى .

هـ ـ تحديد اهم المعوقات الرئيسية التى تحول دون امكانية تحقيق هذه الاهداف .

===

النتائج والتوصيات

تمثل زيادة انتاجية العمل احد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية الاساسية في أي مجتمع من المجتمعات باعتبارها احد المؤشرات الهامة للتقدم الانساني بابعاده المختلفة، وسعيا منا لتحقيق هذا الهدف او تحديد ابعاده الهامة فلقد اهتمت الدراسة بتوضيح مفهوم انتاجية العمل ، ومؤشراتها الاساسية وتحديد اهم العوامل المسئولة عن تخلفها والتي نركزها في مجموعة النتائج التالية :

- تخلف البنيان الحيازي او ما تسمى بعلاقات الانتاج في الدول العربية سواء التي تعاني من ضغط سكاني على مواردها او التي تتمتع بوفرة نسبية في الموارد الزراعية وتمكس المساحات القزمية احد المحددات الاساسية لانخفاض العمل .

- بعد معظم القطاعات الزراعية العربية عن تكثيف وتركيز الانتاج الامر الذي يتضح في انخفاض نصيب المساحة المخدومة من الميكنة الزراعية ، الاسمدة الكيماوية المبيدات واستخدام الكهرباء في الانتاج الزراعي او ما يوضحه نسبة المساحات المزروعة .

- انتشار ظاهرة البطالة الموسمية بشكل حاد .

- غياب نظم فعالة للاجور والحوافز المادية والمعنوية بحيث تؤثر وبشكل ملموس على زيادة الانتاجية .

- بعد الكثير من المزارع عن التنظيم العلمي للعمل وتصميم المزرعة ومبانيها .

- غياب السياسات السعرية السليمة والتي يمكن ان تلعب دورا ايجابيا في زيادة انتاجية العمل .

- اهمية عنصر التعليم التخصصي في زيادة انتاجية العمل .

- التوزيع غير المتوازن للسكان بالمقارنة بالموارد الزراعية المستغلة .

وفى ضوء النتائج الرئيسية التى توصلت اليها الدراسة نورد مجموعة التوصيات والتى يمكن ان تساهم فى زيادة انتاجية العمل على المستوى المحلى والقومى على النحو التالى :

- ضرورة تطوير علاقات الانتاج فى القطاعات الزراعية العربية بما يمكن معها الحيلولة دون سيادة المزارع القزمة ويمكن تحقيق ذلك فى الدول التى تعانى من تفتت وتناقص فى المساحات ، اما فى الدول ذات الوفرة الارضية الزراعية من الناحية النسبية فيفضل تطوير نظم الاستغلال الكبير فى اطار عمل تعاونى مشترك .

- زيادة الكميات اللازمة من عناصر تكثيف الانتاج وخاصة الميكنة الزراعية والاسمدة والمبيدات واستخدام الكهرباء فى الانتاج .

- وضع السياسات والخطط الانتاجية التى تساهم فى الحد من البطالة الموسمية باتباع الوسائل العلمية فى الانتاج وزيادة مساهمة الانتاج الحيوانى وانتاج الخضر وزراعة المحاصيل ذات المواعيد المتباينة فى الخدمة .

- وضع النظم الفعالة للاجور بحيث تتناسب وزيادة الانتاجية والتأكيد على الحوافز المعنوية فى المزارع التعاونية ومزارع الدولة .

- وضع السياسة السعرية الزراعية المرتبطة بالسياسة التمويلية الانتاجية والتسويقية بما يساعد على زيادة الانتاجية .

- الاهتمام بالتعليم وزيادة اعداد المتخصصين فى مجالات الانتاج الزراعى المختلفة .

- وضع سياسة للتكامل فى مجال العمالة الزراعية لما ستؤديه من زيادة فى انتاجية العمل على المستوى المحلى والقومى ، مع وضع استراتيجية متكاملة للتنمية الزراعية .

٪

" المراجـــــع "

مراجع باللغة العربيـــــة :

١) احمد عبد السلام هيبة (دكتور) ، الانتاج الزراعى فى الوطن العربى ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، الخرطوم ، ١٩٧٥ .

٢) الفونسى عزيز قديس (دكتور) وآخرون ، دراسة الطلب على السلع الغذائية فـــى الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية ، الخرطوم ١٩٧٥ .

٣) زكى محمود شبانة (دكتور) وآخرون ، دراسة توقعات الانتاج الزراعى ومستلزماتـــه فى الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربيـــــة ، الخرطوم ، ١٩٧٥ .

٤) على على الخشن (دكتور) ومحمد الشاذلى عثمان (دكتور) ، مسح شامل لمـدى استعمال الآلات الزراعية فى تطوير الزراعة فى الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، ١٩٧٥ .

٥) محمد عبد المنعم عفر (دكتور) ، دراسات فى التكامل الاقتصادى العربـــى ، مذكرة رقم (١٦٧) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٧١ .

٦) محمد عبد المنعم عفر (دكتور) ، كفاءة القطاع الزراعى المصرى ، مجلة مصـــــر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٣ .

٧) محمد محمود عبد الرؤوف (دكتور) ، السكان والتنمية الريفية فى الوطـــــن العربى ، دراسات سكانية ، نشرة شهرية يصدرها مكتب البحوث بـ جهاز تنظيم الاسرة والسكان ، القاهرة ، يناير ١٩٧٦ .

مراجع باللغة الروسية :

٨) باتورين ، د . ب . انتاجية العمل فى الزراعة ، دار النشر " كولوس " موسكو ١٩٦٩ .

٩) فرايز ، س . ت ، اقتصاديات الزراعة الاشتراكية ، دار النشر " كولـــوس " موسكو ١٩٨٠

مراجع باللغة الانجليزية :

10) El-Shahat , M.A. & Nassar , S, Z , Estimates of Labour Surplus in Agriculture in Egypt , L'Egypte Contemporaine , Janvier , 1974 .

11) Gagula Parthasarthy , Agricultural Development and Small Farmers , Vikas Publications ; Delhi , Bombay, Bangalore , 1971 .

12) Heady , Earl O.& Jensen , Harold R., Farm Management Economics , Prentice - Hall of India , (Private), L.T.D. New Delhi , 1964 .

13) Renne, Roland R. , Land Economics , Harper & Brothers Publishers, New York , 1958 .

=====

وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي

خطة التنمية الزراعية فى العراق

الدكتور حسن فهمي جمعة

المؤتمر الفني الدوري الثالث
لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب
١٤ ـ ٢٠ آذار ـ (مارس)
١٩٧٧

فهرست

الموضوع	رقم الصفحة
١ ـ المقدمة	أ
٢ ـ الاتجاهات النظريه والسياسية للتنمية والتطورات المستقبليه للاقتصاد العراقي	(ب ـ ٩)
ـ الاتجاهات النظرية والسياسية للتنمية ...	١
ـ الواقع الاقتصادي للعراق ...	٥
ـ التطورات المستقبلية ...	٨
٣ ـ الاهداف المستقبلية لخطة التنمية ...	١٠
٤ ـ التنمية الزراعية ...	(١٤ ـ ٣٦)
ـ عناصر الانتاج الزراعي ...	١٥
ـ الواقع الزراعي واهم الانجازات فيه ...	٢٠
ـ المشاكل والمعوقات التي تواجة خطة التنمية الزراعية	٢٩
ـ استراتيجية التنمية الزراعية للمرحلة القادمة	٣١

المقدمـــــــة

تهدف هذه الدراسه الى القاء الضوء على ابعاد التنمية الزراعية فـــــي القطرمن خلال **استشفاف** الواقع الاقتصادى والاتجاهات النظريه والسياسيه للتنميه والتطورات المستقبليه للاقتصاد العراقي ٠

ان القاء الضوء على التنميه الزراعيه بابعادها الســـــــياســيه والاقتصاديه والاجتماعيه شمل دراسة عناصر الانتاج الزراعي وواقعـــــه والمشاكل والمعوقات التي تواجه خطة التنميه الزراعيه واخيرا التقدم بتصور عن استراتيجية التنميه للقطاع المذكور في المرحله القادمه على المديـــن المتوســـط والبعيد ٠

- ب -

الاتجاهـــات

النظرية والسياسية للتنمية

والتطورات المستقبلية للاقتصاد العراقـــــي

- الاتجاهات النظرية والسياسية للتنمية

- الواقع الاقتصادى للعـــــــــــراق

- التطورات المســــــــــــتقبلية

الاتجاهات النظرية والسياسية للتنمية

ليس بخاف ان مشكلة التخلف ان هي الا مشكلة اقتصادية اجتماعية سياسية وحلها لايمكن ان يكون الا من خلال تغييرات جوهرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية • ويعني ذلك ان عملا جسيما يقتضي اتخاذه على الصعيدين الخارجي والداخلي • واى صعيد منهما لايمكن اغفال اهميته • ويصعب في الغالب على البلد النامي ان يؤثر في الصعيد الخارجي لتشابك الكثير من العوامل المؤثره والتي هي فوق قدرة البلاد الناميه • اما الصعيد الداخلي فتعمل فيه مختلف القوى الاقتصاديه والاجتماعيه التي هي حصيلة ترسبات مئات من السنين • يضاف الى ماتقدمه ماتضعه البلدان الرأسماليه من عقبات امام عملية التنمية في البلدان النامية ، بل وحتى تلك التدابير التي تحاول الامم وضعها لمساعدة البلاد النامية فانها لازالت محدودة التأثير •

وهكذا اصبح مفهوم مضمون التنمية من الموضوعات المعقده • والمفهوم المبسط لعملية التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي (Real National Income) خلال فترة من الزمن • وعلى هذا الاساس تلخص في كونها تتخذ من تخليص البلدان المتخلفه من معالم التخلف هدفا لها ونتيجة حتمية لنجاحها • حيث تؤدي التنميه الاقتصادية الى تزايد رصيد المجتمع من رؤس الاموال المنتجه ويرتفع المستوى الفني لطرائق الانتاج المستخدمه ، وعن طريقها ايضا يتسنى القضاء على البطاله الحقيقيه بتوفير فرص جديدة للعمل • كما يعني بالتنمية تخليص البلاد المتخلفه من التبعية الاقتصادية •

ولم يجر اهتمام يذكر بموضوع التنمية الا في فترة مابعد الحرب العالميه الثانية حيث حصلت بعض البلدان الواقعه في قبضة الاستعمار على الاستقلال مما جعلها تبدى اهتماما في واقعها المتخلف وتبحث عن افضل السبل للخلاص من اثاره السيئه •

يضاف الى ذلك ماذكناه التطور الكبير الذى حصل في الاتحاد السوفيتي والصين الشعبيه ودول اوربا الشرقيه بعد الحرب العالمية من حيث ارتفاع معدلات التنميه فيها •

كل هذه العوامل دفعت بالفكر الاقتصادى الى الاهتمام بعملية التنمية ودراسة مشكلة الفقر في البلاد المتخلفه • الا انه لازال هناك اختلاف كبير في الفكر الاقتصادى المعاصر حول انماط التنمية •

انماط التنمية :

يقسم بعض الكتاب انماط التنمية الى ثلاث اقسام هي : ١ - النمط الراسمالي اومايسمى (النمط التلقائي) ٢ - النمط الاشتراكي و ٣- النمط المختلط • ويلتقد البعض هذا التقسيم ويرى انه تقسيم غير مبدئي • وايا كان الامرفانه ينبغي تحديد نقطتين هامتين بالنسبه للبلاد الناميه وهي :

اولا - كان التصنيع حجر الزاويه في عملية التنمية سواء في البلدان الراسمالية او الاشتراكيه •

ثانيا - ضرورة تدخل الدولة لتحقيق عملية التنمية ، واستبعاد اية استراتيجية تقوم على فلسفة الحرية الاقتصادية ، حيث ان الواقع لا يشجع ابدا لاستراتيجية قوامها " الحرية الاقتصادية " ان تفلح في تحريك عجلات التنمية بالبلاد المتخلفه في عالمنا المعاصر •

الاطار السياسي والفلسفة الاقتصادية للتنمية في العراق :

تستند عملية التنمية القومية في العراق الى مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي ومناهجه في تنظيم التحولات الاجتماعية وتخطيط النمو الاقتصادى وفقا لاستراتيجية الحزب ونظريته السياسيه وفلسفته الاقتصادية على النحو المبين في الوثائق السياسية ومقررات المؤتمر القطرى الثامن للحزب القائد ، حزب البعث العربي الاشتراكي ومنطلقاته الثوريه في تحقيق طموح الامة العربية وبلوغ اهدافها في الوحده والحرية والاشتراكية •

ان مهام التنمية في العراق تنطلق اساسا من مبدأ الترابط والتنسيق بين الجانب القطرى والقومي بمجمل حركة التطور بالارض العربية بدعم النضال السياسي من اجل الوحدة العربية بالنضال لتحقيق الاشتراكية •

المهمات الوطنية :

تتلخص المهمات الوطنية في عملية التنمية بالاتي :-

- رفع مستويات الدخل القومي والعمل على استمرار تصاعده من اجل تأمين قدرة اقتصاديه تعزز مستلزمات الدفاع عن السياده وتحقق المزيد من الرفاه في المستوى المعاشي والتقدم الحضاري . وذلك باستكمال بناء القاعده الماديه والتكنولوجية للاقتصاد الوطني .
- تعبئة قوى التنمية لخدمة اغراض التحول الاشتراكي وفق اسس متجدده لاحداث تغيرات جوهرية في تزايد مستويات الانتاج ، ورفع انتاجية العمل وراس المال المستثمر . واستغلال الموارد المتاحه افضل استغلال ممكن .
- توجيه الاستهلاك وفقا لمتطلبات نمو الاقتصاد الوطني وذلك بالتنسيق والموازنه بين معدلات النمو الاجمالية ومكوناتها القطاعية .
- تنويع بنية الجهاز الانتاجي وتنويع التصدير وتغيير بنيه التجاره الخارجية بما يعزز مقومات الاستقلال الاقتصادى .

الابعاد القومية :

تستمد عملية التنمية في العراق اتجاهاتها العربية وابعادها القومية من التفاعل المستمد من نظرية حزب البعث العربي الاشتراكي في التنمية والتخطيط من جهه وتطبيقاته العملية من جهة اخرى .

واستنادا لهذا الترابط فان عملية التنمية في القطر تستهدف التخطيط لها وفقا للمهام القوميه ضمن مجمل حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الوطن العربي الكبير وما يحيط به من ظروف دولية .

والنظره الموضوعية لهذا الاتجاه استلزمت وضع مؤشرات بناء التنمية في العراق في محتواها القومي ، ثم تكليفها وفقا لما يلي :-

أولاً ـ الالتزامات العراق الثنائية اوالجماعية مع الاقطار العربية وفي ضوء المبادئ العامة لحزب البعث العربي الاشتراكي ٠

ثانياً ـ الالتزام باستراتيجية الحزب ومنهاجه في بناء القاعده الاقتصاديه الوطنية المتطوره بما ينسجم وتحقيق التكامل الاقتصادى العربي وصولا للوحده الشامله ٠

وذلك وفق الاسس التاليه :ـ

ـ اختيار المؤشرات الكمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بما يتفق والبعد القومي ٠

ـ اجراء التحليل النوعي لتطور قطاعات الاقتصاد الوطني بما يتماشى ومواجهة التغيرات المستقبلية الممكنه للتطور الاقتصادى والاجتماعي والسياسي لرسم خطط التنمية على طريق التنسيق والتكامل الاقتصادى العربي في ضوء الظروف العربية والدولية ٠

الواقع الاقتصادي للعراق

ان التعرف على واقع اقتصاد بلد ما ينبغي الوقوف على مدى تطور بنيانه الاقتصادي . ويتم ذلك في المعتاد من خلال دراسة تحليلية تتناول الموارد الوطنية والدخل القومي والنشاط الانتاجي لمختلف قطاعاته الرئيسية عبر فترة زمنية محددة .

اولا - الموارد الوطنية

تختلف تقسيمات الموارد باختلاف الزاوية المنظور منها اليها . ولعل اهم تقسيم هو ذلك الذي يتعلق بطبيعتها ، وتصنف الموارد الطبيعية في ضوء هذا التقسيم الى موارد طبيعية وموارد بشرية .

ويتناول الاقتصاديون في المعتاد دراسة هذه الموارد من حيث علاقتها بعملية الانتاج . ذلك ان الانتاج يتم بمجرد التوليف بين عوامل ثلاثة هي : (x) (x x) (x x x)

١ . الموارد الطبيعية ٢ . العمل ٣ . رأس المال العيني ٤ . رأس المال النقدي وهكذا فأن اي نقص في احد هذه العوامل يؤدي الى ان يتحدد حجم الانتاج عملا بحجم العامل الاكثر ندرة وسنتطرق الى تلك الموارد تحليليا عند البحث في عناصر الانتاج الزراعي لعلاقتها الكبيرة في موضوع البحث .

ولغرض اعطاء صورة سريعة ومركزه عن الواقع الاقتصادي في العراق نرى من المناسب التلميح وبسرعه عن واقع الدخل القومي والخصائص العامه له ٠

الدخل القومي

يعتبر مؤشر الدخل القومي من اهم المؤشرات الاقتصادية لتصوير واقع الاقتصاد في بلد ما قياسا الى سلسلة زمنية داخل ذلك البلد ومقارنة بالدخول القومية لبلدان اخرى ٠

وهناك دراسات متعددة لتقدير الدخل القومي في العراق يمكن من خلالها الوقوف على مدى تطور هذا الدخل فقدر في عام ١٩٣٩ بنحو ٤٠ مليون دينار وفي عام ١٩٤٩ بنحو ١٥٠ مليون دينار واصبح في عام ١٩٥٣ ٢٤٤/٩ مليون دينار ثم ٨٢٦/٨ مليون دينار في عام ١٩٦٩ ٠

اما متوسط دخل الفرد فبلغ في عام ١٩٥٣ نحو ٤٣ دينار ارتفع الى ٨٩/٨ دينار في عام ١٩٦٩ اي بزيادة قدرها ٤٦/٨ دينار واصبح في عام ١٩٦٩ نحو ٨٤/٧ دينار اما في عام ١٩٧٦ فقدر هذا المتوسط بنحو ٣٤٤/١ دينار ٠

ونخلص من ذلك ان نمو الدخل القومي في العراق قد تجاوز معدل نمو السكان مما يعني ان هناك تطور في مستوى هذا الدخل ٠ حيث بلغ معدل نمو الدخل القومي ٢ر٥٪ (بالاسعار الثابتة) ونمو السكان ٢ر٣٪ وبهذا يكون معدل نمو متوسط دخل الفرد نحو ٢٪

الخصائص العامله للدخل القومي في العراق :

على الرغم من التطور الملموس في نمو الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد فان هذا الدخل يتسم بخصائص التخلف خاصة في الفترة السابقة عن عام ١٩٦٩ اي سنوات ماقبل الثورة ٠ واهم هذه الخصائص هي :

- انخفاض حجم الدخل القومي بالقياس الى متطلبات عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فالمتوسط نصيب الفرد منه ويعني ذلك انخفاض مستوى معيشة السكان ٠
- عدم توازن نمو الدخل القومي في القطاعات الاقتصادية
- عدم استقرار نمو الدخل القومي

- عدم استقرار نمو متوسط دخل الفرد مع نمو الدخل القومي
- اختلال الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الدخل القومي
- انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين الدخل القومي
- ارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاكي في توزيع الدخل القومي بين الاستثمار والاستهلاك .

التصـــورات المستقبلية :

من خلال الاستمرار السابـــق ولضـــرورة تحقيق عملية نمو اقتصادي سريع خلال فترة قصيرة نسبيا اصبح مـــن الـــلازم اجراء تغيير جوهري في بنيان الاقتصاد العراقي ونقله مـــن اقتصـــاد احادي الجانب الى اقتصاد متقدم مبني على اسس ذاتيـــة وجوانب متعددة لترفع باستمرار هذا الاقتصاد نحو التطور عندما تقف قوى الدفـــع الخارجية المتمثلة بأرادات النفـــط عن الاسهام في تحريك عملية التنمية في القطر .

وتتحدد هذه النظرة بنقطتين اساسيتين هما :

اولا ـ ان تكون عملية التنمية ذات اهداف بعيدة المدى نسبيا وذلك بأستقصـــاء مختلف العوامل المؤثرة في عملية التنمية وضمن العلاقات المتبادلة لهـــذه العوامل .

ثانيا ـ ان تعتمد عملية التنمية على نمط متناسق ومتناسب بين مختلف انشطة الاقتصـــاد القومي بحيث يتحقق التوازن فيما بينها ولن يتحصـــل ذلك الا وفق خطـــة علمية مدروسة تتناول مختلف الجوانب .

ان مستلزمات تحقيق هذا الهدف يتطلب توفير الشروط الموضوعية اللازمة لعملية التنمية ، فضلا عن توفير مستلزمات التنمية :

ففيما يتعلق بالشروط الموضوعية فأن حكومـــة الثـــورة استطاعـــت تحقيق عدد غير قليل من هذه الشروط وفي مقدمتها :

ـ تعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للدولة .

ـ تأميم فروع الانتاج الرئيسية وقيام القطاع العام كنواة للتطوير الاقتصادي اللاحق

ـ تكوين نظام ومؤسسات لادارة الاقتصاد الوطني من قبل الدولة بمـــا في ذلك قطاعات المصارف والتجارة الخارجية والداخلية .

اما فيما يتعلق بمستلزمات التنمية فأن حكومـــة الثـــورة قـــد بذلـــت مـــن الجهد الكبير في توفير هذه المستلزمات حيث نهجت مختلف السبل الايجابية منها :

ـ السيطرة على الانتاج وتوجيهه

ـ مسك زمام عملية التجارة الخارجية

ـ تطوير العنصر البشري

ـ عدم اتباع سياسة النمو التلقائي

ـ الاستفادة من تجربة التخطيط في دول العالم

عناصر السياسة الاقتصادية المستقبلية :

ان السياسة الاقتصادية المستقبلية تستهدف مايلي :ـ

- استكمال بناء القاعده المادية والتكتيكية لاقتصاد متطور ومتوازن
- تنمية الطاقه البشرية ومواصلة العناية بالاستثمار الانساني وتطويره النوعي
- تخطيط تطوير العلوم والتكنولوجيا وجعلها ركنا اساسيا في خطط التنمية
- تحقيق وتائر سريعة ومطرده للدخل القومي مع توازن قطاعات الاقتصـــاد
- رفع انتاجية العمل وزيادة كفاءة الاداء
- الاستمرار في بناية الهياكل الارتكازية
- تشغيل المنشآت الاقتصادية باعلى كفاءة ممكنه لمعالجة الاختناقات في عملية التنميه .
- تنمية موارد اضافية لتقليل الاعتماد على النفط لتغذية الاقتصاد القومي .
- اعطاء اهمية استثنائية لقطاع الزراعة ليكون قادرا على تلبية الطلب المحلي والعربي ـ فضلا عن اعتبارات تحتمها الشروط المنظوره للمراحل التنمويـــة اللاحقه من حيث دور الغذاء في استراتيجية التطور.
- تعزيز مسيرة القطاع الصناعي وتطويره بالتركيز على رفع الكفاءه الانتاجيـــة ليأخذ هذا القطاع دوره في دفع عجلات التنمية واحتلال مركز متوازن مع بقية قطاعات الاقتصاد القومي .

الاهداف المستقبلية لخطة التنمية :

ان المهمات التنموية المستقبلية يمكن ان تتحدد وفقا للمنظور التقدمي للثورة وحسبما تقتضيه اولويات الاستثمار والاتجاهات الاساسية له على الوجه التالي :

اولا - تعزيز التحولات الاشتراكية :

لقد اكد الحزب القائد ضرورة وضع صيغ التنمية في خدمة التحول الاشتراكي ويتحقق ذلك وفق الاتجاهات الاساسية التالية :

١) رفع المستوى المعاشي - ان زيادة القدرة الشرائية لدخل المواطنين لايمكن ان تتحقق الا وفقا لاجراءات وضوابط التنسيق بين الاستثمار والاستهلاك وبين حركة الاسعار والاجور والرواتب وعلاقتها بتغيرات معدل زيادة الانتاج والسياسة المالية وضوابطها والنظام الضريبي ٠ وتحقيق الترابط بين الموازنة المالية والتوازن الاقتصادي وكيما يتوفر الانسجام بين المستلزمات المرحلية للتطبيق الاشتراكي من جهة والحفاظ على توازن الاقتصاد الوطني ومسيرته التنموية من جهة اخرى ٠

وتتحصل الاثار الايجابية لرفع المستوى المعاشي بتحقيق هدفين اساسيين في هذا المجال وهما :

- تزايد معدلات النمو في متوسط دخل الفرد بنسب اعلى من تزايد معدل نمو السكان ٠
- اعادة توزيع الدخل الكلي لصالح الفئات ذات الدخل المنخفض ٠

ومن هذا المنطلق رسمت خطة التنمية للفترة ٧٦ - ٩٨٠ بحيث يتزايد متوسط دخل الفرد خلالها من حوالي ٣٤٤ دينار في عام ٩٧٦ الى ٥٧٥ دينار في عام ١٩٨٠ وبزيادة سنويه قدرها ٧ و ١٣٪ وبزيادة كلية قدرها ١و٦٧٪ خلال فترة الخطة كما موضح في الجدول التالي :

(يتبع لطفا)

تطور متوسط دخل الفرد خلال الفترة ٧٦ ـ ٨٠

الدخل	القيمة بملايين الدنانير		المعدل السنوي للنمو ٧٦ ـ ١٩٨٠	معدل الزيادة الكلية للفترة ٧٦ ـ ١٩٨٠
	١٩٧٦	١٩٨٠		
الدخل القومي بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥	٣٩٥٧	٥و٧٤٧٥	٢و١٧٪	٩ و ٨٨ ٪
متوسط دخل الفرد	١و ٣٤٤	١ و٥٧٥	٧ و ١٣٪	١ و ٦٧٪

هذا مع الاخذ بالاعتبار مواصلة التربية الاشتراكية وزيادة قدرة المواطن على الانتاج والتكيف وفقا لمستلزمات المجتمع الاشتراكي الجديد في ضوء التوسع في علاقات الانتاج الاشتراكية ٠

٢) تطوير الخدمات العامة :

ان برامج التطبيق الاشتراكي تؤكد على ضرورة تطوير الخدمات العامة وزيادة حجمها وتوسيع نطاق انتشارها بين مناطق القطر المختلفة وفئات المجتمع بصورة اكثر تجانسا ٠ وهكذا رسمت خطة التنمية ٧٦ ـ ١٩٨٠ زيادة مجموع قطاعات الخدمات من ٦٨٩ مليون دينار في عام ٩٧٦ الى ١٠٢٧ مليون دينار في عام ١٩٨٠ بحيث يصبح متوسط نصيب الفرد من الخدمات ٨١ دينار في عام ١٩٨٠ بعد ان كان ٦٠ دينار في عام ١٩٧٦ كما هو مبين في الجدول التالي :

تطور مجموع قطاعات الخدمات ومتوسط نصيب الفرد خلال الفترة ٧٦ ـ ٨٠

الخدمات	١٩٧٦	١٩٨٠	معدل الزيادة السنوية ٪
نصيب مجموع قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي	٤و ٦٨٩ مليون دينار	١٠٢٧ مليون دينار	٤ و ١٠ ٪
عدد السكان	٥ و١١ مليون	١٣ مليون	٢ و٣٪
متوسط نصيب الفرد من مجموع الخدمات	٦٠ دينار	٧٩ دينار	١ و٧٪

(يتبع لـ لفا)

ثانيا ـ تطوير الطاقة البشرية والعناية بالاستثمار الانساني :

تواجه عمليات التنمية في البلاد النامية اختناقات بسبب ضعف الطاقة البشرية وقد لمس العراق هذا الجانب الصعب من عملية التنمية مما تطلب اعطاء هذه الناحية الاهمية المناسبه لها فأكدت القيادة السياسية ضرورة رفع الكفاءة الفنية للطاقة البشرية بما يحزز امكانات سكان القطر وقدراتهم في تعبئة الموارد الاقتصادية بأعلى انتاجية ممكنه .

ومن هذا المنطلق فأن التصورات المستقبلية شملت مجالات متعددة تتعلق بتطوير الاستثمار الانساني واهم هذه المجالات هي : التعليم لمختلف مراحلة ابتداء من رياض الاطفال وانتهاء بالتعليم الجامعي والتخصص العالي وركزت على الاخص في مجال المعاهد الفنية بغية اعداد اكبر عدد من الفنيين مزودين بأعلى الخبرات ، ويوضح الجدول التالي الاعداد التي ستخرجها هذه المعاهد خلال الفترة ٧٦ ـ ٧٩ .

المعاهد	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨
المعاهد التكنولوجية	١١٥٠	١٩٥٠	٣٩٥٠	٥٠٠٠	٥٧٠٠
المعاهد الزراعية	٥٠٠	٥٠٠	١٣٠٠	١٩٠٠	٢٢٥٠
معاهد الاداره	٢٤٠٠	٢٦٥٠	٢٩٥٠	٣٣٥٠	٣٨٥٠
معاهد الطب الفني	١٥٠٠	١٨٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
المجموع	٥٥٥٠	٦٩٠٠	١٠٢٠٠	١٢٢٥٠	١٣٨٠٠

وكذلك الحال بالنسبه للقوى العاملة حيث تستهدف خطط التنمية تطوير امكانات القطر في الطاقه البشريه وفي الطاقة الكلية لانتاج القوى العاملة ، وتوزيعها على القطاعات الاقتصاديه توزيعا امثل بما يحقق اعلى انتاجية ممكنه .

هذا مع التأكيد على دور الخدمات الصحية في خلق المواطن الصالح ولهذا فقد استهدف تطوير الخدمات الوقائيه وزيادة قدرة المؤسسات الصحية في تقديم الخدمات العلاجية للمواطنين وتوزيعها في مختلف مناطق القطر .

ثالثا - ترجيح الاهتمام بالقطاع الزراعي :

لايمكن التقليل من اهمية قطاع الزراعة في بنيان الاقتصاد القومي حيث يعول عليه في توفير الغذاء لمواجهة الطلب المتزايد عليه بسبب ارتفاع معدل نمو السكان وتحسن مستويات المعيشة ، وتوفير مستلزمات الصناعة من المواد الاوليه الزراعية . هذا فضلا عن ضرورة اعطاء وزن لهذا القطاع فـــــــي تكوين الدخل القومي ليسهم بتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي .

ومن هذا المنطلق فقد اعطت خطة التنمية القومية ارجحية للتنميـــــة الزراعية مع الاخذ بالاعتبار التوازن القطاعي وتنسيق التغيير في بنية الاقتصـاد والمجتمع والمضي في بناء حضارة زراعية متقدمة .

وتتحصل هذه النتائج بتكثيف الجهود بوسائل متجدده لاســـــــتغلال كل الطاقات البشرية وتعزيز الاستثمارات القائمه في الريف بحيث يمكن الوصـــول الى تحقيق فائض اقتصادى وتوفير رؤوس الاموال اللازمه للاستثمارفـــي تنمية الريف وتوسيع نطاق السوق المحلي ليمكنه استيعاب المنتجات الصناعية وبالتالي تغييـر الواقع الاجتماعي في الريف بما ينسجم ومستلزمات التحول الاشتراكي .

رابعا - تعزيز خطى التنمية الصناعية :

تعتبر الصناعة الحجر الاساس في بناء القاعدة المادية والتكنولوجيـــة المتطوره للاقتصاد الوطني بحيث تتغير بنية هذا الاقتصاد من اقتصاد وحيـــد الجانب الى اقتصاد متقدم تتنوع فيه بنية الانتاج وبنية الصادرات لصالح تعزيز الاستغلال الاقتصادى .

ان تحقيق تلك الاهداف يقتضي وضع صيغ متجددة لرفع انتاجية العمـــل وراس المال المستثمر ، وتشغيل وحدات الانتاج باقصى طاقاتها الممكنه كيما يكون بالمستطاع تحقيق معدلات متسارعة في تكوين راس المال وتلبية احتياجيـا ت الزراعة من الادوات والمعدات والمكائن ومواجهة الطلب المتزايد في الســـوق المحليه على السلع المصنوعه سواء ماتعلقه منها باغراض الاستهلاك او الانتـــاج واقتصاص الفائض من قوة العمل الزراعية ، هذا باضافة الى مايمكن ان يؤديه هذا القطاع من تعزيز القدره الدفاعية للقطر .

التنميـــــــه الزراعيـــــــه

لغرض القاء الضوء على التنميه الزراعيـــــــه بأبعادها الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه في القطر العراقي لسنوات الخطه الخمسيـــــــه القادمه (٧٦-١٩٨٠) فلابد من تناول الجوانب الرئيسيه التاليه ٠

اولا -عناصر الانتاج الزراعـــــــي

- الموارد الطبيعيه (الارض والمياه)
- الموارد البشريـــــــــــــــه

ثانيا -- الواقع الزراعي واهم الانجازات فيـــــــه

ثالثا -- المشاكل والمعوقات التي تواجه خطة التنميه الزراعيه

رابعـــا -- استراتيجية التنميه الزراعيه في المرحله القادمـــــــه

اولا ـ عناصر الانتاج الزراعـــــي

من المعلوم ان عملية الانتاج في اى قطاع اقتصادي تشتمل على مجموعـه من العناصر الرئيسيه التي تتفاعل مع بعضها لتحقيق المستوى المطلوب من الانتاج وبالنسبه للقطاع الزراعي كأحد القطاعات الاقتصاديه التي تساهم في تكوين الدخل القومي فضلا عن كونها المصدر الرئيسي للغذاء اضافـة الى امداد القطاعات الاقتصاديه الاخرى بالمواد الاوليه الزراعيه وعلـــى وجه الخصوص القطاع الصناعي . فأن عناصر الانتاج الرئيسيه الزراعيـــه تتكون من ـ

ا ـ الموارد الطبيعيه

أ ـ الارض

تبلغ مساحة ارض العراق الكليه حوالي) (٤٣٨) الف كيلو متر مربع اى ما ـ يعادل (١٧٥) مليون دونم .. اما مساحة الارض الصالحه للزراعه فتقدر ـ بنحو(٤٨) مليون دونم . غير ان المساحه المزروعه تبلغ حوالي (٢٣) مليـون دونم .ونظرا لاتباع نظام (النيرين) اى زراعة نصف الارض وترك النصـف الاخر بورا ـ فأن مساحة الارض التي تزرع سنويا تقدر بنحو (١٤/٢) + مليون دونم .

وبالنسبه للأراضي المزروعه فيمكن تصنيفها حسب طريقة الاستغلال كما يلـــي .

مجموعة الاراضي التي تزرع سنويا	١٤/٢٠٠	مليون دونم
= = = تترك بورا	٧/٨٠٩	= =
= = التي تزرع بالبساتين والنخيل	٠/٧٥٠	= =
مجموع المراعـــــي	٠/٢٤١	= =
المجموع	٢٣/٠٠٠	

(×) طبقا لما اقره المؤتمر الزراعي السنوي السادس

اما بالنسبه لطريقة **الارواء فأن تصنيف الاراضي الزراعيه** هو كما يلي ٠

الاراضي المرواة بالامطار	١١ / ٠ مليون دونم
= = بطريقة الري السيحـــي	٧ / ٠ مليون دونم
الاراضي المرواة بالمضخات	٤ / ٦ مليون دونم
الاراضي المرواة بالطرق الاخرى	٤ / ٠ مليون دونـم
المجموع	٢٣ / ٠ مليوم دونم

ومن هذه البيانات تتضح لنا الحقائق التاليـــه ـ

١) ان الاراضي الصالحه للزراعه في العراق البالغه ٤٨ مليون دونم تشكل نسبه ٢٧ / ٩٪ من اجمالي المساحه الكليه

٢) ان مساحة الاراضي التي تستغل في الزراعه والبالغه ٢٢ مليون دونم تشكل نسبة ٤٧ / ٪ من مجموع الاراضي الصالحه للزراعه ٠

٣) ان مساحة الاراضي التي تزرع فعلا سنويا والبالغه ١٤ / ٢ مليون دونـم تشكل نسبه ٦١ / ٧ ٪ من مجموع الاراضي التي تستغل باسلوب (النيرين)

٤) ان الاراضي الصالحه للزراعه في العراق والبالغه نحو ٤٨ مليون دونـــم يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات ٠

المجموعه الاولى

وتشمل الاراضي المستغله فعلا بالزراعه وتبلغ مساحتها نحو (٢٢) ×مليـــون دونـــــم ٠

المجموعه الثانيـــه

وتشمل الاراضي غير المستغله حاليا والتي تحتاج الى استصلاح جزئي او كلـي لتكون صالحه للزراعه ٠ كنفقات ايصال المياه اليها وشق القنـــوات واقامـــــة شبكات البزل ٠

المجموعه الثالثه

وتضم الاراضي التي تحتاج الى استصلاح واسع وهي الاراضي غير المؤهولـــه ومن الواضح ان مواقع هذه الاراضي يتطلب مسحا شاملا لها ٠

× لايعني استغلال هذه الاراضي عدم حاجتها للاستصلاح اذ ان معـــظم اراضي العراق الزراعيه بحاجه الى مبازل وتحديل ٠

ب - موارد المياه

تعتمد الزراعه في العراق على ثلاثة مصادر هي :-

١) مياه الامطار

وهذه تسقط في فصلي الشتاء والربيع ويتراوح معدل سقوطها بين ٧٥ ملم في اقصى الجنوب الغربي الى ما يزيد على ١١٠٠ ملم في اقصى الشمال الشرقي وتنحصر الزراعه الديميه (المطريه) بالدرجه الاولى في حدود المنطقه الشماليه الواقعه بين خطي المطر (٣٠٠ - ١٠٠٠) ملم في السنه وتقدر مساحة الاراضي الزراعيه الديميه بنحو (١١) مليون دونم تمثل اكثر من ٩٧٪ من مجموع الاراضي في هذه المحافظات . ويعتمد محصولي الحنطه والشعير بصفه خاصه على سقوط الامطار أما في الوسط والجنوب فان الامطار يكون لها دور كبير في نمو الكلأ والاعشاب بالمراعي الطبيعيه .

٢) مياه الانهار

تعتبر مياه الانهار من اهم المصادر المائيه في العراق اذ تعتمد عليها الزراعه في اكثر من ٦٠٪ من الاراضي الزراعيه ويشكل نهرا دجله والفرات اساس هذا المصدر وتقدر مساحة الاراضي الواقعه على حوض دجله وروافده نحو (٧/١) مليون دونم ٠٠٠٠ اما الاراضي الواقعه على حوض نهر الفرات والجداول المتفرعه منه بنحو (١ / ٦) مليون دونم ٠٠٠٠

٣) المياه الجوفيه

لا يعتبر هذا المصدر اساسيا كمياه انهار لاغراض الزراعه بل يقتصر دوره لغرض توفير مياه الشرب في المراعي الطبيعيه ٠ان هذه المياه موجوده في المنطقه الشماليه الشرقيه ومحافظة نينوى وفي البادية الشماليه والجنوبيه وان كميات الاملاح في هذه المياه قليله نسبيا ، أما المياه الموجوده في المنطقتين الوسطى والجنوبيه فلا تصلح للزراعه او الشرب لارتفاع كمية الاملاح الذائبه فيها ٠

ناهده / ١٥ / ٣ / ٧٧

يتبع لطفا

وتعتمد بعض المناطق في شمال القطر على مياه العيون والكهاريز العذبه لاغراض الزراعه حيث يستفاد منها في زراعة التبـــــــغ بصوره خاصه ٠

٢) الموارد البشريـــــــــــه

يعتبر العراق من البلدان الناميه التي تتميز بطبيعة خاصه حيث تتوفر فيها مورد طبيعيه كبيره يقابلها انخفاض ملحوظ في اعداد السكان بالنسبه لهذه الموارد ٠

وباستعراض سريع لعدد السكان في العراق منذ عام حتى عام ٤٧ ٩نجد ان عدد سكان العراق كان (٨/ ٤) مليون نسمه في عام ١٩٤٧ ثم ارتفع الى (٣/ ٦) مليون نسمه في عام ١٩٥٧ ثم ازداد الى (١/ ٨) مليون نسمه في عام ١٩٦٥ في حين ان تخمينات اعداد السكان لعام ٩٧٥ بلغت حوالي (١/ ١١) ـ مليون نسمه بمعدل نمو سنوي يقدر بـ (٢/ ٣٪) ويعتبر هذا المعدل من اعلى معدلات النمو في العالم ٠٠٠١ ومن المتوقع ان يصل عدد السكان عام ١٩٨٠ الى حوالي (٢/ ١٣) مليون نسمه ٠

اما التوزيع النسبي لسكان العراق بين الريف والحضر فيدل على ان نسبة سكان الريف الى سكان الحضر في تناقص مستمر منذ عام ١٩٤٧ حتـــى الان حيث كانت النسبه (٦٤٪) للسنه المذكوره هبطت الى (٨/ ٦٠٪) عام ١٩٥٧ ثم هبطت ثانية الى (٦/ ٤٨٪) عام ١٩٦٥ وبلغ هبوطهـــا الى (٢/ ٤٢٪) عام ٩٧٠ ثم اصبحت في عام ٩٧٥ نحو) (٣/ ٣٦٪) ومن المتوقع ان تصل في عام ١٩٨٠ الى (٣١٪) ومن ذلك يتضح ان هناك هجره داخليه مستمره من الريف الى الحضر وتعتبر هذه من المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعـي ٠

واذا اخذنا التركيب العمري بنظر الاعتبار للسنوات ١٩٥٧ / ١٩٧٥/ ٩٧٥ تتضح لنا الحقائق التاليـــــــه ٠

ـ ان اعداد السكان اقل من ٥ سنوات يمثلون للسنوات سالفة الذكـــر على التوالي ٥/ ١٩٪ ٧/ ١٩٪ ٥ ٢/ ١٩٪ ٠

ـ ان اعداد السكان من ٥ سنوات الى اقل من ١٥ سنه يمثلـــــــون ايضا ٥/ ٢٥٪ ٧/ ٢٨٪ ٥ ٧/ ٢٨٪ ٠

ـ ان اعداد السكان الذين تتراوح اعمارهم بين (١٥ـ٦٠) سنه اي الذين في سن العمل يمثلون ٩/ ٤٩٪ ١/ ٤٥٪ ٥ ٩/ ٤٦٪ ٠

ـ ان اعداد السكان الذين يزيد اعمارهـــم عن ٦٠ سنه يمثلون علـــى التوالي ١/ ٥٪ ٧٪ ٢/ ٥٪ ٠

يتبع لطفا

ومن التحليل السابق للتركيب العمري تظهر حقيقه هامه وهـــي ان شعب العراق من الشعوب الفتيه وان هناك انخفاظا في معدل المعمرين اذ تصل نسبة الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنه الى نحو ٤٥٪ عام ١٩٥٧ ترتفع الى ٤٧/٩٪ عـامي ١٩٦٥، ١٩٧٥.
واذا انتقلنا الى مناقشة متوسط نصيب الفرد الواحد من مساحـــة الاراضي الزراعيه سواء كانت الصالحه منها للزراعه او المستغله فعـلا او المزروعة سنويا فاننا نجد ان هذا المتوسط في تدهور مستمـــر نتيجة زيادة حجم السكان مع ثبات مساحة الارض ولا يمكن تعويـــض ذلك النقص في متوسط نصيب الفرد الا عن طريق استغلال الاراضـــي الصالحه للزراعه استغلالا كاملا خلال السنوات القادمه .

ثانيا ـ الواقع الزراعي واهم الانجازات فيه /

لقد اتسم الواقع الزراعي في القطر قبل ثورة ١٧ تموز / ١٩٦٨ بتخلف شديد في العلاقات الانتاجيه وذلك لعدم وجود سياسة وطنيه تعتمد التنمية الزراعية ضمن خطة اقتصادية شامله ، حيث حاولت العهود السابقية ابقاء الاقتصاد العراقي احادى الجانب معتمدا على مواردة النفطيه فتدهور الاقتصاد الزراعي بصورة واضحة وتلفت الارض وازدادت الهجره من الريف الى المدن وغدا العراق من بلدا مصدر للمنتجات الزراعيه الى بلد مستورد يستنزف موارده لشراء المواد الغذائيه الزراعية ويمكن تلخيص الملامح الرئيسيه التي كانت تميز القطاع الزراعي قبل الثورة فيما يلي :ـ

ـ انخفاض انتاجية العمل ، وانخفاض معدل غلة الدونم من المنتجات الزراعية وارتفاع تكاليفها .

ـ انخفاض مستوى معيشة الفلاحين ومعدل حصة الفرد الواحد من الدخل الزراعي ، وبالتالي انخفاض قوته الشرائيه .

ـ انتشار البطاله في الريف بصورتيها المكشوفه والمقنعة .

ـ بقاء السوق المحلية ضعيفه ومحدودة التطور .

ـ عدم الاستفاده من الفائض الاقتصادى المنتج في الريف لصالح عملية تنمية وتطوير القطاع .

ـ ضعف الانتاج الزراعي الذى حال دون مد الصناعة الوطنيه بالخامات الضرورية وقد اثر هذا سلبا على تطور الصناعة .

ـ ضآلة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الدخل القومي .

هذه هي صورة الأسس التي استلمتها الثورة للواقع الزراعي في قطرنا مما فرض بالضرورة تجنيد كافة الامكانيات للنهوض بالقطاع الزراعي أسوة بالقطاعات الاقتصاديه الاخرى ، بل اعطاء دعم غير عادى لهذا القطاع الذى يخيم عليه ليس تأخره الاقتصادى فحسب ، بل الاجتماعي والثقافي والصحي ، حيث ندرة الخدمات الصحية الريفيه وازدادت الامية في الريف .

فعملت ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز / ٩٦٨ على تحقيق التوازن الاقتصادى الداخلي والخارجي وخلق وتوسيع السوق المحليه وامداد القطاعات الاقتصاديه الأخرى تنفيذا لما جاء بمقررات المؤتمر القطرى الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي في تحديدا ستراتيجية القطاع الزراعي مجملة فيما يلي :ـ

يتبع ـ

١ـ تحقيق اصلاح زراعي جذري في الريف العراقي والقضاء على الملكيه الاقطاعيه والعلاقات شبه الاقطاعيه في الريف عن طريق تطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة /٩٧٠ ، وكذلك القانون رقم ٩٠ لسنة / ١٩٧٥ الخاص بمنطقة الحكم الذاتي .

٢ـ التوسع في القطاع الاشتراكي بأوجهه الثلاثه (مزارع الدولة ، المزارع الجماعية التعاونيات الزراعية ، وجعله قطاعا سائدا ومتطورا من جميع النواحي .

٣ـ تحقيق التنسيق والتكامل الدقيق بين الزراعة والصناعة ، وذلك لغرض توفير الجزء الاكبر من المواد الاوليه التي تحتاجها الصناعة الوطنيه من جهة والتجارة من جهة اخرى .

٤ـ انهاء اشكال الاستغلال الاخرى الموجودة في الريف وخاصة الاستغلال الربوي والتجاري عن طريق حصر التسويق والتسليف الزراعيين بالقطاع العام والتعاوني تدريجيا .

٥ـ القضاء على العلاقات الاجتماعيه والعشائريه والعادات والافكار الباليه السائده في الريف ، وتعميم الثقافة الاشتراكيه بين صفوف الفلاحين .

٦ـ تعزيز دور المرأة في التنمية الزراعيه وتحريرها من الاستغلال والاضطهاد والاستعباد الذي تتعرض له .

٧ـ التطوير الشامل للريف ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا والقضاء تدريجيا على الفوارق بين الريف والمدينة .

وتجسيدا لهذه المقررات ووضعها موضع التنفيذ فقد تحققت الانجازات التاليه على صعيد القطاع الزراعي وذلك باستعراض ماتم انجازه في عام/ ١٩٧٦ على سبيل المثال :ـ

فيما يتعلق بالانتاج النباتي : فأن ماتم تنفيذه من زراعة المحاصيل الصيفيه تبلغ (١٤٥٣٣٠٧) دونم وبنسبة تنفيذ (١٠١٪) حيث كان المقرر زراعته (١٤٣٥١٥٧) دونم وكانت نسبة تنفيذ القطاع العام مما التزم به (٨٥٪) والقطاع التعاوني (١٠١٪) والقطاع الخاص (١٠٤ ٪) .

وتشير المعلومات الاوليه بالنسبة للموسم الشتوي الحالي بأن نسبة التنفيذ تعتبر جيدة ، وربما تفوق المقرر لها والبالغ نحو (١٢٣٧٤٥٧٤) دونما وفيما يتعلق بنشاط البستنه فقد كانت نسبة التنفيذ عاليه جدا تعدت ١٠٠٪

ـ يتبع ـ

كما تم تهيئة (١١٤٦) دونم لانشاء بساتين الفاكهة الانتاجيه عدا تلك الواقعة في المناطق الجبليه حيث ظهرت بعض الصعاب في تخصيص الاراضي اللازمه لهـــا .

وبالنسبه لانتاج شتلات الفاكهة فقد تم انتاج (٤ ر٤) مليون شتله أى بنسبة تنفيذ (١٤١ ٪ ٠٠٠ وزع منها (٩٠٠) الف شتله لمزارعي منطقة الحكم الذاتـــي وبنصف التكاليف والعمل جارى حاليا لتجهيزهم بحوالي (٦٠٠) الف شتله اخـــرى .

كما تم ايضا انتاج (٧٥٠) الف شتله من شتلات الزينه وبنسبة تنفيذ ١٤٧ ٪ ٠٠ فضلا عن ماتم بالنسبه لتطوير بساتين الفاكهة على مستوى القطر وتطوير زراعة الفستق والنشاطات الاخرى ٠٠٠

وفيما يتعلق بتنفيذ خطة الغابات فقد تم تحقيق نسبة عاليه في انجاز ما التـزم به بلغت ١٠٠ ٪ وذلك في حدود المبالغ التي خصصت لها وبالرغم من وجود بعـض المعوقات التي واجهت التنفيذ فقد تحققت نجاحات كبيرة في ارتفاع الانتاجيه لعـــدد من المحاصيل الرئيسيه وعلى وجه الخصوص في المساحات التي تم فيها تنفيذ خطـــة الزراعة الرائدة وخاصة لمحصولي الحنطة والرز في بعض مناطق القطر . حيث تم استخدام افضل الاساليب العلميه الممكنه اذ بلغت نسبة الزيادة في انتاجية الدونم من الـــرز نحو ١٧٥ ٪ عن العام الماضي و ٤٨ ٪ عن معدل الانتاجيه للسنوات الثلاث السابقه بوجه عام اما في مناطق الزراعة الرائده والمنفذة لاول مرة بالنسبه لهذا المحصول فتشير النتائج ان معدل انتاج الدونم في الحقول الرائدة في محافظتي النجف والقادسـيـة قد بلغت ١٠٩٧ كغم وقد سجل اعلى انتاج في منطقة غماس حيث بلغت غلة الدونـم الواحد ١٤٠٠ كغم وكان اوطاء انتاج بالزراعة الرائدة ٨١٨ كغم في المشخاب وهـو يفوق المعدل المقرر في المؤتمر الزراعي الخامس والبالغ ٨٠٠ كغم .

وفي نفس الاتجاه حصلت زيادة في انتاجية الدونم من الحنطة الرائدة مقارنـــة بتلك التي تزرع بالطرق التقليديه فعلى سبيل المثال زرعت محافظة واسـط مساحـــة قدرها (١٢٧) الف دونم حققت معدل انتاج يتراوح بين ٥٨٠ ـ ٦٠٣ كغـــم للدونم ، وحققت ١٤ ٪ من هذه المساحة معدلا يتراوح بين ٧٥٠ ـ ٨٥٠ كغـــم للدونم ويفوق هذا المعدل باربعة امثال الانتاجيه المقدرة لعموم القطر والتي هـــي ٢٠٠ كغم / دونم وحسبما هو مثبت في تقرير الجهاز المركزي للاحصاء .

الا ان هذا التوسع بقى محدودا حيث رفعه الاراضي المستصلحه لازالـــت دون الطموحات التي تمكننا من توسيع نطاق هذه التجربة ، اضافة الى ما تعانيـــة

يتبع ـ

هذه التجربه من صعاب اخرى تتعلق بخصوبة التربه وتوفير المقننات المائيه وعدم وجود المساحات بالحجم الامثل للاستغلال نظرا لتداخل الملكيات الخاصه مع اراضي الاصلاح الزراعي . الامر الذى ينجم عنه مشاكل في العلاقات الانتاجيه يضاف الى ذلك ثمة عقبات تتعلق بالتمويل والاسترداد ، مما يقتضي شمول المزارعين بالاستفادة من اسلوب الزراعة الرائده وبالنسبة للتبوغ فتعتبر السنه الماضية هي السنة الاولى التي اشرفت وزارتنا على توزيع مساحاته ،فقد تم ايقاف خط هبوط الانتاج الذى بداء من عام / ١٩٧٣ حيث كان الانتاج (٦ ر ٩) مليون كغم ثم هبط الى (٦ ر ٧) مليون كغم في عام / ١٩٧٤ وازداد هبوط الانتاج في عام / ٧٥ حيث بلغ (٤ ر ٤) مليون كغم ووصل المسوق هذا العام لغاية ٨/ ١ / ١٩٧٧ نحو (٥ ر ٦) مليون كيلو غرام .

كما تم اقامة ٨ محطات تجريبيه في المناطق الانتاجيه الجيده واجريت ٤٦ تجربه علمية وتطبيقيه بها ، كما وزعت حوالي ٤ ملايين شتله تبغ وتنباك هذا وقد اعتبر مكافحة حشرات المن ومرض العفن الازرق على التبوغ بصورة مجانية لاعتبارها من الافات الوبائيه .

كما وتجدر الاشارة الى حصول تطور بحت به في مجال زراعة الخضروات شتاء حيث تم توسيع نطاق الزراعة المغطاة وفق اساليب علمية متقدمة ، مما مكن توفير محصول الطماطه محليا ولاول مرة في العراق على طول ايام السنه ، فضلا عن قيام العراق بتصدير هذا المحصول شتاءا ، فعلى سبيل المثال كان انتاج الطماطه في شهر تشرين الثاني عام / ١٩٧٣ نحو (٣٧٠٠) طن ارتفعت الى (٧٥٠٠) طن لنفس الشهر من عام / ١٩٧٤ ثم قفزت الى (٤٧) الف طن ولنفس الشهر من عام / ١٩٧٦ وقد بلغت الكميات المسوقه من الطماطه الشتويه نحو ٩٠ الف طن لغاية ٣١/ ١ / ٧٧ وقد تم تجهيز معامل التعليب بـ (١٢) الف طن من محافظة دهوك فقط . كما وبلغت قيمة الكميات المصدرة من الفواكه والخضر الى دول منطقة الخليج العربي نحو (٣) مليون دينار يضاف الى ذلك انه تم انتاج عدد من محاصيل الخضر شتاء كالخيار والباميا والشجر وغيرها هذا وقد ادخل نظام البيوت الزجاجيه الانتاجيه لاول مرة في العراق على النطاق التجاري حيث تم انجاز اول بيتين زجاجيين في مصلحة الخالص الزراعية ، باشرت في الانتاج في الموسم الشتوى الحالي وبطاقة انتاجية حدها الادنى ٢٠ طن / دونم للطماطه

٢٥ طن / دونم للخيار

يتبع ـ

علما بان الاجهزة الفنية التنفيذية تحاول جاهدة في هذا المجال القضاء على المشاكل التي واجهت هذه التجربة الانتاجيه باعتبارها حديثه التطبيق بالنسبة لقطرنا لقلة خبرة العاملين فيها من جهة وما تتطلبه مثل هذه الزراعة من خدمات مركزه ذات تقنيه عاليه من جهة اخرى ٠٠ الامر الذى ادى الى زيادة التكاليف نسبيا ٠

وفيما يتعلق بالجانب الحيواني :

فقد سجل نشاط هذا الجانب تطورا ملموسا خلال العام الماضي حيث بلغت نسبة التنفيذ في تسمين الاغنام وتربية الابقار وانتاج فروج اللحم اكثر من ١٠٠ ٪ ـ للقطاع العام والتعاوني ، وتنفيذ ٦٨ ٪ من خطة الصيد البحرى للاسماك ١٢٤٪ من خطة انتاج مسحوق السمك كما حصل تطور ملحوظ في انتاج بيض المائدة حيث تم انتاج ٣٥٨ مليون بيضة بمشاريع القطاع العام اى بنسبة تنفيذ ٨٧ ٪ يقابله ١٥٠ مليون بيضة في عام / ١٩٧٥ بينما كان هذا الانتاج لايتجاوز ١٠ مليون بيضة عام / ١٩٦٨ ٠٠ ان هذا التطور في انتاج البيض في العام الماضي ادى الى تقليل الكمية المستوردة من ٤٠٧ مليون بيضة عام / ١٩٧٥ الى ٢٣٣ مليون بيضة في عام / ١٩٧٦٠

وعلى الرغم من عدم حصول نسب مرتفعة في تنفيذ المقرر لانتاج اللحوم الحمراء حيث بلغت النسبة ٤٨ ٪ ـ وتسمين العجول ٤٧ ٪ ، فان هذه النسب تشكل تقدما في هذا المجال نظرا لعدم اكتمال المستلزمات المطلوبه لتنفيذ المشاريع المخططوكذلك المشاكل التسويقيه بالنسبة للعجول مع الاخذ بالاعتبار بان ماسيتم تنفيذه في مجال تطوير الثروة الحيوانية سيحقق زيادة ملموسة في العام القادم ٠ ومع هذا تبقى ضرورة دعم هذا النشاط قائمة بنسب اعلى لتحقيق طموحاتنا ومن هذا المنطلق

ـ يتبع ـ

تمت المباشرة بتنفيذ اوسع خطة الانتاج الحليب حيث تقام ثلاث مزارع كبرى للابقار في كل من مشروع الوحدة و ٧ نيسان والخالص كما تم المباشرة في مشروع المجزرة العصريه التي تعتبر طفرة نوعية في السيطرة على تطوير عملية تسويق اللحوم والاستفاده من المنتجات الثانوية في عمليات تحضير اللحوم لمختلف الاغراض الصناعية وخاصة الجلود .

اما في مجال خدمات الثروة الحيوانية فقد تحققت نسبة عاليه من المعالجات والتجريعات وفحص الحمل والرعايه التناسليه وتوزيع ثيران التسفيد حيث تجاوزت النسبة ١٠٠ ٪ وبلغت نسبة نشاط التلقيح الاصطناعي ٩٩٪ والتلقيحات الوقائيه ٨٦٪ وتوزيع فروج البيض ٧١ ٪ كما جرى توسيع في توزيع الابقار المستورده حيث تم توزيع (٧٩٩) بقرة كما تم انتاج ١٤٠ الف طن من الاعلاف اى بنسبة تنفيذ ٩٣ ٪ من المقرر.

وبالنسبة للخدمات الزراعية والاجتماعية فقد تحققت الانجازات التاليه :ـ

١ـ في مجال تأسيس التعاونيات :

فقد تم تأسيس ٢١٥ تعاونية محلية وبنسبة تنفيذ عاليه بلغت ١٠٦ ٪ من المقرر و ٢٦ تعاونية متخصصة وبنسبة تنفيذ ١١٨٪ و ٣٧ تعاونية مشتركه وبنسبة تنفيذ١٠٠٪

وبهذا فقد اصبح مجموع التعاونيات المحلية حتى نهاية العام الماضي (١٨١٠) تعاونية والمتخصصه (٤٦) والمشتركه (٢٠٦) .

وبالرغم من الدعم الكبير والاسناد الذى تقدمه حكومة الثورة الى الحركه التعاونيه الزراعية في القطر وما تقوم به اجهزتنا العاملة في الحقل التعاوني فلا تزال هناك بعض المعوقات والسلبيات التي تجابهها وذلك بسبب خضوع العمل التعاوني لعدة عوامل منها مايتعلق بالمشاكل الخاصة لعوامل الانتاج وما يتعلق بالعنصر الفلاحي الذى يعتبر المحرك والمستفيد فضلا عما يعكسه الواقع الاجتماعي على حياته العامة التي تؤثر بشكل او آخر على نشاطه التعاوني اضافة الى تشعب علاقات العمل التعاوني باجهزة ومؤسسات حكوميه وغير حكومية زراعية وغير زراعية .

٢ ـ في مجال التثقيف الفلاحي /ـ

يعتبر العام المنصرم هو بداية ممارسة مؤسسة الثقافة الفلاحيه عملها في نشر التثقيف والوعي الزراعي والثقافي والسياسي لجماهيرنا الفلاحية .

وقد انجزت خلال هذا العام [redacted] قصر فترة تأسيسها اعمال هامة كان في مقدمتها

- تدريب ٢٥ الف فلاح في دورات تمهيدية وتأهيلية
- تدريب (١٠٠٠) ناظر تعاوني وفلاح في دورات تنشيطية اضافة الى تقديم ١١٤٥ عرض مسرحي وسينمائي وتقديم البرامج الريفية الموجهة عن طريق الاذاعة والاشتراك في المهرجانات والمعارض والحملات الارشادية .

اما في مجال الارشاد الزراعي فقد تم انشاء ١٧ مركزا ارشادي ، ٥٤ مركز نشيء ريفي ، ٩٦ مركز لارشاد المرأة الريفية ، ٧٦ مركز للصناعات القروية ، ٨٥٧ مركز لمحو الامية وغيرها من النشاطات في هذا الحقل .

اما في مجال وقاية المزروعات فقد تم تنفيذ خطة الوقاية بنسبة ١٠٠٪ مما التزم به وذلك بمكافحة ٦ ملايين دونم من المزروعات ، وتمفير ٢٠٠ الف طن من الحبوب المخزونة ان هذه النسب وان كانت تمثل نسبة عالية في تنفيذ ماتم الالتزام به ، الا ان الرقم المطلق لا زال دون الطموح والمستوى المطلوب

٣. في مجال التسويق والتسليف

لقد تحققت نجاحات عالية في تسويق المحاصيل الزراعية حيث جرى تنظيم عمليات الاستلام والتي تحقق بموجبها اتساع نطاق السيطرة على عملية تسويق منتجات الحبوب والمحاصيل الصناعية اذ تم في عام ١٩٧٦ استحداث ٦٤ مركز تسويقي للحنطة ، ١٧ مركز تسويقي للرز وعلى سبيل المثال تم تسويق ٥٦٠ الف طن من الحنطة وبنسبة تنفيذ ٩٣٪ ، ونحو ٨٠ الف طن من محصول الرز وبنسبة تنفيذ ١٤٤ ٪ ومحصول الذرة الصفراء الذي تم تسويق نحو ٤٥ الف منه ساهمت محافظة بابل باكثر من ٣٧ الف طن ، كما حدثت طفرة كبيرة في تسويق التمور اذ سوق مايعادل اربعة اضعاف المقررة ، وكذلك الحال في تسويق الصوف حيث تضاعفت الكمية بسبعة اضعاف .. وقد تحققت نجاحات كبيرة في مجال تسويق الفواكه والخضر وتنفيذ التسعيرة الرسمية مما ادى الى زيادة في الكميات المسوقة وارتفاع اسعار الجملة وانخفاض اسعار المفرد ، وهذا ماعاد بالنفع لدى المنتج والمستهلك على حد سواء اضافة الى ماحققته لجان الرقابة التي تم تشكيلها خلال العام الماضي من تنظيم عمليات التسويق ومراقبة الاسعار .

- وفي مجال التسليف فقد بلغت القروض المسلفة للتعاونيات نحو ١٠ ملايين دينار والقطاع الخاص الخاص ٣٫٧ مليون دينار وكان اجمالي القروض بحدود ١٤ مليون دينار ٠٠ وقد بلغت نسبة التسديد عام ١٩٧٦ بالنسبة للتعاونيات نحو ٦٦ ٪ بينما كانت في عام ١٩٧٥ نحو ٥١٪ وكذلك ارتفعت نسبة التسديد للقروض الموثقه للقطاع الخاص في عام ١٩٧٦ الى ٦٢٪ بينما كانت في عام ١٩٧٥ نحو ٥٤٪

وبالنسبة للمكننة الزراعية فقد حدث تطور كبير وملموس في مجال استخدامها كما ونوعا حيث اصبح عدد الالات الزراعية المستخدمة مع الساحبه حاليا من ٣ ـ ٤ بدلا من آلة واحدة تقريبا قبل ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ ٠

- وفي مجال نقاط المراعي والابار الارتوازية فقد تم حفر ٤٩٢ بئرا وبنسبة تنفيذ ٩٠٪ من المقرر ونصب ٣٥٠ طاقما للضخ وبنسبة تنفيذ بلغت ٧٠٪ من المقرر ٠كما تم توزيع ١٢٥٠٠ طن من الاعلاف وخزن ٧٥٠٠ طن لاستعمالها عند الحاجه ٠
- وفيما يتعلق باعمال المسح فقد تم تنفيذ ٦٠٣ من نقاط التثليث وبنسبة ٩٠٪ من المقرر ٠ ٢٢٦٣ من خطوط التسوية وبنسبة تجاوزت ١٠٠٪ ٠
- ولا يفوتنا ان نشير بعد هذا الموجز لاهم انجازاتنا الاخرى التي حصيلة مجمل نشاط وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي في العام الماضي ومنها التطور الكبير في مجال الخزن وذلك لاهمية الخزن السلعي سواء لمستلزمات الانتاج الزراعي او للمنتجات النهائية وما تتسم به السلع الزراعية من خصائص اهمها قابليتها السريعة للتلف ٠
- فقد اولت الوزارة هذا الموضوع الاهتمام الكافي حيث تتوفر لديها الان طاقة خزنية بجميع انواعها الاعتيادي المبرد والمجمد سواء كانت المنتهية والتي لازالت تحت الانشاء وبنحو مليون طن طاقة خزنية ٠ منها ١٨٠ الف متر مكعب مبرد منها ١١٤ الف متر مكعب مفيد والباقي تحت الانشاء و ٤٧ الف متر مكعب مجمد اما الخزن الاعتيادي فهناك ٣٣٠ الف طن تحت الانشاء ٠
- ولا يفوتنا القول في مجال المشاريع الزراعية سواء كانت المقامة سابقا او التي بوشر العمل فيها ان نذكر بهذا الصدد ما تم في العام المنصرم من احالة مشاريع كبرى كمقاولة تكامل من مراحل مشروع الخالص بمبلغ اجمالي قدره (٧١) مليون دينار وذلك لتنفيذ اعمال اسفل الخالص خلال ثلاثة سنوات ٠كما باشر الجانب اليوغوسلافي في مجمع الدجيلة الزراعي الصناعي لاستصلاح وري وبزل المرحلة الاولى بمساحة ٣٣ الف دونم وبكلفة اجمالية قدرها (١٣٠) مليون دينار ٠

- وفيما يتعلق بتطوير الواقع الحالي للمشاريع الزراعية فقد تم اعتماد الاسلوب العلمي في تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لها وذلك بتشكيل فرق بحث ودراسة بالتعاون مع المختصين من اساتذه الجامعات العراقية والخبراء الاجانب سواء اولئك العاملين لدى الوزارة او من الذين تم انتدابهم من منظمة الغذاء والزراعة الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية .

- وفي مجال توفير العنصر البشري الملائم وزيادة كفاءة اداء العاملين في مختلف انشطة قطاعنا الزراعي فقد تم اعطاء الرعاية الكلية في هذا المجال اذ تم توسيع نطاق التدريب المحلي وتنويع التخصصات اللازمة وذلك بفتح مراكز للتدريب في مختلف الدوائر التابعة لهذه الوزارة سواء تلك المتواجده منها في العاصمة او المحافظات كما تم ارسال عدد من منتسبي الوزارة وكذلك من الفلاحين التعاونيين الى خارج القطر للتدريب في الدول الصديقة ذات التجربة المماثلة في النشاط الزراعي .

- كما نود الاشارة الى الممارسة الثورية الناجحه وهي انتقال بعض العوائل الفلاحيه المصرية للعمل في الريف العراقي جنبا الى جنب اخوانهم العراقيين ، والتي عرفها السيد النائب (بان استخدام هؤلاء الفلاحين لم يكن الا تغيرا لواقع عملهم في ارجاء الوطن العربي وليس كعمال تم استخدامهم في بلادنا) .

- وهناك تحول اخر جرى في استخدام التقنية العالية وتعميق الاستخدام الامثل للتكنولوجيا وبغية المواكبه الجادة والصحيحه للتقدم العلمي ، فقد ادخلنا استخدام الحاسبة الالكترونية في كافة انشطة وزارتنا لضرورتها الملحة بالنسبة للقطاع الزراعي .

ثالثا - المشاكل والمعوقات التي تواجه خطه التنميه الزراعيه

باعتبار ان الخطه الخمسيه احدى مراحل التخطيط بعيد المدى فان الاسس التي تعتمد عليها هذه الخطه تستمد من مضامين استراتيجيه الخطه بعيده المدى - وحيث أن اية خطه لابد ان تواجه مجموعه من المشاكل والمعوقات التي يجب على المخطط تحديدها والوقوف على اسبابها من اجل التمهيد للتصدى وايجاد الحلول الملائمه لها لامكان تحقيق اهداف الخطه .

ولما كان القطاع الزراعي يتميز بطبيعه خاصه عن باقي القطاعات الاقتصاديه الاخرى لها للعوامل الطبيعيه والمناخيه والاجتماعيه من تأثيرات متشابكه تؤثر على عمليه تنميته ... وبأخذ هذه العوامل بنظر الاعتبار عند اعداد خطتنا التنمويه القوميه (٦ - ١٩٨٠) فقد امكن حصر وتشخيص اهم المشاكل والمعوقات بما يلي :-

١- انخفاض الانتاجيه في معظم انشطه القطاع بصوره عامه ، ومؤسسات القطاع العام بشكل خاص .

٢ - انتشار الملوحه في اغلب الاراضي الزراعيه مما يؤثر على انخفاض انتاجيتها وذلك نتيجه لقله المبازل وعدم استكمال شبكات الري والبزل .

٣ - مازال الاسلوب المتبع حاليا في زراعه المحاصيل هو اسلوب التيريس ، ويعتبر من الاساليب القديمه ، التي يتبعها اغلب الفلاحين ، فضلا عن زراعتهم للمحاصيل التقليديه كالحنطه والشعير ، وعدم اتباع اسلوب الدوره الزراعيه .

٤- عدم تركز الاستثمارات الامر الذى يؤدى الى انخفاض انتاجيه العناصر المرتبطه بالزراعه وتأثير ذلك على معدلات النمو .

٥ - عدم الالتزام الكامل والتنسيق بين انشطه القطاع من جهه ، وبين الانتاج النباتي والحيواني من جهه اخرى .

٦- انخفاض وعدم استقرار دخول الفلاحين نتيجه لعدم وجود سياسه سعريه ثابته وتذبذبها من فتره لاخرى .

٧- نقص الكوادر الفنيه المتخصصه والذى يؤثر بدرجه كبيره على استخدام الاساليب العلميه المتطوره في الزراعه .

٨- التخلف السائد في الريف ثقافيا وصحيا واجتماعيا فضلا عن التباين بين الريف والحضر مما زاد من هجره الفلاحين الى المدن .

٩- عدم الاخذ بالاساليب العلميه الحديثه كاستخدام المكننه والاسمده والمبيدات على نطاق واسع .

١٠- عدم اكتمال مشاريع الرى والبزل وانشاء السدود والخزانات للتحكم في الضياعات الكبيره لمياه نهرى دجله والفرات ، فضلا عن غياب الموازنا المائيه للاستفاده القصوى من الثروه المائيه المتاحه في القطر ٪ اضافه الى درء خطر الفياضانات .

ونتيجه لهذه المشاكل التي انعكست اثارها على تطور القطاع الزراعي خلال السنوات الماضيه ، حيث تشير الاحصاءات الى ان معدل النمو المتحقق في هذا القطاع خلال الفتره (٧٠ - ١٩٦٥) بلغ (٨ر١٪) سنويا ، في حين كان معدل النمو المستهدف في الخطه الاقتصاديه (٧٠ - ١٩٦٤) هو (٧٪) .

ان هذا الوضع يستلزم بالضروره وضع الحلول الجذريه للقضاء على هذه المعوقات والمشاكل التي تواجه التنميه الزراعيه في هذا القطاع الهام ، والذى تمثل تنميه ثروه دائميه لاتنضب على مر السنين .. ولكن يؤدى دوره المرسوم في زياده الدخل القومي .

رابعا - استراتيجيه التنميه الزراعيه للمرحله القادمه :-

في ضوء مقررات المؤتمر القطرى الثامن للحزب ، وتصور القياده السياسيه حول وضع خطه التنميه القوميه ، وضعت اهداف التنميه الزراعيه وقد اعطيت افضليه لهذا القطاع من اجل تحريك طاقاته الكامنه وتحويله من قطاع متخلف الى قطاع متطور يؤدى دورا فعالا في عمليه التنميه والتحولات الاجتماعيه .

ويمكن اجمال اهداف الخطه الخمسيه للقطاع الزراعي بما يلي :-

١- تحقيق معدل نموسنوى قدره (٤ر٤ ٪) خلال سنوات الخطه .

٢- اعطاء دورا قياديا للقطاعين العام والتعاوني ، والعمل على تطوير هذه المؤسسات لتأمين زياده الانتاج الزراعي وتحقيق العلاقات الاشتراكيه في الريف .

٣- التركيز على التوسع العمودي والافقي لبعض المناطق ، وايقاف الاتجاه نحو تقليص المساحات في المنطقه المرويه ، للاستفاده القصوى من مياه الرى المتوفره ، فضلا عن التركيز على زياده انتاج بعض المحاصيل الرئيسيه اللازمه لتأمين احتياجات القطر من المواد الغذائيه وسد جزء كبير من احتياجات الصناعات الوطنيه من المنتجات الزراعيه .

٤- العمل على زياده بعض المنتجات والسلع الزراعيه للاسهام في خلق توازن افضل للميزان التجارى .

٥- الاهتمام اللازم بتنميه العنصر البشرى في القطاع الزراعي ، عن طريق اعداد خطه تفصيليه لتوفير الكوادر اللازمه لعمليه التنميه الزراعيه ، اضافه الى تطوير الكوادر العامله في القطاع الزراعي حاليا ، وذلك باقامه الدورات التدريبيه سواء كانت داخل القطر او خارجه .

٦- تبني المشاريع الزراعيه المتكامله وذلك بالتركيز على عدد محدود من هذه المشاريع الزراعيه المشاريع المسيب الكبير ومصلحة الدجيله الزراعيه ، ومصلحه الخالص الزراعيه ومصلحه الاسحاقي الزراعيه ، ومصلحة ابي غريب ومشروع الدلمج ، وذلك باقامه مجمعات زراعيه عليها تستخدم فيها الاساليب العلميه والاداره الحديثه .

وقد روعي في اختيار هذه المشاريع الموقع وقربها من مراكز التسويق ومراحل العمل فيها وامكانيه التنفيذ وتوفير مستلزمات الانتاج وانتاجيه المشروع .

٧- التوسع في المشاريع الاروائيه في المناطق الديميه وفق اسس علميه مدروسه وتوسيع مساحات الاراضي الزراعيه المضمونه الامطار وتكثيف زراعتها .

٨- الاهتمام بتطوير المراعي الطبيعيه باعتبارها عنصرا هاما في تنميه الثروه الحيوانيه حيث ان ٤٠٪ من مصادر الثروه الحيوانيه في العراق تعتمد على المراعي ولذلك فقد تبنت الخطه حفر المزيد من الابار على مستوى القطر لتوفير المياه في مناطق الرعي .

٩- التوسع في انتاج العلف الحيواني وخاصه المركز منه لتطوير الثروه الحيوانيه وانشاء وحدات زراعيه متكامله لتربيه وتسمين الحيوانات .

١٠- التركيز على تطوير الثروه السمكيه وذلك بالاستفاده من المسطحات المائيه في الاهوار والبحيرات باعتبارها مصدرا مهما لتربيه واكثار الاسماك فضلا عن تدعيم اسطول صيد الاسماك البحريه .

١١- العمل على تأمين حاجة القطر من لحوم الدواجن وبيض المائده عن طريق استكمال مشاريعها المتخصصه .

١٢ - الاهتمام بالرعايه البيطريه وتحسين السلالات وتنويعها .

١٣- التوسع في استعمال المكائن والالات الزراعيه والاستخدام الامثل لها .

١٤ - تأمين استقرار الفلاحين في الريف عن طريق زياده دخولهم وتقليل التفاوت بين الريف والمدينه ، وتحقيق متطلبات التجميع الريفي وما يرتبط بذلك من القيام بمشاريع تكميليه ، وربط المناطق الزراعيه بالطرق العامه وفقا لاهميتها الانتاجيه اضافه الى التوسع في توفير الخدمات .

١٥ - الاستمرار في اكمال اعمال السيطره على الفيضانات والتقليل من اضرارها الى ادنى حد ممكن .

١٦ - الاستمرار في الدراسات والمسوحات الخاصة بالتربه والمياه في عموم القطر لتحديد افضل طريقه لاستعمال المياه والارض .

١٧ - اجراء تحسينات جذرية في نظام تسويق المنتجات الزراعية لتأمين الموارد الغذائية الضرورية للمواطنين باسعار معتدله ، والعمل على تقليل الضياعات والتلف التي تتعرض لها تلك المحاصيل والمحافظة على جودتها .

ان ستراتيجية التنمية الزراعية للخطة القومية الثانية (٧٦ - ١٩٨٠) يمكن التعبير عنها بجملة من الاجراءات والخطوات وهي كما يلي :-

- تعميق التحولات الاشتراكية في الريف وذلك بالتركيز على تطوير مزارع الدولة والمزارع الجماعية والتعاونية .
- اعتماد مبدأ التخصص في الانتاج حيثما امكن ذلك .
- رفع مستوى الاداء في مؤسسات القطاع الزراعي وتقليل الضياع والهدر بحيث ينعكس هذا على معدل انتاجية عوامل الانتاج .
- التركيز على الزراعة العمودية وتطوير الاراضي التي انشأت عليها مشاريع لازالت تفتقر الى اعمال تكميلية .
- تجميع عمليات الري والبزل والاستصلاح بما ينسجم جغرافيا واقتصاديا مع التركيز على المشاريع التي وصلت مرحلة متقدمة من التنفيذ بحيث يمكن دفعها من مرحلة الانشاء الى مرحلة التشغيل خلال سنوات الخطة .
- الاستفاده من نتائج البحوث التطبيقية والتوسع ما امكن في ادخال التكنولوجيا الحديثه من الانتاج والتسويق وتوفير المستلزمات المادية والبشرية لتحقيق ذلك مع التأكيد بصورة خاصة على التوسع في برنامج الزراعة الرائده بحيث تغطى مساحة قدرها (٢) مليون دونم .
- رفع كفاءة استغلال الاراضي والمياه وتقليل الضياعات المائية .

وعلى ضوء الاهداف السابقه لخطة التنمية القومية (٧٦-١٩٨٠) فتقدر القيمه الاجمالية للانتاج الزراعي بنحو (٤و٧٧٩) مليون دينار في حين كانت في سنة الاساس ١٩٧٥ نحو (١و٣٩٥) مليون دينار ، وتقدر قيمة مستلزمات الانتاج في ١٩٨٠ بنحو (٩و٣٧٣) مليون دينار مقارنه بسنة الاساس

حيث كانت (٦و١٠٧) مليون دينار ٠٠ وبذلك كان القيمة المضافه في عام ١٩٨٠ تقدر بنحو (٥و٤٠٥) مليون دينار في حين كانت في عام ١٩٧٥ نحو(٥و٢٨٧) مليون دينار ٠٠ اى ان متوسط معدل النمو للقطاع الزراعي سيكون بنحو (١و٧٪) يمثل الجانب النباتي منه (٩و٧٪) والجانب الحيواني (١و٥٪) ٠

وفيما يلي ملخص باهم الاهداف الانتاجية المتوقعه لعام ١٩٨٠ لاهم السلع والمنتجات الزراعيـــــــة :-

آ - الاهداف الانتاجيه لاهم المحاصيل النباتية في عموم القطر:

المحصول (بالالف طن	سنة الهدف ١٩٨٠
الحنطة	٢٠٤١
الشعير	٨٦٠
الرز	٤٧٦
الذره الصفراء	١٠٥
قصب السكر والبنجر السكري	٩٠٠
البقوليات	٢٥٤
البذور الزيتيه	٥و٨٠
القطن	٧٨
الخضروات الصيفية والشتوية	١٩٥٨
الاعلاف الخضراء	٥٥٠٠

ب - الاهداف الانتاجية للثروه الحيوانية والسمكيه والدواجن ٠٠

المادة (بالالف طن)	سنة الهدف ١٩٨٠	معدل النمو بالنسبه لسنة الاساس ١٩٧٥
اللحوم الحمراء	١٨٢	٤و٨٪
الحليب	٦٤٤	١و٧٪
الاسماك	٥٠	٢٠٪
الجلود	٣و٤ مليون قطعه	٨و٤٪
لحوم الدجاج	٦٨	٥و١٨٪
بيض المائده	١٢٠٠ مليون	٣١٪

سبق وان ذكرنا بأن الخطه الخمسيه للقطاع الزراعي ٧٦ - ١٩٨٠ التي اوضحنا اهم جوانبها هي مرحله من مراحل التقديرات للخطه التنمويه بعيده المدى حتى عام ١٩٩٥ ...

ان تقديرتنا بعيده المدى هي مؤشرات اساسيه للتنميه الزراعيه تعمل في عده مجالات لتؤكد النمو التدريجي لجميع جوانب الانتاج الزراعي الى الحد الذى يفي بالتطلبات الغذائيه والصناعيه والمواد الخام وتصدير الفائض.

لقد تم حساب المواد الغذائيه على اساس حاجة الفرد في سنه ١٩٩٥ بـ (٣٠٠٠) سعره مقارنه بـ (٢٣٠٠) سعره في عام ١٩٧٠ تمشيا مع معدلات التغذيه في الدول المتقدمه وما توصى به الجهات العلميه الصحيحه ، اخذين بنظر الاعتبار التغيير النوعي في الاستهلاك نتيجه للارتفاع المتوقع للمستوى المعاشي للمواطنين ..

وفي مجال انتاج المحاصيل والمنتجات الزراعيه الرئيسيه فمن المتوقع ان تصل الى ما هو مدون بالجدول التالي :-

أ- الجانب النباتي

اسم المحصول	الانتاج المتوقع في عام ١٩٩٥ بالاف طن
الحبوب	٨٢٣٠
قطن خام	٤٥٠
بنجر سكري	١٥٤٠
قصب السكر	٤٥٥٠
خضراوات	١٩٠٠
بقوليات	١٦٠
فواكه	١٦٠٠

ب- الجانب الحيوانـــــي

المادة	الانتاج المتوقع عام ١٩٩٥ بالالف طن
اللحوم	٦٣٦
الحليب	١٧٣١
بيض (بالمليون)	٣٦٠٠
صوف	٢٨/٣

ان هذه الخطط التنمويه للقطاع الزراعي المرحليه منها والستراتيجيه ماهي الا تجسيدا لمقررات واهداف قيادة الحزب والثـورة في مجال تنميه وتطوير القطاع الزراعي الذى عانى الكثير من التخلف والانحسار طوال العهود السابقـــــه .

ان تحقيق الاهداف المرسومه في خططنا التنمويه سوف تجعل القطـــاع الزراعي ياخذ مكانته الطبيعيه بجانب القطاعات الاقتصاديه الاخرى - ليتفاعل معها في زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي لجماهير المواطنيـــــــــــن .

تخطيط القوى العاملة في الوطن العربي

الدكتور هاشم علوان السامرائي
استاذ مشارك
كلية الزراعه في ابي غريب

المقدمـــــة

ان البلدان النامية اليوم بحاجة الى التأكيد على تطوير العنصر البشرى اكثر من تأكيدها على تطوير مواردها الطبيعية ، لأن زيادة التأكيد على تطـــوير الموارد الطبيعية يؤدى الى التهذير فيها بواسطة العنصر البشرى المتخلف ، كما ان التوسع الحضرى أو المدني يؤدى الى النمو غير المتوازن بين الريف والمدينـــة ويزيد من طلب اهل المدن على المواد الغذائية في الوقت الذى لايستطيع الريـــف القيام بذلك بالعنصر البشرى المتخلف فيه (١) .

ان الفجوة واسعة بين الواقع المتخلف للريف في الوطن العربي وبين حاجته لعنصر بشرى متطور يعمل على رفع القدرة الانتاجية لكي يستطيع ٤٪ من أهـــل الريف انتاج مايكفي لاطعام كافة ابناء المجتمع الاخرين ، وهو مستوى بلغته بعض الدول المتقدمة التي استفادت من معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية .

ويجب ان تهدف برامج التنمية الاجتماعية الشاملة الى تغيير الانسان من حيث العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية نحو الافضل ، لذلك ينبغي الربط الوثيق بين برامج التنمية الاقتصادية وبرامج التنمية الاجتماعية الشامله .

ان حاجة الدول النامية ومن ضمنها الوطن العربي الى قوى بشرية عاليـــة المستوى في الاعداد والتدريب لاتقل اهمية والحاقاً عن حاجتها الى المـــــوارد الطبيعية ورأس المال ، لأن هذه البلدان لاتستطيع تنمية مواردها الطبيعيـــــة وامتصاص رؤوس اموالها بصورة مثمرة بدون تنمية مواردها البشرية الستراتيجية اللازمة . كما ان اعداد القوى البشرية ذات المواهب والقدرات العالية يتطلب وقتاً اطـــول مما يتطلب خلق وتطوير غيرها من الموارد الاخرى اللازمة للتطور الاقتصادى . ان المصانع والسدود ومحطات النور يمكن انشاؤها في وقت اقل من الوقت اللازم لاعداد

---

(١) ج . زيالنسكي ، البحث (٥) في المؤتمر العالمي التاسع للتعليم المهنـــي ، صفحه ٣ .

J. Zielinski, Teaching How to learn, 9th International Course on Vocational Education and Teaching in Agriculture, Main Seminar, Zollikofer, Switzerland, August 13-30, 1974, Theme V, pp.3.

المهندسين والاداريين القديرين اللازمين لانشائها وتشغيلها بكفاءة (٢) . ان الفروق في مستوى المعيشة بين اهل الريف والمدينة كبيرة ، لذلك فأن شباب الريف ينزحون منه الى المدينة ، لقلة توفر ضروريات الحياة المدنية في الريف وغياب الحياة الاجتماعية ، مما يجعل شباب الريف ينجذب نحو المدن الكبيرة . ولا زال الريف يتميز بنسبة عالية من الامية ووفيات الأطفال . ان الزيادة في الانتاج والدخل التي تحصل للفلاحين يقابلها النقصان الذى يحدث بفعل الامراض ونسبة الوفيات العالية بين الأطفال . فالموارد التي يصرفها القطر من طعام وطاقات وموارد ووقت في انجاب وتربية اطفال يموتون هي تبذير في هذه الموارد . ان الاحصاءات الحديثة تشير الى ان نسبة وفيات الأطفال كانت في مصر والسودان والسعودية والعراق كالتالي : ١١٨ ، ١٨٦ ، ٢١٠ ، و ٥٦ لكل الف طفل على التوالي . وهذه النسبة تعتبر عالية جداً اذا قورنت بالبلدان المتقدمة التي تبلغ فيها نسبة الوفيات ٢٠ــ ٢٥ لكل الف طفل (٣) . ان القيم الاجتماعية السائدة في الريف قد لاتتلائم مع برامج التنمية الاجتماعية في الريف وربما تؤثر عليها بشكل سلبي .

ان غياب خطط التنمية الاجتماعية المتوازنة مع خطط التنمية الاقتصادية في الوطن العربي سببه قلة أو غياب الوعي الاجتماعي بأهمية التنمية الاجتماعية . ان تنمية القوى العاملة في الوطن العربي يجب ان تدخل ضمن خطة تنموية شاملة على مستوى الوطن العربي ، ذلك لأن التنمية وحدة لاتتجزأ ، فلابد ان ترتبط تنمية القوى العاملة بالتنمية الاقتصادية بصورة خاصة ، والاجتماعية بصورة أعم وفق استراتيجية عربية للتنمية الشاملة .

---

(٢) المهندس حامد جاسم المختار ، تخطيط القوى العاملة ، مجلة الصناعي التي يصدرها اتحاد الصناعات العراقي ، العددان ٣ و ٤ السنة العاشرة ، تموز كانون اول ١٩٦٩ ، صفحة (٣٣) .

(3) Ghonemy, M.R., The Concept of Integrated Rural Development, RNEA -F.A.O - Cairo, January, 1973 pp.(4).

تتوفر في العالم العربي رؤوس اموال ضخمة وايدى عاملة وفيرة وثروات طبيعية متعددة لاتقتصر على البترول لم ستغل بعد . والثروة الزراعية في مناطق كثيرة من الوطن العربي لم تمتد اليها يد الاستغلال بعد ، واخرى لم تمتد لها يد الاستصلاح . ان عناصر التنمية الاساسية من موارد اقتصادية متوفرة في الوطن ولكن ماينقصنا هو عنصر التنسيق بين الاقطار العربية .

ان رؤوس الاموال العربية الضخمة في حالة هجرة مستمرة خارج حدود الوطن العربي لتصنع الرخاء على ارض غير عربية لملايين العمال غير العربي في مشروعات عديدة استثمرت فيها هذه الاموال .

ان رأس المال العربي البشرى هو الاخر لاجيء ومغترب متمثلاً في هجرة الأدمغة العربية خارج حدود الوطن العربي ، أى هجرة العمل التي سبق ولا تزال نزيفا في الخبرات العربية . ليس هذا فحسب بل اننا نستورد بدلاً منهم خبرات تفتقد الاحساس بالانتماء الى هذا الوطن .

والعالم العربي يفتقد المؤسسات العربية التي تجعل الرأسمال المادى والبشرى يسكن في بلاده .

والسياسات التنموية في العالم العربي هي قطرية وقطاعية تحتاج الى التنسيق والتكامل تكاملاً مادياً وشرياً على مستوى الوطن العربي . ان التطور العلمي والتكنولوجي الهائل والسريع يفرض اعادة النظر في تلك السياسات وكذلك لتعبئة الموارد والامكانيات المتاحة لفرض مواجهة التحديات المختلفة التي يتعرض لها الوطن العربي .

ان الرأسمال البشرى في الوطن العربي هو الركيزة الاساسية للتنمية العربية ، ولكنه بالرغم من ضخامة عدده تفتقر اغلبيته الى عنصر المهارة وهذا التصور ينعكس على انتاجية العامل العربي وعلى انتاجية القوة العاملة العربية .

وتوزيع السكان في الوطن العربي ليس متوازنا في الكثافة فبعض اقطاره مزدحمه بالسكان والبعض الاخر قليل الكثافة السكانية ، مما يستدعي ضرورة فسح المجال امام العمال العرب في الانتقال من قطر لاخر عربي ، خاصة القوى

جدول (١) تقديرات السكان لعشرة اقطار عربية للفترة (١٩٦٥ - ١٩٨٥)

ت	القطر	١٩٦٥			١٩٧٠			١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
		ذكور	اناث	الجملة	ذكور	اناث	الجملة	ذكور	اناث	الجملة	ذكور	اناث	الجملة	ذكور	اناث	الجملة
١	مصر	١٤٨٣٢	١٤٦١٦	٢٩٤٢٨	١٦٩٣١	١٦٦٩١	٣٣٦٢١	١٩٤٢٢	١٩١٥٤	٣٨٥٧٦	٢٢٣٩٢	٢٢٠٦٦	٤٤٤٥٨	٢٥٩٢٢	٢٥٥١٧	٥١٤٣٩
٢	الجزائر	٥٩٤٣	٥٨٨٦	١١٨٢٩	٦٩٥٢	٦٨٨٠	١٣٨٣٢	٨٢١٠	٨١١٩	١٦٣٢٩	٩٧٣٠	٩٦١٧	١٩٣٤٧	١١٥٣٠	١١٣٨١	٢٢٩١١
٣	العراق	٤١٦٣	٤٠١٩	٨١٨٢	٤٩٠٣	٤٧٣٩	٩٦٤٢	٥٨٢٣	٥٦٣٩	١١٤٦٢	٦٩٢٨	٦٧١٤	١٣٦٤٢	٨٢٢٤	٧٩٧٧	١٦٢٠١
٤	الاردن	١٠١٨	٩٥٥	١٩٧٣	١١٨٩	١١٢٥	٢٣١٤	١٣٩٨	١٣٣٣	٢٧٣١	١٦٤٤	١٥٧٨	٣٢٢٢	١٩٣٢	١٨٦٣	٣٧٩٥
٥	الكويت	١١٤	١٠٩	٢٢٣	١٦٨	١٦٧	٣٣٥	٢٤٧	٢٤٨	٤٩٥	٣٥٨	٣٦٧	٧٢٥	٥١١	٥٣٠	١٠٤١
٦	ليبيا	٨٣٣	٧٧٢	١٦٠٥	٩٥٦	٩٠٠	١٨٥٦	١١٠٦	١٠٥٢	٢١٥٨	١٢٨٧	١٢٣٦	٢٥٢٣	١٥٠٠	١٤٤٩	٢٩٤٩
٧	المغرب	٦٦٧٢	٦٦٥٤	١٣٣٢٦	٧٨٣٥	٧٧٩٠	١٥٦٢٥	٩٢٥٤	٩١٧٧	١٨٤٣١	١٠٩٥١	١٠٨٣٩	٢١٧٩٠	٢٩٤٨	١٢٧٧٨	٢٥٧٢٦
٨	السودان	٦٧٤٧	٦٦٠٥	١٣٣٥٢	٧٨١٤	٧٦٥١	١٥٤٦٥	٩١١٧	٨٩٣١	١٨٠٤٨	١٠٧٠٢	١٠٤٩١	٢١١٩٣	١٢٦٣٨	١٢٣٩٢	٢٥٠٣٠
٩	سوريا	٢٦٩٢	٢٥٧١	٥٢٦٣	٣١٣٨	٣٠٠٦	٦١٤٤	٣٦٩٢	٣٥٤٩	٧٢٤١	٤٣٦١	٤٢٠٥	٨٥٦٦	٥١٥٥	٤٩٨٠	١٠١٣٥
١٠	تونس	٢٢٦٢	٢١٦٧	٤٤٢٩	٢٦١٤	٢٥١٦	٥١٣٠	٣٠٣٩	٢٩٢٨	٥٩٥٩	٣٥٠٧	٣٣٩٧	٦٩٠٤	٤٠٥٢	٣٩٣٠	٧٩٨٢
الاجمالي		٤٥٢٧٦	٤٤٣٥٤	٨٩٦٣٠	٥٢٥٠٠	٥١٤٦٥	١٠٣٩٦٥	٦١٣٠٠	٦٠١٣٠	١٢١٤٣٠	٧١٨٦٠	٧٠٥١٠	١٤٢٣٧٠	٨٤٤١٢	٨٢٧٩٧	١٦٧٢٠٩

المصدر

مقاييس ديموغرافية ونمو السكان في بعض الاقطار العربية، القاهرة، ١٩٧٠
المركز الديموغرافي في القاهرة، الجداول (٩ - ٢٢).

Source; Demographic Measures and Population Growth in some Arab Countries, Cairo Demographic Centre. Cairo 1970. Tables (9 - 22).

جدول (٢) ، عدد السكان ونصيب الفرد الواحد من الدخل القومي بالدولار
(بالاسعار الجارية) للسنة ١٩٧٢ .

القطر	السكان (بالالاف)	الدخل القومي للفرد
الكويت	٨٤٠	٤٠٩٠
اتحاد الامارات العربية	٢٥٧	٣٢٢٠
قطر	١٣٠	٢٥٣٠
ليبيا	٢٠٨٤	١٨٣٠
لبنان	٢٨٩١	٧٠٠
البحرين	٢٢٤	٦٧٠
السعودية	٧٦١٦	٥٥٠
عمان	٦٠٠	٥٣٠
الجزائر	١٤٢٦٠	٣٤٠
تونس	٥٣٤٠	٣٨٠
العراق	١٠٠٧٠	٣٧٠
سوريا	٦٧٤٠	٣٢٠
المغرب	١٥٨٤٠	٢٧٠
الاردن	٢٤٧٠	٢٧٠
مصر	٣٤٨٤٠	٢٤٠
موريتانيا	١٢١٠	١٨٠
السودان	١٦٥٨٦	١٢٠
اليمن الجنوبية	١٥١٠	١٠٠
اليمن الشمالي	٦٠٦٠	٩٠
الصومال	٢٩٦٤	٨٠
المجموع	١٣٢٫٥٣٢	—

المصدر : د . محمد بشاركباره ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي في مجال انتقال الايدي العاملة ووجوب تطويرها ، بحث مقدم الى المؤتمر السادس لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقد في الرباط (المغرب) ، مايو ١٩٧٦ ، بحث مطبوع بالالة الكاتبة ، صفحة (١٧) . وقد اعتمد الباحث في المعلومات اعلاه المصدر الاتي :-

IBRD, World Bank Atlas, IBRD Publication, 1974.

جدول (٣)

الكثافه السكانيه بالكيلومتر المربع الواحد			
البلد	الكثافه	البلد	الكثافه
البحرين	٣٦٥	السودان	٧
الجمهوريه اللبنانيه	٢٩٤	جمهورية الصومال	٥
الكويت	٥٠	جمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبيه	٥
المملكه المغربيه	٣٧	المملكه العربيه السعوديه	٥
الجمهوريه العربيه السوريه	٣٧	عمان	٣
جمهورية مصر العربيه (*)	٣٦	اتحاد الامارات العربيه	٢
الجمهوريه التونسيه	٣٤	الجمهوريه العربيه الليبيه	١
المملكه الاردنيه الهاشميه	٢٦	جمهورية موريتانيا الاسلاميه	١
الجمهوريه العراقيه	٢٤	الجمهوريه العربيه اليمنيه	—
قطر	٨	فلسطين	—
الجمهوريه الجزائريه الديمقراطيه الشعبيه	٧		
العالم	٢٨	آسيا	٨٠
افريقيا	١٢	اوربا	٩٦
اميريكا	١٣	اوقيانوسيا	٢
(الشماليه)	١١	الاتحاد السوفييتي	١١ ١١
(الجنوبيه)	١٥		

المصدر : د. محمد بشاركباره ، صيغ التعاون الاقتصادى العربي في مجال انتقال الايدى العامله ووجوب تطويرها ، مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب السادس ، الرباط ، حزيران ١٩٧٦ .

اعتمد البحث اعلاه على المصدر التالي :

United Nations, Statistical Year Book 1974, New York: U.N. Publication, 1975, pp.8 & 67-76.

(*) الكثافه السكانيه في مصر بالنسبه للاراضي المزروعه فقط ٩١٣ نسمه / كم^{٢} .

جدول (٤) ، عدد السكان في الوطن العربي لعامي ١٩٧٥ و ١٩٨٥
والزيادة المتوقعة فيه .

الدولة	المساحة الف هكتار	الكثافة السكانية شخص/كم٢	معدل نمو السكان %	عدد السكان الـ ١٩٧٥ مليون نسمه	عدد السكان ١٩٨٥ مليون نسمه	الزيادة المتوقعه في عدد السكان
الأردن	٩٧٧٤	٢٤	٣ر٤	٢ر٦	٣ر٥٠	٠ر٩
الامارات	٦٣٦٠	٢	٢ر٩	٠ر٢٢	٠ر٢٨	٠ر٠٦
البحرين	٦٢	٢٥٤	٣ر٠	٠ر٢٣	٠ر٣٠	٠ر٠٧
تونس	١٦٣٦١	٣١	٢ر٣	٥ر٦	٧ر٠	١ر٤
الجزائر	٢٣٨١٧٤	٦	٢ر٩	١٦ر١	٢٠ر٨	٤ر٧
السعودية	٢١٤٩٦٩	٤	٢ر٦	٨ر٦	١٠ر٦	٢ر٠
السودان	٢٥٠٥٨١	٦	٢ر٨	١٧ر٤	٢٢ر٢٧	٤ر٨٧
سوريا	١٨٥١٨	٣٥	٣ر٩	٧ر٩	١٠ر٩	٣ر٠
الصومال	٦٣٧٦٦	٤	٢ر٢	٣ر١	٣ر٩	٠ر٨
العراق	٤٣٤ ٩٢	٢٢	٣ر٢	١٠ر٧	١٤ر٧	٤ر٠
عمان	٢١٢٣٦	٣	٣ر٠	٠ر٧٤	٠ر٩٧	٠ر٢٣
قطر	٢٢٠١	٤	٢ر٤	٠ر١٢	٠ر١٥	٠ر٠٣
الكويت	١٧٧٢	٤٧	٩ر٠٨	٠ر٩٦	١ر٧٢	٠ر ٧٦
لبنان	١ر٤٠	٢٧٦	٢ر٨	٣ر١	٣ر٩٦	٠ر٨٦
ليبيا	١٧٥٩٥٤	١	٣ر٧	٢ر٢	٣ر١	٠ر٩
مصر	١٠٠١٤٥	٣٤	٢ر٤	٢٦ر٥	٤٤ر٩٣	٨ر٤٣
المغرب	٤٤٦٥٥	٣٤	٣ر٣	١٧ر٤	٢٣ر٤	٦ر٠
موريتانيا	١٠٣٠٧٠	١	٢ر٢	١ر٣	١ر٦٢	٠ر٣٢
اليمن الشمالي	١٩٥٠٠	٣٠	٢ر٣	٦ر٤	٨ر٠	١ر٦
اليمن الجنوبي	٢٨٧٦٨	٥	٣ر٨	١ر٦	٢ر٢	٠ر٦
المجموع	١٣٣٣٦٥٠	٩ر٦	٢ر٩	١٤٢ر٧٧	١٨٤ر٣	٤١ر٥٣

المصدر: د . عبد الصاحب العلوان ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار في التنمية الزراعية ، مجلة الاقتصادي لجمعية الاقتصاديين العراقيين ، تشرين اول ١٩٧٦ ، صفحه (١١٠) .

العاملة في الزراعة الذين يشكلون اكبر نسبة من القوى العاملة العربية عموماً .

والبطالة في الوطن العربي لاتعتبر مشكلة اساسية في أى قطر عربي بالرغم من وجودها بنسب قليلة في جميع الاقطار العربية . ان وجود البطالة في العالم العربي هو دليل على عدم الاستخدام الامثل لهذا العنصر فالطلب على العمال في أى قطر عربي اكبر من حجم القوى العاملة فيه نظرا لوجود الافاق الواسعة للتطور الاقتصادى في هذه البلدان (٤) . ان انتقال الايدى العاملة العربية حاليا بين الاقطار العربية يرجع الى التفاوت في الدخل والمعيشة بينها اكثر مما هو ناجم عن الهجرة بسبب البطالة . واذا كانت بعض البلدان العربية تشكو من قلة الايدى العاملة واخرى يتوفر فيها فائض منها ، فانها عموماً تعانى دون استثناء تشكو حاليا من نقص الكفاءات العلمية .

طريقة البحث : يمكن حصر اهداف تخطيط القوى العاملة في هدفين اساسيين :-

١- الهدف الاول ، هو بناء المهارات والقدرات اللازمة للنمو الاقتصادى .

٢- والهدف الثاني : هو توفير فرص العمل المثمر لجميع القادرين على العمل .

وهذان الهدفان يؤكدان حقيقة الارتباط بين التخطيط الاقتصادى وبين تخطيط القوى العاملة .

ولهذا يوجد مدخلان لتخطيط القوى العاملة :-

أ- المدخل الاول : تكون اساس الدراسة فيه اخضاع خطة التنمية البشرية الى خطة التنمية الاقتصادية ، وتقدير الاحتياجات الضرورية للتعليم والتدريب التي تتطلبها خطة التنمية الاقتصادية . وتتعلق هذه الاحتياجات من الناحية العددية بمطالب الاقتصاد القومي من المهارات والمؤهلات . أما من الناحية النوعية فتتعلق هذه الاحتياجات بتطوير التعليم لكي يساير وعاءه الانساني والثقافي المطالب المترتبة على تغيير التكوين الاقتصادى للمجتمع . ويجرى تقدير التغيرات المحتملة في الهيكل الوظيفي للقوى العاملة لفترة طويلة ، لكي يبنى على

---

(٤) د . محمد بشار كبّاره ، صيغ التعاون الاقتصادى العربي في مجال انتقال الايدى العامله ووجوب تطويرها ، بحث مقدم الى المؤتمر السادس لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقد بالرباط في حزيران ١٩٧٦ ، صفحة (١٤) .

ضوء ذلك تقدير الاحتياجات الجديدة في السياسة التعليمية والتدريبية لتخريج الافراد المؤهلين . وتبنى الدراسة بموجب هذا المدخل على اساس التنبـــــؤ بالهيكل الاقتصادى للنشاطات الاقتصادية المختلفة ، ومعدلات نمو الانتاجيـــة ، والتغير في عدد السكان وعلاقته بالقوى العامله .

خطوات العمل في المدخل الأول :

١ــ بناء جداول موازين القوى البشـرية للعرض والطلب من الفئات الوظيفية المختلفـة ومن المهن المختلفة في فترات خمسية وفي كـل تنمية مفترضة .

٢ــ في جانب الطلـب تتم دراسة اتجاهات النمو الاحتمالية في فروع النشاط الاقتصادى في المدى الطويل ، واحتياجات هذا النمو من القوى العاملة من المســـتويات المهنية المختلفة في ضوء اتجاهات النمو التكنولوجي واحتمالات نمو كفاءة العمـل الانتاجية .

٣ــ وفي جانب العرض تتم دراسة الهيكل الوظيفي القائم ، أى التقسيم الحالي للقوى العاملة حسب الفئات الوظيفية المختلفة ، والمحتويات التعليمية والتدريبيـــة اللازمة لكل فئة ، واتجاه الخريجين من المستويات التعليمية المختلفة الى سوق العمل ، أو الى مستويات تعليمية أعلى .

ب ــ المدخل الثاني : تكون اساس الدراسة فيه اخضاع خطة التنمية الاقتصادية الى خطة التنمية البشرية . ولذلك يبني هذا المدخل على اساس تقدير معدلات نمـــو القوى العاملة داخل النشاطات الاقتصادية الرئيسية ، وكذلك دراســـــة معدلات الاستثمار اللازمة لتوظيف حجم قوة العمل في كل نشاط وأثر ذلك علـــى الدخل القومي المتولد ، وتطور نمو الكفاءة الانتاجية ، ودراسة تطور التوزيع النسبي لهيكل العمالة حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة .

خطوات العمل في المدخل الثاني :

١ــ بناء نماذج تخطيطية بديلة لتنمية فرص العمل لمقابلة النمو المطرد لقوة العمل .

٢ـ اختيار الصلاحيات الاقتصادية لهذه النماذج البديلة لكي يمكن الوصول الى اطار مناسب من بين هذه البدائل يمكن ان تحقق العمالة الكاملة ٠

وفي كلا المدخلين يتم تقدير جانب العرض من قوة العمل موزعا حسب الفئات الوظيفية ، وحسب المهن الرئيسية داخل كل فئة بهدف تحقيق الموازنة بين العرض والطلب لكل فئة ولكل مهنة ٠ ومن خلال هذه الموازنة تتكشف نواحي العجز في بعض الفئات الوظيفية ، والفائض في الفئات الاخرى ٠

ويتضح للمسؤولين عن اجهزة التعليم والتدريب التغيرات القائمة في السلم التعليمي والتدريبي بغية تحقيق الترابط والتكامل بين اهداف الانتاج من ناحية وبين مصادر تخريج القوى البشرية من الناحية الاخرى ٠

ان المدخل الثاني هو المدخل المناسب لغرض هذا البحث لانّ هدف البحث هو تخطيط القوى العاملة لاغراض التنمية الاجتماعية الشاملة وليس الاقتصاد على التنمية الاقتصادية ، ولاننا في الوطن العربي بحاجة ماسة للتنمية الاجتماعية المتوازنة مع خطط التنمية الاقتصادية ٠

المناقشة Discussion

واقع القوى العاملة في الوطن العربي

تشير الاحصائيات المتوفرة عن الوطن العربي (جدول ٥) الى ان متوسط نسبة عدد الاطفال الذين تقل اعمارهم عن (١٥) سنه في البلاد العربية تبلغ حوالي ٤٥٪ من مجموع السكان ، في حين تبلغ هذه النسبة ١ر٢٨ ٪ في اوربا ولا تزيد عن ٦ر٤١٪ في البلدان النامية عموما (٥) ٠ اما نسبة الافراد في سن العمل فهي لاتزيد عن ٥٢٪ في الاقطار

جدول (٥)

مقارنة الوطن العربي مع البلاد النامية والمتقدمة من ناحية السكان والانشطة

البيان	معدل نسبة الاطفال اقل من ١٥ سنه ٪	معدل الافراد في سن العمل ٪	نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي ٪	النساء المساهمات في النشاط الاقتصادي ٪
البلاد العربيه	٤٥	٥٢	٢٦	٥
البلاد الناميه	٦ر٤١	—	٤٠	٣٣
البلاد المتقدمة	١ر٢٨	٦٤	٤٥	٣٨

(٥) د ٠ يونس التكريتي ، بحث في مقدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربيه ، العدد ١١ ـ ١٢ ، شباط ـ آذار (فبراير ـ مارس) ، السنة الثانية ١٩٧٦ ، صفحه (٨ ـ ٩) ٠

العربية مقابل ٦٤٪ في الاقطار المتقدمة . ان هذه النتيجة كانت بسبب سرعة نمو السكان وانخفاض معدل الوفيات وبقاء معدلات الولادة عالية ، حيث قدّر معدل الزيادة السكانية خلال العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين بحوالي ٢٪ حتى وصلت ٤ ر٢٪ — ٤ ر٣٪ بين سنة ١٩٦٥ — ١٩٧٠ . اما نسبة المساهمين فعلاً في النشاط الاقتصادي في الاقطار العربية مجتمعة فقد بلغت ٢٦٪ فقط من مجموع السكان في سنة ١٩٧٠ بالمقارنة مع ٤٥٪ عند الدول المتقدمة و ٤٠٪ عند بقية الدول النامية . وتبلغ نسبة النساء المساهمات في النشاط الاقتصادي ٥٪ في الاقطار العربية مجتمعة مقابل ٣٨٪ في الدول المتقدمة و ٣٣٪ في الدول النامية الاخرى ، وهذا يدل على مدى تخلف المرأة العربية عن زميلاتها في كافة مناطق العالم الاخرى في مجال المشاركة في النشاط الاقتصادي خارج المنزل ، كما وتدل هذه النسب ايضاً على ثقل العبء الملقى على كاهل الطبقات المنتجة في الوطن العربي .

اما نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي من كلا الجنسين الى مجموع السكان الذين هم في سن العمل فانها لاتزيد عن ٥٠٪ ، وهذا يعني أن نصف الطاقة البشرية المتاحة في الاقطار العربية هي غير مستثمرة استثماراً فعلياً وسبب ذلك يعود الى ظاهرة انتشار البطالة السافرة والمقنعة ، وهي ظاهرة يمكن أن تعود الى الاسباب التالية :—

١— تبعية الدول العربية الاقتصادية للدول التي استعمرتها . وقد تسببت هذه التبعية في منع تحقيق التوازن المتناسق في تطوير الفعاليات الاقتصادية .

٢— تخلف العلاقات الاجتماعية والتقاليد التي تعتبر امتدادا للنظام الأقطاعي وشبه الاقطاعي السائد في المنطقة والتي تؤدي الى احتقار العمل اليدوي والمهني والجهل بأساليب الانتاج الحديثة .

٣— ارتفاع نسبة الامية مما يؤثر في انخفاض المستوى المهني والتنظيمي للسكان .(٦)

---

(٦) نفس المصدر السابق ، صفحه (١١) .

ان توزيع القوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية يشير بوضوح الى ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الزراعي التي تزيد عن ٥٠٪ كما يتضح من نتائج الجدولين التاليين (٦) و (٧) . وقد ذكر تقرير منظمة الغذاء والزراعة الدولية ان اغلب الأقطار العربية لاتسد حاجتها المحلية من المواد الغذائية . وقد قدّر معدل الزيادة في انتاج المواد الغذائية للفترة ٥٢ ـ ١٩٧٢ دون معدل زيادة السكان في سبعة اقطار عربية من مجموع ١٣ قطرا وسبب ذلك تدهور الاحوال المعيشية والصحية وانخفاض المستوى الثقافي السكان الريف من جهة ، والى بدائية الالات والمعدات الزراعيه وعدم استخدام البذور الجيدة والأسمدة الكيمياوية ومبيدات الحشرات وتطبيق نظام الدورات الزراعية على أسس علمية الا من قبل نسبة قليلة من الفلاحين .

جدول (٦)

جدول تحليلي للسكان والقوى العامله الكلية والزراعية والمساحة الزراعيه .

التسلسل	الاقطار العربيه عدا دول الخليج العربي	عدد السكان (١٠٠٠) فرد	عدد السكان الزراعيون (١٠٠٠) فرد	النسبة المئوية للسكان الزراعيين لمجموع سكان القطر %	نسبة السكان الزراعيين لمجموع سكان الوطن العربي %	مجموع القوى العاملة في القطر (١٠٠٠) فرد	نسبة القوى العاملة بالقطر %	نسبة القوى العاملة بالوطن العربي %	مجموع القوى العاملة بالزراعة (١٠٠٠) فرد	نسبة القوى القاملة بالزراعة بالقطر %	نسبة القوى العاملة بالزراعة في الوطن العربي %	المساحة الزراعيه (١٠٠٠) هكتار	كلفة العمل على كل (١٠٠) هكتار قطريا
١	العراق	٩٦٩٠	٤٥١٦	٤٦ر٦	٦ر٢	٢٣٩٥	٢٤ر٧	٧ر٠	١١١٦	٤٦ر٦	٥ر٥	١٠٢٢٦	١١
٢	الاردن	٢٣١٧	٨٩٧	٣٨ر٧	١ر٢	٥٦٤	٢٤ر٣	١ر٦	٢١٨	٣٨ر٧	١ر١	١٤٠٠	١٦
٣	لبنان	٢٧٨٧	١٣٢٠	٤٧ر٤	١ر٨	٧٣٢	٢٦ر٣	٢ر١	٣٤٧	٤٧ر٤	١ر٧	٣٢٦	١٠٦
٤	العربية السعودية	٧٧٤٠	٤٦٨٣	٦٠ر٥	٦ر٤	٢١٠٩	٢٧ر٢	٦ر٢	١٢٧٦	٦٠ر٥	٦ر٣	٨٥٨٠٩	١
٥	سوريا	٦١٨٢	٣٠١٧	٤٨ر٨	٤ر١	١٥٧٤	٢٠ر٥	٤ر٦	٧٦٨	٤٨ر٨	٣ر٨	١١٣٣٣	٧
٦	العربية اليمنية	٥٧٢٣	٤٢٠٣	٧٣ر٣	٥ر٧	١٦٨٩	٢٩ر٥	٤ر٩	١٢٣٨	٧٣ر٣	٦ر١	٨٢٠٠	١٥
٧	اليمن الديمقراطية	١٢٨١	٧٩٦	٦٢ر١	١ر١	٣٤٧	٢٧ر١	١ر٠	٢١٦	٦٢ر٢	١ر١	٩٣١٧	٢
٨	مصر	٣٣٨٧٢	١٨٥٤٥	٥٤ر٨	٢٥ر٣	٩١٧٤	٢٧ر١	٢٦ر٨	٥٠٢٣	٥٤ر٨	٢٤ر٧	٢٨٥٢	١٧٦
٩	الجزائر	١٤٠١٢	٧٨٠٥	٥٥ر٧	١٠ر٦	٣٣٦٩	٢٤ر٠	٩ر٨	١٨٧٥	٥٥ر٧	٩ر٢	٤٤٢٠٨	٠٠٤
١٠	المغرب	١٥٥٢٥	٩٤٠٦	٦٠ر٦	١٢ر٨	٤١٠٨	٢٦ر٥	١٢ر٠	٢٤٨٩	٦٠ر٦	١٢ر٣	١٥٨٥٠	١٦
١١	ليبيا	١٩٧٥	٨٤١	٤٣ر١	١ر٢	٥١٣	٢٦ر٠	٥ ر١	٢١٩	٤٢ر٧	١ر١	٩٥٢١	٢
١٢	الصومال	٢٧٨٩	٢٢٩٦	٨٢ر٣	٣ر١	١٠٨٤	٣٨ر٩	٣ر٢	٨٩٢	٨٢ر٣	٤ر٤	٢١٥٢٤	٤
١٣	السودان	١٥٧٧٩	١٢٦٠٦	٢٩ر٩	١٢ر٢	٥٠٦٥	٣٢ر١	١٤ر٨	٤٠٤٦	٧٩ر٩	١٩ر٩	٣١١٠٠	١٣
١٤	تونس	٥٠٧٥	٢٣٥٥	٤٦ر٤	٣ر٢	١٢٧٣	٢٥ر١	٣ر٧	٥٩١	٤٦ر٤	٢ر٩	٣٧٠١	١٦
	المجموع	١٢٤٧٥٧	٧٣٢٨٦	٥٨ر٧	١٠٠	٣٢٩٩٦	٢٧ر٢	١٠٠	٢٠٣١٤	٥٩ر٨	١٠٠	٢٥٥٣٦٧	٨

مساحة المراعي (قطريا) المستديمة والادغال (١٠٠٠) هكتار	نسبة المراعي من الاراضي الزراعية القطريه%	المساحة المحصوليه المستديمة والمؤقته (١٠٠٠) هكتار	المساحة المروية الزراعيه (١٠٠٠) هكتار	نسبة المساحة المحصولية المستديمة والمؤقته القطرية %	نسبة المساحة المحصولية المستديمة والمؤقته القومية %
٦٣	٠ر٦	١٠١٦٣	٣٦٧٥	٣٦ر٢	١ر٤١
١٠٠	١ر٧	١٣٠٠	٦٠	٤ر٦	٠ر٧
١٠	١ر٣	٣١٦	٦٨	٢١ر٥	٠ر٨
٨٥٠٠٠	٩ر١٦	٨٠٩	١٣١	١٦ر٢	١ر٥
٥٤٣٤	٤٧ر٩	٥٨٩٩	٤٦٠	٧ر٦	٠ر٥
٧٠٠٠	٨٥ر٤	١٢٠٠	١٠٠	٨ر٣	١ر١
٩٠٦٥	٦٧ر٣	٢٥٢	—	—	—
—	صفر	**٢٨٥٢**	**٢٨٥٢**	**١٠٠**	**٣١ر٩**
٣٧٤١٢	٨٤ر٦	٦٧٩٢	٢٧٠	٤ر٠	٣ر٠
٧٩٥٠	٥٠ر٢	٧٩٠٠	٢٦٥	٣ر٤	٣ر٠
٧٠٠٠	٧٣ر٥	٢٥٢١	١٢٠	٤ر٨	١ر٣
٢٠٥٦٨	٩٥ر٦	٩٥٧	١٦٢	١٦ر٩	١ر٨
٢٤٠٠٠	٧٧ر٢	٧١٠٠	٧١١	١٠ر٠	٧ر٩
٣٢٥٠	٨٧ر٨	٤٥١٠	٨٠	١ر٨	٠ر٩
٢٠٦٨٥٦	٨١ر٠	٥٢٥٧١ر٦	٨٩٤٤	١٧ر٠	١٠٠

من الجدول السابق رقم (٦) يظهر ان اكبر تعداد سكاني يوجد بمصر يليه السودان ثم المغرب والجزائر ، وهذا ينعكس على السكان الزراعيين بالوطن العربي ، حيث أن ٣ر٢٥٪ من السكان الزراعيين يوجد بمصر يليها السودان بنسبة ٨ر١٤٪ والمغرب بنسبة ٨ر١٢٪ والجزائر ٦ر١٠٪ أن ان الاقاليم الأربعة المذكورة آنفا يوجد فيها ٥ر٦٣٪ من السكان الزراعيين في الوطن العربي . وكذلك فأن مجموع نسب القوة العاملة في الوطن العربي في هذه الأقطار وفي العراق تبلغ ٤ر٦٣ ٪ من مجموع القوى العاملة في اربعة عشر قطرا عربيا وهذه النسب هي ٨ر٢٦٪ و ٨ر١٤٪ و ١٢٪ و ٨ر٩٪ و ٧٪ في مصر والسودان والمغرب والجزائر والعراق على التوالي . وينعكس ذلك ايضا على القوى العاملة بالزراعة فيبقى الترتيب لهذه الاقطار الاربعة كما هو ونسبة ١ر٦٦٪ من حجم القوى العاملة بالزراعة في الاقطار الأربعة عشره.

ويلاحظ كذلك في أن نسبة السكان الزراعيين الى مجموع السكان وكذلك القوى العاملة بالزراعة بالنسبة الى القوى العاملة الكلية تزيد عن ٦٠٪ في كل من الصومال والسودان ، المملكة العربية السعودية ، المغرب ، العربية اليمنيه واليمن الديمقراطيه .

اما بالنسبة للأقطار الاربعة عشره ككل فأن نسبة السكان الزراعيين تبلغ ٧ر٥٨ ٪ الى مجموع السكان ، كما تبلغ نسبة القوى العاملة بالزراعة بالنسبة الى القوى العاملة الكلية ٨ر٥٩٪ ، وهذه النسب تبين اهمية الزراعة في هذه الاقطار على مستوى الوطن العربي .

ان اكبر كثافة عمل توجد في مصر يليها لبنان بأكثر من ١٠٦ — ١٧٦ عامل على كل ١٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية ، بينما في المتوسط (على مستوى الوطن العربي) يوجد ثمانية عمال على كل (١٠٠) هكتار . كما يلاحظ ان هناك نقصا كبيرا في الأيدى العاملة الزراعية في ستة من هذه الدول . أما باقي الدول فبالرغم من أن كثافة العمل تعتبر قليلة فأن هذا الأمر يمكن معالجته أما بتحويل جزء من اليد العاملة المكثفة في كل من مصر ولبنان الى تلك الدول ، أو الارتفاع بمستوى المكننة ، وهذا يعني ان حل المشكلة يكمن في التكامل الاقتصادى العربي . وعند دراسة المساحة الزراعية بكل دولة نجد ان المراعي الطبيعية تشغل مساحة كبيرة من المساحة الزراعية تقدر بحوالي ٨١٪ منها . وهذه المراعي تنعدم في مصر وتقل جدا بالعراق ثم لبنان ثم الأردن . وترتفع مساحة المحاصيل الموقتة أو المستديمة فتصبح اكبر مساحة موجودة في العراق ثم المغرب ثم السودان فالجزائر وسوريا وتونس تنازليا على التوالي .

اما المساحة الزراعية المروية فهي تتركز في العراق ثم مصر وهما تحتويان على ٧٣٪ من المساحة الزراعية المروية ، اما على مستوى الوطن العربي فأن المساحة الزراعية المروية تمثل ١٧٪ من مساحة الاراضي الزراعية لاقطار الاربعة عشر) . اما مساحة المراعي فهي تتركز في السعودية والجزائر والصومال والسودان حيث تمثل ار٤١ + ار ١٨ + ٦ر١١ + ٩ ر٩ على التوالي أن بمجموع مقداره ٧ ر٨٠٪ من مساحة المراعي بالدول الاربعة عشر .

واذا ما ركزنا على مساحة المراعي وانتاجية العمل بها الذى ينعكس في أهم منتجاتها من لبن ولحم ، يظهر الجدول التالي (٧) مقارنا بمساحة المراعي الطبيعية .

جدول رقم (٧)

حجم ومدى استغلال المراعي الطبيعية بالاقطار العربية (الاربعة عشر) .

القطر	مساحة المراعي الطبيعية قطريا (١٠٠٠) هكتار	نسبتها من مجموع مساحة المراعي بالوطن العربي ٪	انتاج الالبان (١٠٠٠) طن متري	نسبتها من الانتاج القومي ٪	نصيب الفرد كغم/فرد/سنه	انتاج انواع اللحوم كلها قطريا (١٠٠٠) طن متري	نسبتها من مجموع الانتاج القومي ٪	نصيب الفرد كغم/فرد/سنه
٠١ العراق	٦٣	٠ر٠٣	٦٣٣	١ر٨	٦٥ر٣	١٦٢	٩ر٨	١٦ر٧
٠٢ الاردن	١٠٠	٠ر٠٥	٤٠	٠ر٥	١٧ر٣	١٤	٠ر٨	٦ر٠
٠٣ لبنان	١٠	٠ر٠٠٥	٩٧	١ر٢	٣٤ر٨	٥٣	٣ر٢	١٩ر٠
٠٤ العربية السعودية	٨٥٠٠٠	٤١ر٠٩	١٣٠	١ر٧	١٦ر٨	٧٤	٤ر٥	٩ر٥
٠٥ سوريا	٥٤٣٤	٢ر٦٣	٤٥٣	٥ر٨	٧٢ر٣	٦٦	٤ر١	١٠ر٧
٠٦ العربية اليمنية	٧٠٠٠	٣ر٣٨	٢٦٢	٣ر٣	٤٥ر٧	٦٩	٤ر١	١٢ر٠
٠٧ اليمن الديمقراطية	٩٠٦٥	٤ر٣٨	٦١	٠ر٨	٤٧ر٦	١١	٠ر٧	٨ر٦
٠٨ الجزائر	٣٧٤١٦	١٨ر٠٩	٥٣٩	٦ر٩	٣٨ر٥	١٠٢	٦ر١	٧ر٣
٠٩ مصر	صفر	—	١٦٤٨	٢١ر٠	٤٨ر٧	٣٧٤	٢٢ر٥	١١ر٠
١٠ المغرب	٧٩٥٠	٣ر٨٤	١٠٥٦	١٣ر٥	٦٨ر٠	٤٨	٢ر٩	٣ر١
١١ ليبيا	٧٠٠٠	٣ر٣٨	٥٠	٠ر٦	٢٥ر٣	٢١١	١٢ر٧	١٠٦ر٨
١٢ الصومال	٢٠٥٦٨	٩ر٩٤	١١٥	١ر٥	٤١ر٢	٦٥	٣ر٩	٢٣ر٣
١٣ السودان	٢٤٠٠٠	١١ر٦١	١٩٩٠	٢٥ر٤	١٢٦ر١	٣٥٦	٢١ر٤	٢٢ر٦
١٤ تونس	٣٢٥٠	١ر٥٧	٧٦٩	٩ر٨	١٥١ر٥	٥٦	٣ر٤	١١ر٠
المجموع	٢٠٦٨٥٦	٩٩ر٩٩٥	٧٨٤٣	١٠٠ر١	٦٢ر٩	١٦٦١	١٠٠ر١	١٣ر٣

المصدر : الجدول مستخلص ومحلل من الجداول الموجودة في المصدر التالي

Production Yearbook, Volume 26, 1972. F.A.O , Italy.

والجداول في صفحات ٥ و ٦ و ٧ وجداول الانتاج في صفحات ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١١ .

ويلاحظ رغم المساحة الكبيرة من المراعي الطبيعية الموجودة بالاقاليم الاربعة عشر فأن الانتاجية منخفضة جدا للمنتجات الاساسية الحيوانية وهي الالبان واللحوم . فالدول الاربع التي تتركز بهـا المراعي انتاجها بالكاد يمكن ان يصل الى مستوى متدني لنصيب الفرد منها .

واذا مارجعنا الى الانتاج الغذائي بالزراعة باعداد قياسية معتبرين الفترة مابين ١٩٦١/١٩٦٥ فترة الاساس لوجدنا ان هذه المنتجات انتاجها على مستوى الاربع عشرة أقليم في حالة تدهور بالنسبة لمعدل زيادة السكان— وهذا ماخصه تقرير منظمة الغذاء والزراعة الدولية في أن اغلب الاقطار العربية لاتسد حاجتها المحلية من المواد الغذائية والذى يوضحه الرسم البياني المرفق (رقم ١) والذى يظهر منه بوضوح ان معدل انتاج المواد الغذائية للفترة مابين ٦١ ، ١٩٧٢ دون معدل زيادة السكان في الاربعة عشرة قطر وسبب ذلك طبعا انخفاضا في المستوى الغذائي والصحي لهذه الاقطار .

اما من ناحية تدهور نصيب الفرد من الانتاج الزراعي بصفة عامه في الاربعة عشرة أقليم فنلاحظ ايضا انه في حالة تدهور (شكل ٢) بمعنى انخفاض دخل الفرد من الزراعة وبالتالي انخفاض دخول مايزيد عن ٥٠٪ من السكان وبالتالي تدهور الحالة المعيشية للاقطار التي يعتمد دخلها القومي على الزراعة وانخفاض الحالة المعيشية لسكان الريف بصفة عامه — وحتى بالاقطار التي يوجد لها مصدر آخر طبيعي كالبترول يعتمد عليه الدخل القومي فأن الاستثمارات التي توجه للتنمية ستقل وبالتالي تنخفض معدلات التنمية بها .

ويمكن ان نلاحظ التدهور في الانتاج الزراعي الكلي والانتاج الزراعي الغذائي من تدهور نصيب الفرد منهما في معادلتي خط الانحدار البسيط التاليتين والذين يظهران في الشكلين رقم (١) و (٢) .

معادلة خط الانحدار ص = أ + ب س

في الرسم الاول $أ = \frac{(٧٨٤ر١ \times ١٤٠) - (٢٧٤٣ \times ٢٨)}{٣٣٦} = \frac{٣٣٠٨٢}{٣٣٦} = ٩٨ر٥$

$ب = \frac{(٧٨٤ر٩ \times ٢٨) - (٢٧٤٣ \times ٨)}{٣٣٦} = \frac{٣٣ر٢}{٣٣٦} = ١ر٠$

المعادلة الاولى :—

نصيب الفرد من الانتاج الزراعي الغذائي ص = ٩٨ر٥ — ١ر٠ س

وفي الرسم الثاني :

$$أ = \frac{(٧٨٤ر١ \times ١٤٠) - (٢٨ \times ٢٧٤١)}{(٨ \times ١٤٠) - (٢٨)^{٢}} = \frac{٣٣٠٢٦}{٣٣٦} = ٢٩ر٩٨$$

$$ب = \frac{(٨ \times ٢٧٤١) - (٢٨ \times ٧٨٤ر١)}{٣٣٦} = \frac{٢٦ر٨}{٣٣٦} = ٠ر٠٨$$

المعادلة الثانية :

نصيب الفرد من الانتاج الزراعي الكلي : ص = ٢٩ر٩٨ — ٠ر٠٨ س

والتدهور الذى يظهر في الرسمين البيانيين للأرقام القياسية للمنتجات الزراعية الغذائية (أخذ في الاعتبار متوسط الفترة ٦١ — ١٩٦٥) = ١٠٠ مباشرة أى اعتبرت فترة الأساس ، وذلك للمنتجات الزراعية بصفة عامة . بدأت بالاعداد القياسية من عام ١٩٦١/٦٥ = ١٠٠ مباشرة ، وقورنت بالبدء بـ ١٩٦١ .

وباستخدام المعادلتين المذكورتين يمكن التنبؤ بنصيب الفرد من الانتاج الغذائي من الزراعة بالمعادلة هي : ص = ٥ر٩٨ — ١ر٠ س ، (س عدد السنوات بعد سنة ١٩٦٥) .

وايضا يمكن التنبؤ بنصيب الفرد من الانتاج الزراعي بصفة عامة من المعادلة :

ص = ٢٩ر٩٨ — ٠ر٠٨ س ، (س = عدد السنوات بعد سنة ١٩٦٥)

فعند سنة ١٩٧٥ فأن س = ١٠ وفي سنة ١٩٧٠ فأن س = ٥ .

هذا طبعا لو استمرت كفاءة القوة العاملة بالزراعة دون تغيير والناتجة من بدائية الآلات والمعدات الزراعية وعدم استخدام البذور المحسنة والأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية ، أى عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة الناتج من عدم انتقالها الى المنتج الفعلي وهو الفلاح ، وكذلك الناتج من انخفاض كفاءة جهاز الارشاد الزراعي بتلك الدول .

فالأمر اذا يحتاج الى معالجة سريعة . ومن ناحية اخرى نتج ذلك من انخفاض كثافة العمل على الهكتار بالاضافة الى انخفاض المهارة حتى استخدام المكننة الأمر الذى يحتاج الى الاتجاه الى التكامل العربي وتوجيه جزء من اليد العاملة المكثفة في بعض الاقطار الى تلك الاقطار التي تحتاجها ، وهو ما سنتناوله في موضوع انتقال القوى العاملة .

شـــكل (١)

تطور نصيب الفـــــرد مـــن الانتـــاج الزراعـــي الغـــذائي في ١٤ (أقليم عربـي)

فترة الاساس للسنين ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ = ١٠٠ (كمعدل)

السنه	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الانتاج الزراعي الغذائي	٩٤	١٠٠	٩٩٫٩	١٠١٫١	١٠٥	٩٥٫٩	٩٩٫٦	١٠٠٫٦	٩٨٫٣	٩٢٫٥	٩٥٫٦	١٠٢٫٤

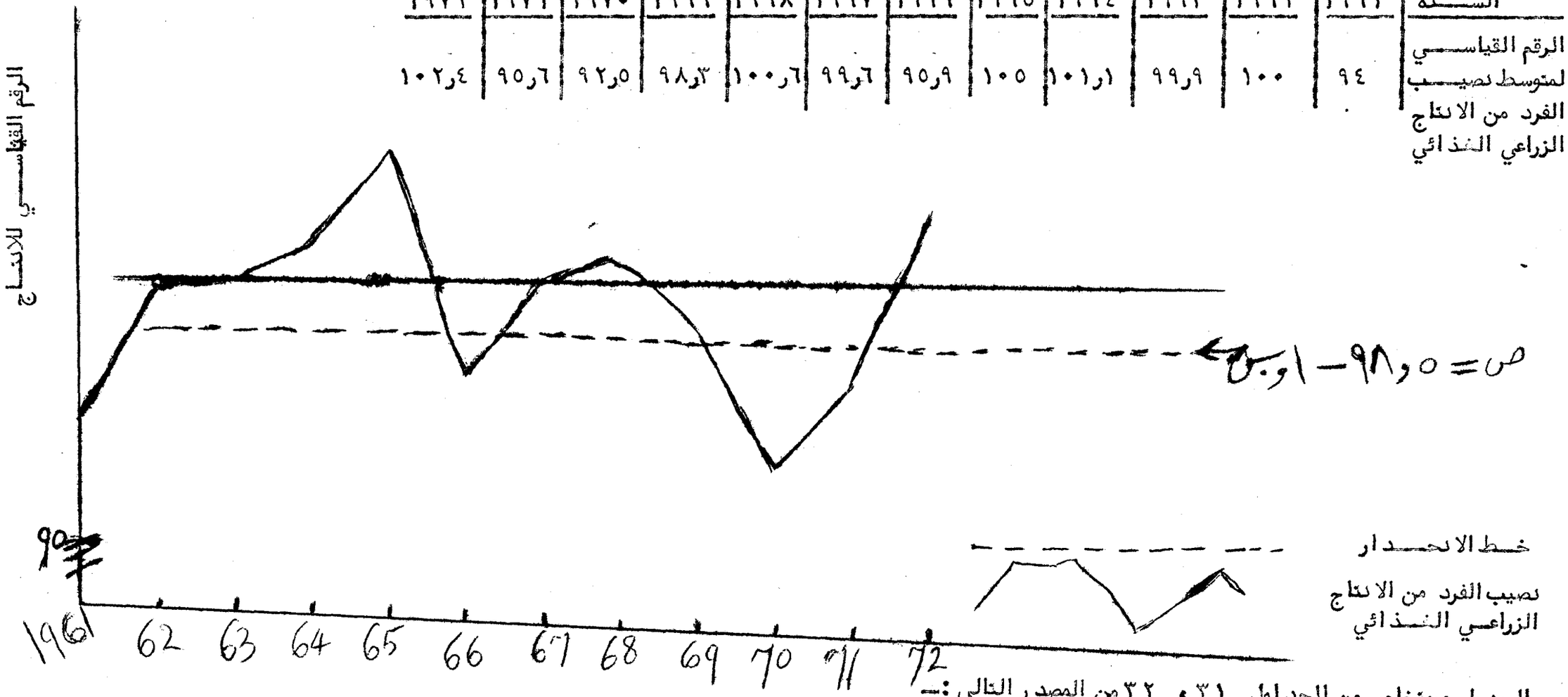

الجدول مستخلص من الجداول ٣١ ، ٣٢ من المصدر التالي :-

FAO Production Yearbook-Vol 26, 1972,.

شكل (٢)

تطور نصيب الفرد من الانتاج الزراعي الكلي في ١٤ (اقليم عربي)
فترة الأساس للسنين ١٩٦١ - ١٩٦٥ = ١٠٠ (كمعدل)

السنة	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الانتاج الزراعي الكلي .	٩٣ر٦	١٠٠ر٢	٩٩ر٧	١٠١ر٢	١٠٥ر٣	٩٥ر٧	٩٩ر١	١٠٠ر١	٩٨ر٢	٩٣ر٥	٩٥ر٩	١٠١ر٦

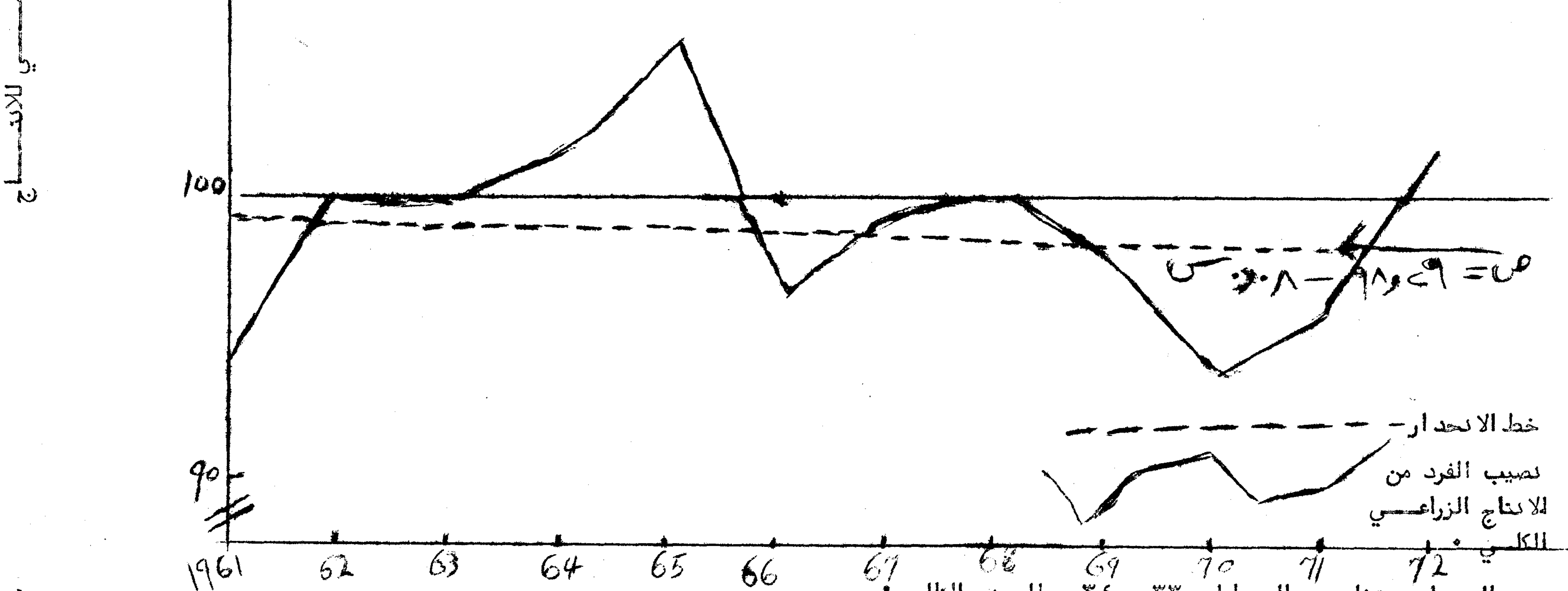

الجدول مستخلص من الجداول ٣٢ ، ٣٤ من المصدر التالي :-

FAO Production Yearbook-Vol 26,1972.

الخصائص الاخرى للقوى العاملة العربية :

ومن الخصائص الاخرى المميزة للطبقة العاملة العربية قلّة المختصين في العلوم والتقنية ، وانصراف اغلبية طلبة الجامعات الى العلوم الاجتماعية والانسانية ، مما تسبب في خلق ثغرة كبيرة بالنسبة للمهن العلمية والتقنية والادارية ، لذلك فان نسبة العاملين في هذه الاصناف المهنية لا تزيد عن ٥٪ من مجموع العاملين في كافة اصناف المهن الاخرى .

ورغم قلة نسبة العلماء والتقنيين والاداريين في الاقطار العربية فأن نسبة كبيرة منهم هاجروا الى الاقطار الغربية . والى جانب ذلك يوجد عجز كبير في الفئات أو الكوادر الوسطى الفنية والعمال المهرة بسبب نقص المعاهد والمراكز التعليمية والتدريبية . وهناك سوء توزيع للسكان في الوطن العربي فبعض الدول العربية بحاجة ماسة الى زيادة عدد سكانها بينما الاخرى تنوء بسكانها ويبدو أن من الصعب في الوقت الحاضر على الدول الكثيرة السكان ان تقوم بتطبيق أساليب وطرق تحديد النسل في محاولة لتقييد نسبة زيادة السكان فيها ولذلك فان التحدي الذي يواجهه العالم العربي هو فيما اذا باستطاعته ايجاد طرق تبادل سكاني لغرض استغلال المساحات الزراعية غير المنتجة في الوقت الحاضر بسبب نقص الايدي العاملة .

ومن ناحية قومية صرفة نجد ان من مصلحة الدول ذات العدد القليل السكان نسبيا ان تجتذب اليها المواطنين من الدول الاخرى الكثيرة السكان وان تمنحهم الحوافز والضمانات لكي يقيموا فيها اقامة دائمة ، وان تسمح الدول المزدحمة بالسكان لهؤلاء بالانتقال باعداد كبيرة الى خارجها . ولكن السياسات المتبعة للدول العربية في هذا المجال تختلف اختلافا شاسعا فهناك دول تتبع سياسات مفرطة في التشدد بالنسبة لمنح الجنسيات ، ويحتاج المواطنون العرب الى تأشيرات (سمات) للدخول اليها والخروج منها ، والى أذونات (رخص) للعمل فيها . وفي بعض هذه الدول لايستطيع العرب المغتربون (المهاجرون) التملك فيها وانشاء الاعمال الخاصة بهم . وعلى العكس من ذلك فان دولا عربية اخرى تتساهل في سمات الدخول والخروج ومنح اذونات العمل بل ذهبت الى ابعد من ذلك فأخذت تمنح جميع حقوق مواطنيها لاخوانهم العرب من الدول الاخرى وتسهل لهم امكانية الاقامة والتجنس . وقد تبنّى العراق سياسة عربية ـ قومية ايجابية في هذا المجال حين ساوى بين المواطنين العرب مع ابناء البلد . .

ان الدول العربية الغنية بالنفط كبعض دول الخليج العربي وليبيا والسعودية ادت زيادة الدخل من النفط فيها الى الاستعانة بسكان الدول الكثيرة السكان فزاد الطلب على الموارد البشرية في الدول النفطية الغنية ، بينما أدت الزيادة السكانية في دول اخرى الى زيادة نسبة البطالة خاصة مع وجود ضغوط التضخم والركود الاقتصادي . لذلك فأن حركة التبادل السكاني والعمل بين الدول العربية يمكن ان تصبح اداة للتكامل العربي والوحدة العربية .

حركة القوى العاملة داخل الوطن العربي

ان حركة الهجرة داخل الوطن العربي تقل عن عدد الذين هاجروا الى اوربا والاميركتين والذين قدّر ان عددهم بلغ منذ اوائل العشرين حتى اواخر الأربعينات

الى حوالي السبعة ملايين مغترب . وكان عدد الذين غادروا الوطن العربي منذ عام ١٩٥٠ يقدر بحوالي مئة الف مغترب . ويشكل هؤلاء (١ : ٦) من خريجي كل جامعة عربية ، أو (١ : ٣) من العرب حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه في الطب والفلسفة . وقد حظيت امريكا بالاغلبية منهم مقارنة باوربا .

الهجرة داخل الوطن العربي واليه : وهناك ثلاثة اشكال من الهجرة :

١ــ الهجرة من مصر ، لبنان ، فلسطين ، سوريا ، اليمن وتونس الى الجزائر ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، المملكة العربية السعودية .

٢ــ الهجرة من سوريا الى لبنان .

٣ــ الهجرة من الهند ، الباكستان وايران الى دول الخليج العربي .

دان لبنان حتى شهر نيسان من عام ١٩٧٥ سوقاً واسعة لعمل مقارنة بالكويت والمملكة العربية السعودية وربما سبق في الاهمية جميع البلاد العربية الاخرى . ولبنان كان ايضا مستوردا للقوى العاملة ومصدرا لها في آن واحد . وقد قدّر عدد المغتربين العرب في لبنان بين (٢٠٠ر٠٠٠) الف من (٥٠٠ر٠٠٠) الف عامل اضافة الى عدد لايستهان به من خريجي الجامعة .

وقدّر عدد العمال العرب في ليبيا في عام ١٩٧٤ بحوالي (١٥٠ر٠٠٠) عامل منهم ٦٠٪ مصريين ، ٢٠٪ تونسيين ، ٧٪ فلسطينيين واردنيين ، ٥٪ لبنانيين و ٦٪ سوريين . اما المعدد التقريبي للقوى العامله العربية المغتربة في المملكة العربية السعودية فقد قدّر في عام ١٩٧٥ بحوالي ربع مليون عامل .

وفي الكويت بلغ عدد القوى العاملة العربية المغتربة ١٧٤٧٢٠ في عام ١٩٧٠ وهم يشكلون ٦ ر٧٤٪ من القوى العامله فيه معظمهم يشتغل في قطاعات الخدمات والتجارة والبناء والصناعة بالترتيب حسب الاهمية بما مجموعه ٨٧٪ منهم .

الهجرة الى دول الخليج العربي الاخرى :

بلغ عدد سكان قطر في عام ١٩٧٠ (١١١ر٠٠٠) نسمه كانت نسبة القطريين منهم ٤١٪ وغير القطريين ٥٩٪ . بلغت نسبة العرب من غير القطريين منهم ٣٥٪ والباقي وهم ٦٥٪ من ايران وباكستان والهند واقليم بالوتشيستان . وقد بلغ مجموع القوى العاملة في قطر ٣٣٠ و ٤٨ وكانت نسبة العمال المغتربين منهم ٨٣٪ لذلك العام (١٩٧٠).

وفي دولة الامارات العربية كانت نسبة العمال المغتربين ٥٧٪ من مجموع عدد العمال الذين بلغ عددهم (٧٨ر٠٧١) عاملا = ، وذلك في عام ١٩٦٨.

وفي البحرين تقرب مجموع العمال في عام ١٩٧١ ٦٠ر٠٠٠ عامل ، وبلغ عدد المغتربين منهم (٣٧٪).

وتعتبر الجزائر سوقاً = لتصدير العمال غير المهرة وهي في ذات الوقت مستورد كبير للقوى العاملة ، كما ان لبنان تعتبر سوقاً كبيراً = للقوى العاملة (أي مستوردا = للقوى العاملة) ، ومصدراً = لها في آن واحد .

التحصيل العلمي للقوى العامله المهاجرة داخل الوطن العربي :

ان عدد العمال المغتربين في الوطن العربي يؤلف نسبة مهمة من القوى العاملة القومية في البلاد المضيفة لهم عكس الحال في اوربا والاميركتين كما هو واضح من الاعداد والنسبة التي مرت بنا . ولكن القوى العاملة المغتربة داخل الوطن العربي تتألف غالبيتها من الاميين أو العمال غير المهرة ، بعكس المغتربين الى اوربا والاميركتين . ان ٧٠٪ من العمال المغتربين المهاجرين داخل الوطن العربي اميون وعمال غير مهرة و ٣ــ ٥٪ منهم من حملة الشهادات الجامعية و ١٠٪ منهم من خريجي المدارس الثانويه و ١٦٪ من خريجي المدارس الابتدائية .

ولما كانت نسبة حملة الشهادات الجامعية تؤلف ٢٪ من القوى العاملة العربية على مستوى الوطن العربي فأن هذه النسبة هي اعلى حيث يشكل هؤلاء نسبة اكبر هي (٣٪) بين العمال المهاجرين . وكذلك فأن نسبة الاميين المئوية من

العمال المغتربين اقل من نسبتهم على مستوى الوطن العربي ٠

احتياجات ونسب توزيع القوى العالية المستوى :

يؤلف خريجو الجامعات في الدول المتقدمة ١٠٪ من مجموع السكان بينما هي في الوطن العربي ٥ر٠٪ من مجموع السكان وذلك في عام ١٩٧٠ ٠ وهؤلاء يشكلون ٢٪ من مجموع القوى العاملة و ٣٪ من مجموع القوى العاملة المهاجرة (المغتربة) داخل الوطن العربي ٠

وفي الدول المتقدمة يتوقع ان ترتفع نسبة عدد الخريجين الجامعيين عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٪ من مجموع السكان٠

فاذا اريد للوطن العربي ان يصل في عام ٢٠٠٠ ميلادية الى مستوى الدول المتقدمة الذى وصلت اليه في الفترة ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠ ، فسيحتاج العرب الذين يقدر عدد نفوسهم عام ٢٠٠٠ بحوالي (٢٧٠) مليون نسمة الى ٢٧ مليونا من خريجي الجامعة (أى بنسبة ١٠٪ من مجموع السكان كما هو عليه الحال في الدول المتقدمة عام ١٩٧٠)٠ وهذا معناه وجوب زيادة عدد الخريجين الذين يظهرهم جدول رقم (٥) الى اكثر من اربعين ضعفا ، وزيادة النوعية التربوية المطلوبة لهؤلاء الى عشرين ضعفا ٠ اذ يعاني الخريجين ضعفا في نوع ومستوى الثقافة التي يحصلون عليها والضخامة النسبية لخريجي الفروع الانسانية مقارنة بالفروع العلمية كما هو واضح في جدول (٦) ٠

لقد اصبح مستوى ونوعية التحصيل العلمي والتربوى غير ملائم لمواجهة وحل المشاكل التي يعانيها المجتمع العربي ، كما ان عدد الخريجين الجامعيين والمختصين تخصصا عاليا محدود ويتعرضون للهجرة ولم تخضع امكانياتهم للتطوير للتنمية ٠ (١)

---

(١) د ٠ انطوان زحلان ، تنمية الموارد البشرية كمحور للتكامل العربي ، مجلة دراسات عربية ، العدد (٦) السنة (١٢) نيسان (ابريل) ١٩٧٦ ، صفحه (٢٤ ــ ٤٥)٠

جدول رقم (٨) ، تقدير عدد خريجي الجامعات العربية للفترة (١٩٥٠ - ١٩٧٥)

الحقل التعليمي	مصر	سوريا	العراق	لبنان	الاردن	السودان	السعودية	تونس	ليبيا	الكويت	المجموع
الطب	٣٧٢٦٥	٢٦١٧	٤٩٥٠	١٤٢٧	-	٨١٠	-	-	-	-	
الصيدلة	١١٦٣٣	١٦٢٣	٢٢٩٢	٦٦٣	-	-	١٧٥	-	-	-	١٦٣٨٦
الهندسة	٥٩٧٨٩	٣٣٩٢	٦٩٦٠	٢٧٠٤	-	٨٢٦	٣١٥	-	٥٨٧	-	٧٤٥٧٣
الزراعة	٤٩٣٦٠	١٣٩٨	٣٥٥٦	١٠٢١	-	٥٩١	١٥٥	٧٢٠	٢٦٩	-	٥٧٠٧٦
العلوم الانسانية	٥١٦٤٠	١٥٠٣٦	١٩٣٤٠	٢٧٠٧١	٢٠٠٦	٣١٠٥	١٣٤٦	٥٤٤٢	٢٨٨٥	١١٧٩	١٢٩٠٥٠
العلوم	٢٣٣٢٣٥	٣٩٢١	١٠٩١٠	٣٧٥٣	٦٨٤	٥٥٨	٦٣٨	٢١١٠	٦٢٦	٣٦٩	٤٦٨٠٤
الحقوق	٣٧٧٠٩	١٥١٦٧	١١٥٧٠	٤٥٩٤	-	٥٢٥	-	٢٣٦٨	٤٣٤	١٨٩	٧٢٥٥٦
التجارة	٦٩٤٤٠	٧٢٦٧	١٠١٣٠	٩٤٤٤	١٥٩٠	-	١١٠٧	-	٩٩٦	٧٨٤	١٠٠٧٥٨
التربية	١٣٦٧٦	٣٨١٠	١٧٣٧٠	-	٢٧٣	٥٢٧	٦٤٨	٤٨٧١	-	-	٤١١٧٥
المجموع	٣٥٣٧٤٧	٥٤٢٣١	٨٧٠٧٨	٥٠٦٧٧	٤٥٥٣	٦٩٤٢	٤٣٨٤	١٥٥١١	٥٧٧٣	٢٥٢١	٥٨٥٤٤٧

المصدر
: مجلة دراسات عربية العدد (٦) ، السنة (١٢) نيسان (ابريل) ١٩٧٦ ، صفحة (٣٣) .

جدول (٩) ، تقدير الخريجين الجامعيين في الدول العربية حسب الحقول التعليمية المختلفة عام ١٩٧٥ .

الحقل التعليمي	مصر	سوريا	العراق	لبنان	الاردن	السودان	السعودية	تونس	ليبيا	الكويت	المجموع
الطب	٣٩٠٠	٢٢٦	٤٧٥	١١٠	—	٧٨	—	—	—	—	٤٧٨٩
الصيدلة	١٤٣٠	٢٢٠	٣٨٠	٤٢	—	—	—	—	—	—	٢١٠٦
الهندسة	٥٧٧٥	٤٤٠	٩٢٠	٢٩٥	—	٨٣	٥٥	—	١١٣	—	٧٦٠٨١
الزراعة	٥٠٠٠	١٦٠	٤٥٠	٩٠	—	٦٣	٣١	٨١	٦٣	—	٥٩٣٨
العلوم الانسانية	٢٦٣٢	١٩٢٠	٣١٠٠	٥٣٤٦	٢٨٠	٣٥٢	١٩٨	٨٨٠	٥٢٥	٢٣٥	١٥٤٦٨
العلوم	١٣٧٨	٤٠٠	١٦٢٠	٤٠١	١٥٨	٣٥	١٢٧	٤١٠	٥٤	٨٦	٤٦٦٩
الحقوق	١٧٨٢	١٥٦٠	١٠٢٠	٥٢٠	—	٥١	—	٣٨٥	٧٤	٥٢	٥٢٤٤
التجارة	٣٨٦٧	١٠٢٠	١١١٠	٢٣٧٩	٢٤٦	—	١٥٠	—	١١٩	٢٦٠	٩١٥١
التربية	٦٤٠	٣٨٠	٢٠٧٥	—	٥٢	١٠٦	١٣٠	٨١٠	—	—	٤١٩٣
المجموع	٢٦٤٠٤	٦٣٢٦	١١١٥٠	٩١٨٣	٧٣٦	٧٦٨	٧٢٥	٢٥٦٦	٩٤٨	٦٣٣	٥٩٤٣٩

المصدر

: د . انطوان زحلان ، تنمية الموارد البشرية كمحور للتكامل العربي ، مجلة دراسات عربية العدد ٦ السنة ١٢ نيسان (ابريل) ١٩٧٦ صفحة (٣٤) .

ان تعليم وتدريب حوالي (٢٦) مليون خريج جامعي اضافي خلال فترة (٢٠) عاما «أى للفترة (١٩٨٠ــ ٢٠٠٠ ميلادية) في الوطن العربي باجمعه ــ حيث ان الطاقة التعليمية للوطن العربي خلال عشرين عاما هو اكثر بقليل من نصف مليون خريج جامعي حسب مايظهره جدول (٥) ــ هو هدف يتطلب ايضا تطوير وتحسين مستوى التعليم والتدريب وهذا بدوره يتطلب تحولا كبيرا وسريعا وشاملا للنظام التربوى في الوطن العربي قد يحتاج الى فترة زمنية مدتها خمس سنوات من البحث والتخطيط على اقل تقدير وذلك لوضع الأسس الملائمة لنظام تربوى اجتماعي شامل وفعال ، بحيث يؤدى الغاية النهائية وهي تنمية الموارد البشرية بما يحققه التنمية الاجتماعية الشاملة .

الوضع القانوني والاجتماعي للقوى العاملة في الوطن العربي

يتأثر وضع العمال العرب بالعلاقات السياسية بين الدول العربية سلبا وايجابا . ففي حالات النزاع السياسي يخضعون لاعمال اللضايقة والتعسف المقصودة وانهاء العقود والاعمال وتعطيل تجديد العقود المستحقة . اما المؤهلين تأهيلا عاليا فيفضلون الهجرة الى البلد الذى يجدون فيه حرية اكثر وقبولا اجتماعيا وقانونيا وبيئة افضل للعمل .(١)

ان الصيغة التي وضعت بها مسألة انتقال الايدى العاملة بين بلدان الوطن العربي هي صيغة التعاون الاقتصادى العربي التي يوفرها الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية والتي تجسدت حتى الآن بالاتفاقيات الثلاث الاتية :ــ

١ــ الاتفاقية العربية للمستويات الاساسية للتأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي) .

---

(١) نفس المصدر السابق ، صفحه (٣٢) .

٢ــ الاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظم التأمينات الاجتماعية (الضمان الاجتماعي)٠

٣ــ الاتفاقية العربية بشأن تنقل الايدى العاملة العربية في الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية٠ (١)

وتشكل هذه الاتفاقيات الثلاث الاطار العملي القائم حاليا للتعاون العربي في مجال انتقال الأيدى العاملة بين الأقطار العربية ٠

ومنذ بداية اعمال منظمة العمل العربية عقدت عدة مؤتمرات عامه كان آخرها مؤتمر العمل العربي الخامس الذى عقد في الاسكندرية في آذار (مارس) ١٩٧٦٠ وقد بحثت في هذه المؤتمرات المشاكل المتعلقة بشؤون التعاون الخاص بالأيدى العاملة ، كما جرى اعادة بحث جوانب الاتفاقيات الثلاث المذكورة سابقا بغية تطويرها ٠ وكان ابرز التعديلات قرار المؤتمر العربي الرابع المتعلق بتعديل الاتفاقية العربية لتنقل الأيدى العاملة والذى لم تصادق عليه جميع الدول الاعضاء حتى الآن ٠ (٢)

---

(١) طرحت هذه الاتفاقيات لأول مرة في مجلس الوحدة الاقتصادية وجرى اقرارها في الدورة العادية الثالثة عشره لمجلس الوحدة الاقتصادية الذى عقد في القاهرة للفترة ٢٥ــ ٢٨/ كانون الثاني / ١٩٦٩ بالقرارات رقم ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ لعام ١٩٦٩ باعتبارها من الوسائل التي تحقق اهداف الوحدة الاقتصادية ٠

ان منظمة العمل العربية التي كان وزراء العمل العرب قد وافقوا على انشائها في مؤتمرهم الذى عقد ببغداد للفترة ٦ــ ١٢ / كانون الثاني / ١٩٦٥ ووافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في ٢١/ آذار (مارس)/ ١٩٦٥ دخلت حيّز الوجود في عام ١٩٧٠ بعد تصديق العدد الكافي من الدول العربية عليها ٠ وقد تبنت منظمة العمل العربية صيغ الاتفاقيات الثلاث المذكورة اعلاه واعادت طرحها واقرارها ٠

(٢) د ٠ محمد بشّار كبّاره ، صيغ التعاون الاقتصادى العربي في مجال انتقال الايدى العاملة ووجوب تطويرها ، بحث (مطبوع بالآلة الكاتبه) مقدم الى المؤتمر السادس لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقد في الرباط للفترة ١ــ ٣/ حزيران / ١٩٧٦ ، صفحه (١٨)٠

ان مبدأ الضمان الاجتماعي للعمال هو حق تقره جميع الدول العربيـــة وهو امر مكمل لانتقال الايدى العاملة . والملاحظات المهمة التي يمكن ان تورد حول اتفاقيتي الضمان الاجتماعي هي مايأتي :ـ (١)

١ـ ان غرض اتفاقية المستويات الاساسية هو التقريب بين الحد الادنى للاجـــر الحقيقي بين الاقطار العربية ، ذلك لان الخدمات الاجتماعية التي تتوفـــر للعامل تختلف من بلد لاخر (وكذلك تشريعات العمل) ، وهذه الخدمـات تعتبر اضافة الى معدل اجـره . ولكن حدا ادنى للاجور يطبق في كافـــة الدول العربية لم يوضع حتى الان ولكن اتفاقيتي الضمان الاجتماعي المبارتـي الذكر تنصان على توفير حد ادنى من الضمان الاجتماعي تلتزم به جميع الـدول العربية المتعاقدة ، ولذلك فالاتفاقيتان تعتبران خطوة ايجابية فـي ذلك الاتجاه .

٢ـ تستثني الاتفاقية العربية للمستويات الاساسية في شمول تطبيقها في المراحل الاولى العمال الزراعيين الذين لايعملون على الالات والعاملين في المنازل وافراد أسرة صاحب العمل وعمال الصيد وآخرين شملهم الاستثناء . لذلـك يجب رفع الحد الادنى للضمان ليتماشى مع مستويات الضمان الاجتماعي فـــي البلدان المتقدمة خاصة تلك التي لديها تغطية ضمان كاملة . وقد يكون من المناسب ادخال فرع جديد للضمان يتعلق بتأمين السكن للعامل العربي الوافد من بلـد آخر .

٣ـ من الضروري ان يستفيد العامل من التأمين ضد البطالة طوال مدة البطالـة دون ان يقتصر على مدة محدودة على ان يسري ذلك على العامل العاطل عـــن العمل في بلده الاصلي فقط أي ان يقوم كل قطر بتطبيقه على رعاياها . أما العامل العربي النازح من بلد آخر فتخفض مدة استفادته من التأمين ضد البطالة الى فترة ستة اسابيع لكي يكون ذلك دافعا لانتقاله الى مكان عمل جديد .

---

(١) نفس المصدر السابق صفحة (١٨) .

واهم ماتضمنته اتفاقية تنقل الأيدى العاملة هو تسهيل وتنظيم تنقل الايدى العاملة وتبادل المعلومات المتعلقة بهم والتعهد باعطاء الأولوية لتشغيل العمال العرب ومساواة الوافدين بعمال الدولة المضيفة بالاجر وشروط العمل والمزايا والسماح للعمال المهاجرين بتحويل جزء من اجورهم الى الخارج دون تحديد لنسبة معينة منها وعدم استيفاء ضرائب مزدوجة على العمال الوافدين .

وكانت اهم التعديلات التي ادخلت على الاتفاقية في شكلها المعدل بعد أن تم توسيعها هي :-

١- الحفاظ على فرص العمل لعمال الدول الاصليين عند قيام تنافس بينهم وبين العمال الوافدين الذين يقبلون بأجور اخفض أو تكون لديهم مهارات وقدرات عمل اكبر .

٢- تنظيم امور تصاريح العمل والبيانات المطلوبة وضمان اجور سفر العودة ، والسماح للعمال باصطحاب افراد اسرهم .

٣- شروط ابعاد العمال الوافدين واسرهم مع ضمان عدم اضطهادهم .

٤- تحديد الحد الادنى المسموح تحويله من رواتب العمال الى الخارج بثلث اجورهم .

٥- فرض عقوبات جزائية على الوسطاء الذين يتجاوزون الطرق القانونية .

٦- وورد في المادة الثالثة ، ما أسمي ((وضع وتنفيذ سياسة الهجرة)) وتضمنت تشجيع حركة انتقال الايدى العاملة وتشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية في مشاريع استثمارية تهدف الى ايجاد فرص عمل تستوعب فائض العماله ، والعمل تدريجيا على استبدال العمال الاجانب بالعمال العرب والحد من هجرة الكفاءات والمهارات الى الخارج ، ومحاولة استقطاب الكفاءات العربية الموجودة في الخارج .

٧ــ نصت المادة الرابعة على وجوب انشاء جهاز في كل قطر يقوم بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وينظم شؤون تنقل العمال ويقدم الخدمات اللازمة لهم مجاناً كما يقوم كذلك بتزويد مكتب العمل العربي بالمعلومات المفصلة عن اوضاع العمل وتنقل الايدى العاملة وعن الاجراءات الجديدة المتخذة في البلد المعني ليتمكن مكتب العمل العربي من التنسيق بين الاجهزة المختلفة المماثلة المنشأة في الاقطار الاخرى بموجب هذه المادة . ان الاتفاقية الجديدة جاءت اكثر شمولا من الاتفاقية الاولى ولكن مضمونها الاقتصادى لا زال شبه فارغ ، فالاتفاقية لا زالت اطارا تنظيميا لاجراءات ادارية لاغنى عن وجودها لتنظيم انتقال العمال العرب من قطر لآخر ، فهي لا تستند على أسس نظرية اقتصادية أو منطلقات تنموية تهدف برمجة تنقل الايدى العاملة العربية وفق معايير محددة لغرض رفع مستوى الانتاج العربي ورفع مستوى المعيشة للفرد العربي . وعلى سبيل المثال فقد نص البند الثاني من المادة الثالثة على ((تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية مشاريع استثمارية تهدف الى ايجاد فرص عمل لاستيعاب الفائض من العمال)) ، ولكن هذا البند لم يعين أى بلد يتم فيه الاستثمار الذى يعاني من فائض العمالة أم الذى لديه رؤوس اموال للاستثمار ؟ وهل ان الاستثمار سيكون بتكثيف الاعتماد على اليد العاملة Labo intensive investment؟ وهل ان ستراتيجية التنمية في البلدان العربية تتلاءم مع هذا المنطلق؟ ان الاتفاقية الجديدة تفتقر الى الوضوح والتحديد بالنسبة لمثل هذه الاسئلة.

كذلك فأن دور منظمة العمل العربية كمؤسسة محركة لسياسة متكاملة وواضحة منطلقة من مرتكزات علمية صحيحة لم يتحقق ، فقد قضت المادتان الرابعة والخامسة من الصيغة الجديدة للاتفاقية العربية لانتقال الايدى العاملة العربية بوجود انشاء ((جهاز ثلاثي)) مختص في كل دولة من الدول المتعاقدة ، وحددت لهذه الاجهزة مهاماً ذات طابع تنظيمي ويكون مشابها لاعمال مكاتب السفريات الخاصة بينما يفترض في هذه الاجهزة أن تقوم

بتوجيه حركة تنقل العمال وفق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .

ان اعتماد منهج تخطيطي شامل للقوى العاملة العربية يتطلب التركيز على تحقيق مايأتي :

(١) اجراء مسح شامل اقتصادى واجتماعي للأقطار العربية

(٢) تقييم وتائر النمو الاقتصادى والتطور الاجتماعي لكل قطر عربي .

(٣) تقدير احتياجات كل قطر عربي من الايدى العامله في فترات الأجل القصير والمتوسط والطويل على ضوء خطط التنمية فيه ، خاصة التنمية الاجتماعية الشاملة ، ووضع برنامج منهجي لتنقل الايدى العامله .

(٤) وضع صيغة عملية مناسبة لتعاون عربي مشترك في مجال انتقال الخبرات والكفاءات العلمية العربية بين البلدان العربية ، والاستفادة من هذه الخبرات على مستوى قومي قدر الامكان .

ان سياسة التعاون الاقتصادى العربي في مجال انتقال الايدى العاملة يتم ضمن نطاق اتفاقية جامعة الدول العربية بصيغتين وفي مؤسستين مستقلتين :

أ- الصيغة الاولى تتم على مستوى مجلس الوحدة الاقتصادية المنبثقه عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعات العربية .(١)

---

(١) تم توقيع (ميثاق جامعة الدول العربية) في ٢٢ آذار ١٩٤٤ الذى أنشئت بموجبه جامعة الدول العربية . وقد نصت المادة (٢) منه على ان التعاون تعاونا وثيقا في الشؤون الاقتصادية والمالية والزراعية والصناعة والمواصلات والشؤون الاجتماعية ... الخ هو من اغراض الدول العربية . وفي ١٣/٤/١٩٥٠ وقعت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وقد نصت المادة الثامنة من تلك المعاهدة على انشاء (مجلس اقتصادى) للنهوض باقتصاديات البلدان العربية وتوثيق التعاون فيما بينها في جميع المجالات الاقتصادية لغرض رفع المستوى المعيشي فيها وتوفير الرفاهية لابنائها وقد وقعت اتفاقيات اقتصادية ثنائية عديدة ضمن نطاق جامعة الدول العربية ولكن اهمها كانت (اتفاقية الوحدة الاقتصادية) التي اقرها المجلس الاقتصادى في دورته الرابعه في ٣/حزيران/١٩٥٧ . ولكنها لم تدخل حيز الوجود الا في حزيران عام ١٩٦٢ ووقع عليها منذ ومو خمس دول عربية اعضاء . ولم يجر حتى الآن تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية ، اضافة الى اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول .

ب ـ الصيغة الثانية تتم على مستوى منظمة العمل العربية المنبثقة عن الميثاق العربي للعمل ٠

ان الاجراءات المتعلقة بانتقال الأيدى العاملة المنبثقة عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية تعتبر بمثابة السياسة الاقتصادية للصيغة الأولى ، ويعتبر مجلس الوحدة الاقتصادية المؤسسة المحركة لهذه السياسة ٠

اما في الصيغة الثانية فأن اعمال منظمة العمل العربي هي السياسة الاقتصادية ومنظمة العمل العربية هي المؤسسة المحركة لهذه السياسة ٠

ولكن اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية ، وكون الدول الاعضاء في منظمة العمل العربية ليست جميعها اعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية تجعل هاتين الصيغتين منفصلتين عن بعضهما ٠

تنص المادة الاولى من الفصل الأول لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية على مايلي : " تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساواة ":ـ

١ ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال ٠

٢ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية ٠

٣ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ٠

٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية ٠

٥ ـ حقوق التملك والايصاء والارث ٠

ان الصيغة البديلة في مجال انتقال الأيدى العاملة هي صيغة التعاون الاقتصادى العربي التي يوفرها الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية والتي تجسدت حتى الآن بالاتفاقيات الثلاث التي سبق ذكرها ٠

منطقة الخليج العربي:

تتسم هذه المنطقة بقلة عدد السكان حيث يبلغ سكان الكويت وسكان اتحاد الامارات ودولة عمان حوالي المليوني نسمه . وتعاني هذه الاقطار شح الأيدى العاملة وخاصة اليد الماهرة والفنية ، كما يعزى شح الأيدى العاملة ايضا الى نظرة المواطنين الاصليين فيها المتعالية نحو الاعمال اليدوية والمهنية. وتوجد في هذه الاقطار ظاهرة وجود الاقليات الاجنبية التي تلعب دورا بارزا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فكبار التجار المستوردين والمصدرين واصحاب المخازن والحوانيت ومجهزى الخدمات المختلفة هم من هذه الفئة من السكان ونسبة هذه الفئة هي في ازدياد . ومن اسباب هذه الزيادة نظرة العرب المواطنين الاصليين غير الملائمة والمتعالية نحو الاعمال اليدوية والمهنية مما سهل لغير العرب دخول المنطقة والاستيطان والسيطرة على كثير من النشاطات الاقتصادية . واصبحت منطقة الخليج العربي محط أنظار العالم ومنطقة للهجرة من العالم بالنظر لتوفر فرص الكسب وارتفاع الدخل الذى يحصل عليها العامل فيها . وأغلب الذين يهاجرون الى المنطقة هم من الايرانيين والهنود والباكستانيين والبلوش . ان هذه الاقليات واستمرار الهجرة تهدد بالمزيد من المخاطرة والمضاعفات الوخيمة العواقب سياسيا واقتصاديا .

ويحتل في قمة السلم الاجتماعي في هذه المنطقة العوائل الحاكمة وهي تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية حيث يمارس العديد من افراد هذه الطبقة مختلف الاعمال التجارية والاسهام في الشركات التجارية والصناعية.

ان قلة عدد السكان في هذه المنطقة يظل المشاكل التي تعرقل البناء الاقتصادى والاجتماعي والتي تعاني منها الاقطار المزدحمة بالسكان من جهة ، ومن جهة أخرى فان قلة عدد السكان عامل معوق للتنمية الاقتصادية (١)

---

(١) د . عبدالرحمن الحبيب ، تعاون البلاد العربية في مجالات تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول وامارات الخليج العربي ، منشورات غرفة تجارة بغداد ، تموز ١٩٧٢ صفحه (٦ــ ١١) .

ان دول منطقة الخليج العربي بحاجة ماسة الى اليد العاملة الماهرة والخبرات الفنية والادارية والاجتماعية والاقتصادية . وهذه المنطقة قريبة للهند وايران لوجود المواصلات المائية وهو ما سهل ولا يزال عملية التسلل الى هذه المنطقة فازداد عدد الاجانب فيها . ويجب على جامعة الدول العربية ان تبذل جهودا كبيرة لتوفير اليد العاملة والخبرات التي تحتاجها المنطقة ، وان تقوم بعملية صهر دول الخليج العربي في بوتقتها ، وان تبذل جهدها مع دول هذه المنطقة على تقييد الهجرة غير العربية لدرء الاخطار الناجمة عن هذه الهجرة وان تبحث عن وسائل توثيق الروابط الاخوية العربية معها . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق وضع خطة عربية مشتركة للتعاون مع دول المنطقة في المجالات المذكورة آنفا لدرء الاخطار الأجنبية عنها .(١)

عمال الزراعة في الوطن العربي :

يقدر عدد السكان الزراعيين في الاقطار العربية وفقا لاحصائيات سنة ١٩٧٢ بحوالي ٧٥ مليون نسمه ، وهذا العدد يبلغ نسبة ٦٣٪ من مجموع عدد سكان الدول العربية . الا أن القوة البشرية العاملة في قطاعات الزراعة لاتزيد عن (٢١) مليون نسمه أي حوالي ٢٨٪ من اجمالي عدد السكان الزراعيين .(٢) وهذا يعني ان نسبة ٨٢٪ من السكان الزراعيين لايدخلون في تعداد القوة العاملة في الزراعة مما يدل على ثقل العبء الملقى على كاهل هذه القوة في القيام بمعيشة السكان الزراعيين انفسهم اضافة الى توفير الغذاء لسكان اهل المدن أو الذين يعملون في القطاعات الاخرى .

لقد اغفلت قوانين العمل في بعض الاقطار العربية العامل الزراعي (٣) ، في حين ان له دورا بارزا وهما في تحقيق التنمية الزراعية (٤) ، حيث أن اكثر من ٥٠٪ من

---

(١) نفس المصدر السابق ، صفحه (١٣ ــ ١٧) .

(٢) د . عبد الصاحب العلوان ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار في التنمية الزراعية ، مجلة الاقتصادي التي تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين ، العدد الثالث ، تشرين الأول ١٩٧٦ ، صفحه (٩٤) .

(٣) العامل الزراعي هو العامل المشتغل في ميدان الزراعة بعقد عمل سواء كان العمل بصورة مباشرة (في الأرض) أم بصورة غير مباشرة من خلال استخدام الآلات والمكائن وصيانتها . وهو بهذا التعريف يختلف عن الفلاح الذي لايرتبط بعقد عمل قانوني مع اية جهة . فالفلاح اما ان يكون مستغيدا من قوانين الاصلاح الزراعي ويمتلك الأرض ووسائل الانتاج الأخرى ، أو قد يعمل في اراضي مالكين آخرين كالملاكين الكبار وشبه الاقطاعيين وحينئذ تخضع علاقته معهم للعرف والتقاليد أو بالتعاقد الشخصي .

(٤) النقابة العامة للعمال الزراعيين بالقطر العراقي ، مشاكل عمال الزراعة العرب ، بحث مقدم الى اجتماع الدورة الاولى للجنة الزراعة ، احدى اللجان التابعة لمكتب العمل العربي للفترة ١٠ ــ ١٧ تشرين الثاني / ١٩٧٥ ، الجزائر .

السكان في الوطن العربي هي في الزراعة وان نسبة القوى العاملة في الزراعة هي الغالبة (١) كما يشير الى ذلك الجدولان رقم (٧) و (٨) ، باستثناء اقطار الخليج العربي التي لها اوضاع اقتصادية تختلف عن بقية اقطار الوطن العربي .

لقد اشرنا في صفحات سابقة الى اختلاف اوضاع وظروف الدول العربية اقتصاديا واجتماعيا ، لذلك فهناك اختلاف ايضا في معالجة اوضاع العمال الزراعيين ايضا .

وبصورة عامة يوجد نوعان من التشريعات للعمال الزراعيين العرب :-

١- النوع الاول : تشريعات تعطي العمال الزراعيين ماتعطيه للعمال الآخرين من حقوق وتأمينات اجتماعية كما هو الحال في العراق ومصر وسوريا والجزائر .

٢- النوع الثاني : تشريعات لاتشمل عمال الزراعة الا في حدود ضيقة من امثلتها التشريعات العمالية في ليبيا والكويت ولبنان والسعودية .

لما كانت التأمينات الاجتماعية تعتبر احدى الاسس المهمة للتقدم الاجتماعي فقد شعرت الاقطار العربية بضرورتها للعمال العرب ، فنشأ الاتحاد العربي لعمال الزراعة عام ١٩٦٩ ويضم في عضويته العاملين بالزراعة في الوطن العربي وأشار الى شمول العمال الزراعيين بالتأمينات الاجتماعية وذلك عن طريق التوصيات .

والآن نستعرض تشريعات العمل في بعض الاقطار العربية .

العراق : شرعت حكومة الثورة في العراق قانونا لتقاعد والضمان الاجتماعي المرقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل ويشمل هذا القانون جميع العمال بدون تمييز وهو يضمن مستقبل سلامة وصحة جميع افراد الطبقة العاملة في القطر ، ولذلك فهو يشمل العمال الزراعيين لما لهم من دور بارز في الانتاج الزراعي وتطويره من خلال المؤسسات

---

(١) بالرغم من ان الارقام في الجدولين تقريبية بسبب عدم وفرة مصادر تتوفر فيها معلومات دقيقة وحديثة لدى الباحث ، فأن هذه الارقام تؤكد صحة المعلومات التي وردت عن وضع القوى العاملة في الوطن العربي .

جدول رقم (١٠)

عدد العاملين حسب القطاعات (بالالاف) في الاقطار العربية للسنة التي تتوفر فيها بيانات

البلد	السنة	الزراعة والغابات والصيد	الصناعات الاستراتيجية التحويلية	الصناعات الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات	التمويل والخدمات	انشطة اخرى	مجموع العاملين
الكويت	١٩٧٠	٤	٣٢ر١	٧ر٣	٣٣ر٧	٢٩ر٣	١٢ر٢	١٠٧ر٩	٠ر٨	٢٣٤ر٣
ليبيا	١٩٦٦	١٤٣ر٦	٢٦ر٥	٥ر٦	٣٠ر١	٢٤ر٨	٢١ر٦	٧٧ر٦	٤٦ر٣	٣٨٧ر٧
مصر	١٩٦٩	٣٩٦٤ر٩	٨٩٠ر٧	٥٢ر٧	٣٣٨	٧٩٤ر٣	٣٣٥ر٧	١٦٧٤ر٩	—	٨٠٥١ر٢
المغرب	١٩٧٠	١٨٣٣ر٨	٢٦٦ر٣	٨ر٢	٥٦ر٢	٢٣٨ر٩	٨٠ر١	٣٢٢ر٣	١٠٧ر٨	٢٩٥٢ر٦
الجمهورية العربية اليمنية	١٩٧٠	٢٠٠٠	٨	—	—	٤٠٠	—	٩٢	—	٢٥٠٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	١٩٧٠ (١)	٩ر٠	٨ ر٥	٧ر١	٣ر٠	—	١٠ر١	—	٩ر٠	غ ٠م
الاردن	١٩٦٦	١٣٧ر٨	٣٢ر٧	١ر٦	٤٠ر٢	٣١ر٤	١١ر٩	٥٣ر٥	٧١ر٨	٣٩٠ر١
دولة البحرين	١٩٧١	٤٤	٨ر٤	١ر٧	١٠ر٤	٧ر٧	٧ر٧	١٩ر٥	١ر٠	٥٩ر٦
تونس	١٩٦٦	٤٤٨ر٣	١٠٣ر٦	٣ر٢	٥٩ر٤	٧٣ر٥	٣٨ر٧	٢٢٧ر١	٧٥ر٦	١٠٥٣ر٠
الجزائر	١٩٦٦	١٢٩٣ر٤	١١٥ر٠	٦ر١	٧٣ر١	١٥٢ر٣	٣٢ر٧	٨ر٥	٨٥ر٨	٢٢٨١ر٠
	(١٩٦٩)	(١٩٦٩)	(١٩٦٩)	(١٩٦٩)	(١٩٦٩)		(١٩٦٩)	(١٩٦٩)		
العمان	١٩٦٦	٤١٥٤ر٥	٢٤٠ر٧	—	٣١ر٠	٩٩ر٩	٣١ر٠	٢٢٣ر٢	٦٣ر٧	٤٨٤٤ر٠
سوريا	١٩٦٩ (١٩٦٨)	١٣٠٧ر٨	١٤٥ر٧	٦ ر٨	٦٣ر٨	١٣١ر٦	٤٢ر٤	١٨٦ر٨	١ر٠	١٨٨٥ر٧
العراق	١٩٧٠	١٣٨٥ر٧	١٥٠	١٣	٦٧	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	٢٧٥	٢٥٠٦ر٧
سلطنة عمان	—	غ ٠م	—	—	—	—	—	—	—	—
قطر	—	غ ٠م	—	—	—	—	—	—	—	—
لبنان	—	غ ٠م	—	—	—	—	—	—	—	—
دولة الامارات العربية المتحدة	—	غ ٠م	—	—	—	—	—	—	—	—
المملكة العربية السعودية	—	غ ٠م	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، الادارة الاقتصادية ، الاحصاءات العامة للدول العربية ٩٦١-٩٧١ ، العمل والاجور

جدول (١) ، السكان والقوى العاملة في بعض الأقطار العربيه

القطر	عدد السكان (مليون نسمه)	مجموع القوى العاملة (مليون نسمه)	القوى العاملة في الزراعه	النسبة المئوية من السكان أو القوى العاملة في الزراعه
مصر	اكثر من ٣٧	حوالي ٨	اكثر من ٤ ملايين	اكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة
الأردن	٢ر٥	—	—	٥٣٪ من السكان
الكويت	٠ر٦٥٠	—	—	٥٪ من السكان
تونس	٥ر١	—	—	٦٥٪ من السكان
الجزائر	١٤ر٥	٣ر٥	٢ر٦	٢١٪ من السكان
المغرب	١٥ر٥	٣ر٨	—	٥٠٪ من القوى العامله
ليبيا	أقل من ٢	—	٢٢٠ ألف عامل	٦٠٪ من مجموع السكان
السودان	١٥ر٥	٤	٣	٨٥٪ من مجموع السكان
سوريا	٦ر٥	١ر٨	١ مليون	—
لبنان	٢ر٥	١ر٥	نصف مليون	—
العراق	١١ر٢ *	٣ر٤٩	١ر٨٢	٥٢ر١٪ من مجموع السكان
السعوديه	٧	—	اقل من نصف مليون	—
اليمن	٥ر٥	—	—	٧٥٪ من مجموع السكان

* لعام ١٩٧٥ ، ولم يذكر المصدر والسنة التي تعود اليها البيانات لبقية الاقطار العربية

المصدر: النقابة العامه للعمال الزراعيين في القطر العراقي ، مشاكل عمال الزراعة العرب ، بحث مقدم الى اجتماع الدورة الاولى للجنة الزراعة (احدى اللجان التابعة لمكتب العمل العربي) للفترة ١٠ـ١٧ / تشرين الثاني ـ ١٩٧٥ المنعقدة في الجزائر صفحه (٣ـ٨) ، بحث مطبوع بالالة الكاتبه .

الزراعية الكثيرة في القطر ، حيث تضم (النقابة العامة للزراعيين) اكثر من (٤٥) الف عامل وعاملة . واهم الفروع التي يشملها قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل الفروع التالية :ـ

١ـ فرع الضمان الصحي .

٢ـ فرع اصابات العمل والامراض المهنية

٣ـ فرع ضمان التقاعد .

ويتحمل العمال المضمونين المشمولين بأحكامه مقدار ٥٪ من اجورهم للمساهمة في ميزانية مؤسسة الضمان الاجتماعي ، وتدخل هذه النسبة في حساب فرع ضمان التقاعد . وهذه النسبة هي اقل من نظيرتها في القانونين المصري والسوري . كما ان الاعانات والحقوق التقاعدية والمكافآت التي تدفع بموجب هذا القانون هي اعلى بنسبها من القانونين المصري والسوري ، وكذلك فأن الاخطار والحقوق الواردة فيه هي اشمل واوسع في هذا القانون من القانونين المصري والسوري ايضا (١) . ويجدر أن نشير هنا الى ان القانون العراقي قورن بالقانونين المصري والسوري لانهما من القوانين المتطورة في تشريعاتها مقارنة ببقية البلدان العربية وهما يليان القانون العراقي من حيث السعة والشمول . وقد اخذ المشرع العراقي بنظر الاعتبار مرحلة التحول الاشتراكي التي يمر بها القطر والتي توجب مساهمة الدولة والادارات واصحاب العمل في هذه المرحلة بقدر اكبر من مساهمة العمال في تمويل صندوق الضمان الاجتماعي .

---

(١) النقابة العامة للعمال الزراعيين في القطر العراقي ، عمال الزراعة في الدول العربية والتأمينات الاجتماعية ، بحث مقدم الى لجنة الزراعة احدى اللجان التابعة لمكتب العمل العربي) ، بدورتها الاولى ، الجزائر للفترة ١٠ـ ١٧/ تشرين الثاني / ١٩٧٥ ، صفحه (١٧ ـ ١٨) .

مصـــــر: جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليشـــمل جميع عمال الزراعـــه غير ابحته ، أى الذين يشتغلون بالآلات اميكانيكية وكذلك العمال المرضيين (عمال التراحيل) . واهم فروع التأمينات الاجتماعية في هذا القانون هي :-

١- فرع الضمان الصحي

٢- اصابات العمل والامراض المهنيه

٣- ضمان التقاعـد .

اما في سوريا فأن قانون التأمينات الاجتماعية السورى رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ المعدل يشمل عمال الزراعة الذين يشتغلون بالآلات الميكانيكية ولا يسرى على العاملين بالزراعة من ذوى الصفة الفلاحية البحته . وموال صندوق التأمينات الاجتماعية من الاشتراكات على الوجه التالي :-

١- اصابات العمل بنسبة ٣٪ يدفعها صاحب العمل فقط .

٢- الشيخوخة والعجز والوفاة بنسبة ١٤٪ على اصحاب العمل ونسبة ٧٪ على العمال .

ولا يحتوى القانون السورى المشار اليه اعلاه على فرع الضمان الصحي واحال العناية الصحية والتأمين الصحي الى نصوص قانون العمل النافذ والذى يلـــزم اصحاب العمل والادارات بتقديم العناية الطبية على نفقاتها .

اما في لبنـــان فقد وضع قانون الضمان الاجتماعي موضع التنفيذ في ايلـــول / ١٩٦٣ ونفذ على مراحل وخضع بشكل تدريجي العمال الزراعيون في لبنـــــان للضمان الاجتماعي .

وتسرى التأمينات الاجتماعية كذلك على جميع عمال الزراعة في الجزائر وتونـــس والمغرب . أما في ليبيا تسرى التأمين الاجتماعي على الاشخاص الذين يشـــتغلون في المؤسسات الزراعية التي تقوم بتصنيع منتجاتها كليا او جزئيا . ولم تتطـــرق التشريعات العمالية في الكويت الى ذكر العمال الزراعيين فهم غير مشـــمولين

مصـــــر: جاء القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ليشـــمل جميع عمال الزراعـــه غير البحته ، أى الذين يشتغلون بالآلات الميكانيكية وكذلك العمال المرضيين (عمال التراحيل) . واهم فروع التأمينات الاجتماعية في هذا القانون هي :-

١- فرع الضمان الصحي

٢- اصابات العمل والامراض المهنيه

٣- ضمان التقاعـد .

اما في سوريا فأن قانون التأمينات الاجتماعية السورى رقم (٩٢) لسنة ١٩٥٩ المعدل يشمل عمال الزراعة الذين يشتغلون بالآلات الميكانيكية ولا يسرى على العاملين بالزراعة من ذوى الصفة الفلاحية البحته . وموّل صندوق التأمينات الاجتماعية من الاشتراكات على الوجه التالي :-

١- اصابات العمل بنسبة ٣٪ يدفعها صاحب العمل فقط .

٢- الشيخوخة والعجز والوفاة بنسبة ١٤٪ على اصحاب العمل ونسبة ٧٪ على العمال .

ولا يحتوى القانون السورى المشار اليه اعلاه على فرع الضمان الصحي وأحال العناية الصحية والتأمين الصحي الى نصوص قانون العمل النافذ والذى يلـــزم اصحاب العمل والادارات بتقديم العناية الطبية على نفقاتها .

اما في لبنـــان فقد وضع قانون الضمان الاجتماعي موضع التنفيذ في ايلـــول / ١٩٦٣ ونفذ على مراحل وخضع بشكل تدريجي العمال الزراعيون في لبنـــــان للضمان الاجتماعي .

وتسرى التأمينات الاجتماعية كذلك على جميع عمال الزراعة في الجزائر وتونـــس والمغرب . أما في ليبيا تسرى التأمين الاجتماعي على الاشخاص الذين يشـــتغلون في المؤسسات الزراعية التي تقوم بتصنيع منتجاتها كليا او جزئيا . ولم تتطـــرق التشريعات العمالية في الكويت الى ذكر العمال الزراعيين فهم غير مشـــمولين

بالتأمينـــات الاجتماعيـــة (١) .

اما في اقطار الخليج العربي ، فقد مرّ بنا وضع الطبقة العاملة عموما ويمكن ان نأخذ وضع العمال الزراعيين في الكويت الذى يصلح ان يكون نموذجا لاقطـــار هذه المنطقة وكذلك لتوفر الاحصائيات عنه لدى الباحث اكثر من غيره من اقطـــار هذه المنطقة .

جدول (١٩) ، عدد العاملين في الحيازات الزراعية في الكويت حسب احصاء ٧٢ ــ ١٩٧٣ .

الشـــهر	لحسابهم الخـاص	موظفون	عمـــال دائميون	عمـــال موسميون	المجمـــوع
مايس	١١٦	١٩٠	١٨٩٠	٧٨	٢٢٧٤
يونيو	١١٩	١٧٢	١٩٠٤	٦٦	٢٢٦١
سبتمبر	١٢٥	٢١٢	١٩٥٢	٣٧٧	٢٦٦٦

المصدر ــــ : وزارة الاعلام الكويتيه ، الكتاب السنوى لعام ١٩٧٣ صفحه (٣١٢) .

(١) جاء في مجلة العربي الكويتيه ، العدد (٢١٤) سبتمبر (ايلول) ١٩٧٦ في صفحة (١٢٤) ان في الكويت عددا من النقابات للعمـــال والمستخدمين العاملين في الوزارات والمؤسسات ، واكبر هذه النقابات عددا هي نقابة مستخدمي البلديه تليها نقابة عمال وزارة المواصلات . واذا استثنينا المستخدمين ، فأن عدد العمال في الكويت هو ٩٥ر٩٥٢ عاملا من بينهم ٥٢٠٠ عامل كويتي يمثلون ٤ر٥٪ فقط (احصاء ٧٤/١٩٧٥) والنقابة تعتبر نفسها مسؤولية عن كل العمال في الوزارة أو المؤسسة حتى ولو لم يكونوا اعضاء في النقابة ، ولذلك فأن عدد المنتبين لايعني شيئا . كما ان الاشارة لم ترد الى ذكر العمال الزراعيين .

جدول (١٣)، توزيع عدد العاملين في الحيازات الزراعية في الكويت حسب الجنسيات حسب احصاء ٧٢ـ١٩٧٣.

الشهر	كويتي	غير كويتي	المجموع
مايس	١٢٤	٢١٥٠	٢٢٧٤
يونيو	١٤٧	٢١١٤	٢٢٦١
سبتمبر	١٣٧	٢٥٢٩	٢٦٦٦

المصدر: نفس المصدر السابق صفحه (٣١٢).

وتتوفر في الجداول التالية رقم (١١) ، (١٢) ، (١٣) احصائيات احدث وأدق عن العراق .

جدول رقم (١٤) ، نسبة السكان دون سن ١٢ سنة الى المجموع الكلي للسكان .

السنة	عدد السكان	السكان في سن ٦ـ١١ سنه	النسبة المئوية للفئة ٦ـ ١١ سنه
١٩٦٤	٧ر٧٨٩ر٠٩٦	١ر٢٥٢ر٦٥٥	١٧ر٣
١٩٦٩	٩ر٢٩٣ر٦٣١	١ر٦٢١ر٥٦٦	١٧ر٤
١٩٧٤	١٠ر٧٥٥ر٤٤٢	١ر٨٥٧ر٢٥٩	١٧ر٣

المصدر : د . عبد الرسول جاسم ، البنية الهيكلية للقوى العاملة في القطر العراقي وآلية البطالة ، مجلة ابحوث الاقتصادية والادارية ، العدد الثاني ، السنة الرابعة ، ايلول ١٩٧٦ ، صفحة (١٤) .

جدول رقم (١٥) ، نسبة السكان في سن (١٥ ـ ٤٤) الى المجموع الكلي للسكان .

السنه	عدد السكان	السكان في سن ١٥ـ٤٤ سنه	نسبتهم المئوية %
١٩٦٥	٨ر٠٤٧ر٤١٥	٢ر٩٢٢ر٠١٤	٣٦ر٣
١٩٧٠	٩ر٤٤٠ر٠٠٠	٤ر٢٦٠ر٠٠٠	٤٥ر١
١٩٧٣	١٠ر١٢٧ر٠٩٠	٣ر٩٦٥ر٠٠٠	٣٩ر١

المصدر : نفس المصدر السابق ، صفحه (١٥)

جدول رقم (١٦) ، الأهمية النسبية للعاملين على مستوى قطاعات الاقتصاد القومي للسنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٩ و ١٩٧٤ .

القطاع	١٩٦٤ %	١٩٦٩ %	١٩٧٤ %
الزراعة	٥٥ر٧	٥٦ر٩	٥٦
التعدين والمقالع	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٧
الصناعات التحويلية	٦ر٦	٥ر٨	٦ر٣
الكهرباء والماء والغاز	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٥
البناء والتشييد	٢ر٨	٢ر٧	٢ر٧
التجارة	٥ر٧	٥ر٧	٥ر٨
الخدمات	٢٢ر٧	٢٢ر٢	٢٢ر٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : نفس المصدر السابق صفحه (٢٢) .

جدول (١٧)

عدد السكان في العراق للسنوات ١٩٦٦ — ١٩٨٠.

السنة	عدد السكان (بالالاف)	الذكور	الاناث
١٩٦٦	٨٣٠٨	٤١٨٥	٤١٢٣
١٩٦٧	٨٥٨٠	٤٣٢٢	٤٢٥٨
١٩٦٨	٨٨٦٠	٤٤٦٣	٤٣٩٧
١٩٦٩	٩١٤٩	٤٦٠٨	٤٥٤١
١٩٧٠	٩٤٤٠	٤٧٥٤	٤٦٨٦
١٩٧١	٩٧٥٠	٤٩١٠	٤٨٤٠
١٩٧٢	١٠٠٧٤	٥٠٧٤	٥٠٠٠
١٩٧٣	١٠٤١٣	٥٢٤٤	٥١٦٩
١٩٧٤	١٠٧٦٥	٥٤٢٢	٥٣٤٣
١٩٧٥	١١١٢٤	٥٦٠٣	٥٥٢١
١٩٨٠	١٣٢١٤	٦٦٥٧	٦٥٥٧

المصدر: وزارة التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٤ ، الجدول (٢٠) صفحه (٣٤ — ٣٦).

جدول (١٨)

عدد السكان في العراق حسب البيئة (الريف والحضر)

السنة	الريف			الحضر		
	الذكور	الاناث	المجموع	الذكور	الاناث	المجموع
١٩٦٦	١٩٦٢	١٩٧٩	٣٩٤١	٢٢١٨	٢١٤٤	٤٣٦٢
١٩٦٧	١٩٧٢	١٩٨٤	٣٩٥٦	٢٣٥٠	٢٢٧٤	٤٦٢٤
١٩٦٨	١٩٧٧	١٩٩٠	٣٩٦٧	٢٤٨٦	٢٤٠٧	٤٨٩٣
١٩٦٩	١٩٨٢	١٩٩٥	٣٩٧٧	٢٦٢٦	٢٥٤٦	٥١٧٢
١٩٧٠	١٩٨٧	٢٠٠١	٣٩٨٨	٢٧٦٧	٢٦٨٥	٥٤٥٢
١٩٧١	١٩٩٢	٢٠٠٦	٣٩٩٨	٢٩١٨	٢٨٣٤	٥٧٥٢
١٩٧٢	١٩٩٧	٢٠١١	٤٠٠٨	٣٠٧٧	٢٩٨٩	٦٠٦٦
١٩٧٣	٢٠٠٢	٢٠١٧	٤٠١٩	٣٢٤٢	٣١٥٢	٦٣٩٤
١٩٧٤	٢٠٠٧	٢٠٢٢	٤٠٢٩	٣٤١٥	٣٣٢١	٦٧٣٦
١٩٧٥	٢٠١٢	٢٠٢٨	٤٠٤٠	٣٥٩١	٣٤٩٣	٧٠٨٤
١٩٨٠	٢٠٣٢	٢٠٦٢	٤٠٩٤	٤٦٢٥	٤٤٩٥	٩١٢٠

المصدر: وزارة التخطيط : المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٤ ، الجدول (٢٢) صفحه (٤٠ — ٤٥).

ويلاحظ في النسب المذكورة في الجداول اعلاه ان النسب التي يدخل فيها الفرد في قوة ، وهي دون (١٥) سنة هي اعلى من النسب التي تنص عليها مؤشرات قوة العمل في الدول المتقدمة كما ان نسبة السكان الذين هم في سن العمل العمل من عمر اكثر من (١٥) سنة الى سن (٥٩) سنه هي اقل مما يجب ان تكون عليه .

ايجابيات وسلبيات العمل العربي في مجال تخطيط القوى العاملة

ان الاساليب التي تتبعها منظمة الوحدة الاقتصادية في مجال التكامل الاقتصادى هو اسلوب المشروعات العربية المشتركة . وقد نصت عقود تأسيس معظم هذه المشروعات على انشاء مراكز للتدريب المهني لغرض توفير الكوادر المطلوبة لهذه الصناعات . ان كبر رؤوس اموال هذه الشركات وتوافر الامكانيات المادية لها يتيح انشاء مراكز التدريب المطلوبة ووافق مجلس الوحدة الاقتصادية في دورته الثالثة عشرة على اتفاقيات تنقل الأيدى العاملة بين الدول الاعضاء واتفاقيات المعاملة بالمثل في نظم التأمينات الاجتماعية .

وعندما انعقد مؤتمر العمل العربي الخامس لمنظمة العمل العربية بمدينة الاسكندرية (جمهورية مصر العربية) في الفترة ٦ ـ ١١ / مارس (آذار) ١٩٧٦ انضمت المملكة العربية السعودية الى عضوية منظمة العمل العربية وبذلك ارتفعت عضوية المنظمة الى (١٩) دولة عربية . وفي هذه الدورة تمت الموافقة على عدة امور مهمة (١) :ـ

١ـ اقرت هذه الدورة اتفاقيتي مستويات العمل العربية المعدلة .

٢ـ وضعت الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة .

٣ـ ادراج موضوع الحريات والحقوق النقابية ضمن اعمال الدورة السادسة لمؤتمر العمل العربي (الذى سينعقد في مارس (آذار) ١٩٧٧ وذلك في مرحلة المناقشة الثانية بهدف اقرار اتفاقية عربية خاصة بالحريات والحقوق النقابية .

---

(١) مجلة انباء منظمة العمل العربية ، العدد الثامن (عدد خاص عن الدورة الخامسة لمؤتمر العمل العربي) ، ابريل ـ مايو / ١٩٧٦ .

٤ــ ادراج موضوع الأمن الصناعي والسلامة المهنية ضمن جدول اعمال الـــدورة السادسة لمؤتمر العمل العربي في مرحلة المناقشة الثانية ٠

٥ــ استضافة ليبيا للمركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين والذى أقـــر المؤتمر قيامـــه ٠

ولا زالت الحاجة كبيرة للعمل في مجال التكامل العربي ، اذ ان من اهـــم اهداف منظمة العمل العربية هو العمل على توحيد التشريعات العربية في هـــذا المجال ، انطلاقا على طريق الوحدة العربية الشاملة ٠

ان الحاجة لا زالت كبيرة للعمل على المستوى القومي حيث يجب وضـــــع ستراتيجية عربية شاملة لتنمية القوى العاملة٠ واهم المقترحات التي طرحت فـي هذا المجال هو انشاء بنك عربي للثروة البشـــرية يقوم بالأمور التالية :ــ

١ــ تبادل الخبرات فيما بين الدول العربية ومنع التكرار والازدواجية في مجـــال تنمية القوى العاملة ٠

٢ــ تبادل الآراء في كل مايتصل بالموارد البشرية وابحاثها والعمل على الحد من استنزاف هجرة الخبرات العربية الى الخارج ٠

٣ــ مراجعة نظم التعليم والتدريب في الدول العربية على ضوء احتياجات خـــطط التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية ، وترجمتها في شكل خطط مرحلية للتنمية ٠

٤ــ انشاء وزارة القوى العاملة على المستوى القومي لاعداد الكوادر المطلوبة للخطة القومية الشاملة وذلك في مرحلة متقدمة من مراحل تطور تخطيط القوى العاملة٠

٥ــ واهم خطوة يجب الاقدام عليها هو التخطيط الدقيق للعرض والطلب للعمالة المطلوبة كما ونوعا على القوى القطرى والقومي ، ذلك لأن تخطيط القـــوى العاملة يعني التوفيق بين تخطيط الطلب وتخطيط العرض ، أى اجمالي العمالة المطلوبة ، وتوزيعاتها على المهن المختلفة والمهارات داخل كل مهنة واللازمة لتحقيق اهداف انتاجية معينة في فترات زمنية مختلفة ٠ ويمكن ان نذكر بعـــض الاجراءات المهمة الخاصة بتخطيط الطلب والعرض ٠

بعض الاجراءات الخاصة بتخطيط الطلب: وذلك على المستويين القطرى والقومي :ـ

١ـ عمل حصر شامل ودقيق لكل عمل ، ودرجة المهارة بكل منها .

٢ـ عمل حصر شامل ودقيق لوضع العمالة الحالي لكل وحدة أو مؤسسة اقتصادية كما ونوعا .

٣ـ درجة التطور التكنولوجي المطلوبة وتحديد الاثار التي تتركها على نوع العمالة المطلوبة .

٤ـ ضرورة وجود (أو ايجاد) معايير أداء نمطية norma يتم وضعها بصورة علمية بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحديد انتاجية العمل للاعمال المختلفة .

٥ـ تحديد طرق تقدير الحجم المطلوب من العمل كما ونوعا .

بعض الاجراءات الخاصة بتخطيط العرض: وذلك على المستويين القطرى والقومي ايضا

١ـ اجراء حصر شامل للتعليم من حيث عدد المدارس والفصول والطلاب الذين يمكن استيعابهم في المرحلة الحاضرة .

٢ـ اجراء حصر شامل لامكانيات التعليمية الموجودة في المعاهد الفنية المتخصصة

٣ـ تحديد عرض العمالة الذي وفقا للحصر الشامل اعلاه في (١) و (٢) .

٤ـ مقارنة العرض الاجمالي للعمل مع الطلب الاجمالي عليه ، والطلب الاجمالي في هذه الحالة يمثل احتياجات الدول العربية .

٥ـ اعادة رسم سياسات التدريب والتأهيل والتنمية على المستوى القومي ، وسياسات التعليم العام والجامعي والفني على ضوء هذه المقارنة.(١)

وبصورة عامة يمكن القول ان الكثير من العمل ينتظر الانجاز لأن ماتحققه هو ضئيل في مجال تخطيط القوى العاملة ، كما ظهر من خلال هذا البحث .

---

(١) اعتمد الباحث في موضوع العرض والطلب للقوى العاملة على اعداد مختلفة من مجلة العمل العربية التي تصدرها منظمة العمل العربية.

يضاف الى ذلك ان هناك مواضيع مهمة لم تتطرق لها مؤتمرات العمل العربي التي عقدتها منظمة العمل العربية ، بينما اصبحت هذه برامج في تخطيط القوى العاملة في البلدان الاشتراكية (١) . ومن اهم هذه المواضيع :—

١— الأسس التي يتم بموجبها حساب انتاجية العمل (أو نورمات العمل) .

٢— الأسس التي يتم بموجبها حساب نمو انتاجية العمل .

٣— طرق تخطيط نمو انتاجية العمل .

٤— طرق تحسين تنظيم العمل Improvement of Labor Organization

---

(١) استرشد الباحث في هذا المجال بطرق تخطيط القوى العاملة في الاتحاد السوفيتي من المصدر التالي :

Planning Manpower in the soviet Union, Socialism today Series, Progress Publishers, Moscow, First Printing, I975.

ترجمة عن الروسية الى الانكليزية فيكور شربوفتش

Vechor-Shcherbovich

النتائج والتوصيات

ان اهم النتائج التي توصل اليها البحث ، وكذلك التوصيات التي تستند الى هذه النتائج هي :—

أولا : بلغ نفوس سكان الوطن العربي في عام ١٩٧٥ اكثر من ١٤٢ مليونا نسمة ، وسوف يبلغ تعداده ١٨٤ مليونا في عام ١٩٨٥ ، وحوالي (٢٧٠) مليونا في عام ٢٠٠٠ ميلاديه ، ولكن توزيعه ليس متوازنا في الكثافة . فبعض اقطاره مزدحمة بالسكان والبعض الاخر قليل الكثافة السكانية ، مما يستدعي ضرورة فسح المجال امام العمال العرب في الانتقال من قطر لاخر ، خاصة القوى العاملة في الزراعة لانهم يشكلون اكبر نسبة من القوى العاملة العربية عموما .

ثانيا : ان عدد السكان الزراعيين يشكل النسبة الغالبة من مجموع سكان الدول العربية اذ يبلغ حوالي ٦٣٪ ، بينما تبلغ القوة البشرية العاملة في قطاعات الزراعة نسبة لاتزيد عن ٢٨٪ من عدد السكان الزراعيين . وهذا يعني ان نسبة ٨٢٪ من عدد السكان الزراعيين لايدخلون في تعداد القوة العاملة في الزراعة ، مما يدل على ثقل العبء الملقى على كاهل الطبقات المنتجة في الزراعة للقيام بمعيشتهم اضافة الى توفير الغذاء لسكان أهل المدن .

ثالثا : ويتميز سكان الوطن العربي بأن نسبة الذين تقل اعمارهم عن سن العمل (أي عن ١٥ عاما) تبلغ حوالي ٤٥٪ بينما هي في الدول المتقدمة اقل من ذلك بكثير في الدول المتقدمة اذ تبلغ حوالي ٢٨٪ ، وحتى في الدول النامية الاخرى اذ تبلغ فيها حوالي ٤١٪ .

اما نسبة الافراد في سن العمل فهي لاتزيد عن ٥٢٪ مقابل ٦٤٪ في الدول المتقدمة .

اما نسبة المساهمين في النشاط الاقتصادي في الاقطار العربية مجتمعة فهي ٢٦٪ فقط من مجموع السكان مقارنة بنسبة ٤٥٪ في الدول المتقدمة .

رابعا : أما دور المرأة العربية في النشاط الاقتصادي فهو ضئيل جدا حتى بالنسبة للبلدان النامية ، اذ تبلغ نسبة النساء المساهمات في النشاط الاقتصادي في الدول العربية ٥٪ فقط مقابل ٢٨٪ في الدول المتقدمة و ٣٣٪ في الدول النامية الاخرى .

خامسا : ان الاقطار العربية تتفاوت من حيث المشكلة السكانية ، فهناك شح في الايدي العاملة كما هو الحال في اقطار الخليج العربي وليبيا ، وهناك اقطار مستوردة للايدي العاملة وذوي الكفاءات بالرغم من انها لا تشكو قلة السكان كما هو الحال في الجزائر مثلا والتي تعتبر سوقا لتصدير العمال غير المهره .

ولكن يمكن الاستنتاج انه لا يوجد شح في الايدي العاملة على مستوى الوطن العربي ، بل على العكس تنتشر ظاهرة البطالة السافرة والمقنعة ، وهي دليل قوي على عدم الاستخدام الامثل لهذا العنصر ، لان الطلب على العمال في اغلب الاقطار العربية اكبر من حجم القوى العاملة فيها بسبب وجود الافاق الواسعة للتطور الاقتصادي في هذه البلدان .

ان مشكلة التوزيع غير المتوازن للسكان ومشكلة شح الايدي العاملة في عين الوقت الذي تشكو فيه البلدان العربية من البطالة السافرة والمقنعة لا يمكن حلها قطريا بل عن طريق التخطيط العلمي بواسطة منظمة العمل العربية وتنفيذ اتفاقيات تنقل الايدي العاملة العربية على المستوى القومي . وتعتبر تجربة العراق في اسكان عوائل فلاحية مصرية في مشروع الوحدة العراقي تجربة رائدة في هذا المجال تنفيذا لسياسة عربية قومية تبناها العراق في مجال انتقال الايدي العاملة العربية .

سادسا : ان خريجي الجامعات في الدول المتقدمة بلغ ١٠٪ من مجموع السكان في عام ١٩٧٠ ، وسيرتفع الى ٢٠٪ في عام ٢٠٠٠ ميلاديه . بينما بلغت النسبة في الوطن العربي ٠٫٢٪ في عام ١٩٧٠ . فاذا اريد للوطن العربي ان يصل في عام ٢٠٠٠ الى مستوى الدول المتقدمة الذي وصلت اليه في عام ١٩٧٠ فسيحتاج العرب الذين سيبلغ نفوسهم عام ٢٠٠٠ حوالي ٢٧٠ مليون نسمة الى ٢٧ مليون من خريجي الجامعات بينما تبلغ عددهم في عام ١٩٧٥ (وللفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٥)

اكثر بقليل من نصف مليون خريج اذا سار التعليم الجامعي بنفس الوتيرة وتسبة النمو. وهذا معناه زيادة الخريجين الى اكثر من اربعين ضعفا (باضافة ٢٦ مليون خريج آخرين) وزيادة النوعية التربوية المطلوبة الى اكثر من عشرين ضعفا . وهذا يتطلب تطوير وتحسين مستوى التعليم والتدريب ، كما يتطلب التحول السريع والشامل للنظام التربوى والتعليمي في الوطن العربي ، وهو أمر يحتاج الى فترة زمنية قدّرها الخبراء بخمس سنوات على الاقل من البحث والتخطيط لوضع الاسس المادئلة لنظام تربـــوى ، اجتماعي شـامل وفعال .

سابعا : ان انتقال الايدى العاملة العربية بين بلدان الوطن العربي ترجع الى مستويات المعيشة بين هذه البلدان اكثر مما هي سياسة تنموية تهدف الى دعم التكامل الاقتصادى العربي . ان صيغة التعاون الاقتصادى العربي التي يوفرهـــا الميثاق العربي للعمل ، ودستور منظمة العمل العربية تجسدت حتى الآن بثلاث اتفاقيات هي :—

١— الاتفاقيـــة العربية للمستويات الاساسية للتأمينات الاجتماعية .

٢— الاتفاقية العربية للمعاملة بالمثل في نظم التأمينات الاجتماعية .

٣— الاتفاقية العربية (المعدلة) بشأن تنقل الايدى العاملة العربية فـــي الدول الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

وتشكل هذه الاتفاقيات الثلاث الاطار العملي القائم حاليا للتعاون العربي في مجال انتقال الايدى العاملة بين الاقطار العربية .

ان غرض اتفاقية المستويات الاساسية هو التقريب بين الحد الادنى للاجـر الحقيقي بين الاقطار العربية ، لان الخدمات الاجتماعية وتشريعات العمل تختلـف من قطر عربي لآخر ، ولكن ان هدف منظمة العمل العربية هو توحيد تشريعـــات العمل في الدول العربية كخطوة مهمة على طريق التكامل الاقتصادى العـــربي . اذ يتم الآن عن طريق التوصيات بالنظر لاختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وعدم وجود نصوص ملزمة في الاتفاقيـــة .

ان اتفاقية تنقل الايدى العاملة العربية لازالت اطارا تنظيميا لاجراءات ادارية وهي لاتستند على اسس نظرية اقتصادية أو منطلقات تنموية تهدف برمجة تنقل الايدى العاملة العربية وفق معايير محددة تهدف الى رفع مستوى الانتاج للقوى العاملة ورفع مستوى معيشة العامل العربي ٠

ثامنا: أغفلت قوانين العمل في بعض الاقطار العربية العامل الزراعي الا في حدود ضيقة جدا كما في ليبيا والكويت والسعودية ، بينما شملت هذه التشريعات العامل الزراعي فاعطته حقوقا وتأمينات اجتماعية كما هو الحال في سوريا ومصر والجزائر ولكن لايسرى على العمال الزراعيين من ذوى الصفة الفلاحية الصرفة كما هو الحال في سوريا ومصر (حيث يسرى في مصر مثلا على عمال الزراعة غير البحتة وهم الذين يشتغلون بالالات الميكانيكية وعمال التراحيل "المعرضيين") ، اما في العراق فهو يشمل جميع العمال بدون تمييز حيث اعطى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل جميع الحقوق للعمال الزراعيين لما لهم من دور بارز في الانتاج الزراعي ٠

ان على منظمة العمل العربية ان تقوم بوضع نظام موحد للتأمينات الاجتماعية لجميع العمال الزراعيين العرب ، وان تعمل على تطبيقه ليتمتع بمزايا النسبة الغالبة من القوى العاملة العربية وهي القوى العاملة في الزراعة ، لكي تدفع هذه الدول بعجلة التطور لقواها المنتجة ٠

تاسعا: لم تحدد لحد الآن ستراتيجية عربية شاملة لتنمية القوى العاملة على المستوى القومي ٠ واهم مايمكن ان يقترح في هذا المجال هو:

أ ـ انشاء وزارة القوى العاملة العربية تناط بها واجبات مهمة كاعداد الكوادر المطلوبة لخطط التنمية القومية ، والتخطيط الدقيق للعرض والطلب للقوى العاملة ٠

ب ـ مراجعة نظم التعليم والتدريب في الدول العربية على ضوء احتياجات خطط التنمية الاجتماعية الشاملة ، وترجمتها بشكل خطط مرحلية للتنمية ٠

جـ — تبادل الخبرات والآراء بين الدول العربية في كل مايتصل بالموارد البشـــرية ومنع التكرار والازدواجية في المعاهد والابحاث العلمية في مجال القوى العاملة .

د — التعاون على اتخاذ الاجراءات التي تحول دون استنزاف الخبرات العربية الى الخارج .

عاشـــرا: ان منظمة العمل العربية لم تبحث في مؤتمراتها مسائل جوهرية في تخطيط القـوى العاملة ، وهي مسائل اخذت بها الدول المتقدمة من اهمها :—

أ — وضع أسس ومعايير يتم بموجبها قيـاس وحـدات انتاجية العمل أو نورمات العمل .

ب — وضع أسس يتم بموجبها قياس نمو انتاجية العمل .

جـ — تحديد طرق التخطيط لنمو انتاجية العمل .

د — تحديد طرق تحسين تنظيم العمل .

المراجع العربية

١ــ د ٠ محمد بشار كباره ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي في مجال انتقال الأيدي العاملة ووجوب تطويرها ، بحث مقدم الى المؤتمر السادس لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقد في الرباط (المغرب) حزيران ١ ــ ٣ / ١٩٧٦ ، بحث مطبوع بالالة الناتبه ٠

٢ــ حامد جاسم المختار ، تخطيط القوى العاملة ، مجلة الصناعي لاتحاد الصناعات العراقي ، العددان ٣ و ٤ ، السنة العاشرة ، تموز ــ كانون الاول ، ١٩٦٩ ٠

٣ــ د ٠ يونس التكريتي ، بحث في مقدمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربية ، العدد ١١ ــ ١٢ شباط (فبراير ــ مارس) ، السنة الثانية ١٩٧٦ ٠

٤ــ د ٠ انطوان زحلان ، تنمية الموارد البشرية كمحور للتكامل العربي ، مجلة دراسات عربية ، العدد (٦) ، السنة (١٢) ، نيسان (ابريل) ، ١٩٧٦ ٠

٥ــ د ٠ عبد الرحمن الحبيب ، تعاون البلاد العربية في مجالات تطوير العلاقات الاقتصادية مع دول وامارات الخليج العربي ، منشورات غرفة تجارة بغداد ، تموز ١٩٧٢ ٠

٦ــ د ٠ عبد الصاحب حسن العلوان ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار في التنمية الزراعية ، مجلة الاقتصادي التي تصدرها جمعية الاقتصاديين العراقيين ، تشرين الاول (اوكتوبر) ١٩٧٦ ٠

٧ــ المركز الديموغرافي في القاهرة ، مقاييس ديموغرافية ونمو السكان في بعض الاقطار العربية ، القاهرة ١٩٧٠ ٠

٨ــ النقابة العامة للعمال الزراعيين في القطر العراقي ، مشاكل عمال الزراعة العرب ، بحث مقدم الى اجتماع الدورة الاولى للجنة الزراعة (احدى اللجان التابعة لمكتب العمل العربي) للفترة ١٠ ــ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) / ١٩٧٥ ، الجزائر ٠

٩— الامانة العلمة لجامعة الدول العربيه ، الادارة الاقتصادية ، الاحصاءات العامة للدول العربية ١٩٦١ — ١٩٧١ : ٢ العمل والأجور .

١٠— النقابة العامة للعمال الزراعيين في القطر العراقي ، عمال الزراعة في الدول العربية والتأمينات الاجتماعية ، بحث مقدم الى اجتماع الدورة الأولى للجنة الزراعة (احدى اللجان التابعة للمكتب العمل العربي) للفترة ١٠— ١٧/ تشرين الثاني /١٩٧٥ المنعقدة في الجزائر .

١١— وزارة الاعلام الكويتيه ، الكتاب السنوى لعام ١٩٧٣ .

١٢— مجلة العربي الكويتيه ، العدد (٢١٤) سبتمبر (ايلول) ، ١٩٧٦ .

١٣— اعداد مختلفة من مجلة العمل العربية التي تصدرها منظمة العمل العربية .

١٤— مجلة أنباء منظمة العمل العربية ، اعداد مختلفة .

١٥— وزارة التخطيط العراقيه ، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٤ .

English References المراجع الانكليزية

(I) Planning Manpower in the soviet union, S ocialism Today Series, Progress Publishers, Moscow, First Printing, I975. Vechor- Shcherbovich

(2) International Center for Agricultural Education, 9th International Coarse on Vocational Education and Teaching in Agriculture, Main Seminar, Zollikofen, Switzerland, August I3-30, I974.

(3) FAO Production Yearbook-Vol.26,1972, Rome, Italy..

الجمهوريـة التونسيـة

اتحـــاد
المهندسين الزراعيين التونسيين

الارشـــاد والاعـــلام الفلاحـي
ودوره في التنميـة الريفيـة

بقلم المهندس : **شعلالـة محمد**

مـارس 1977

الارشـــاد الفـــلاحـي ودوره في التنميـــة الريفيـــة

I خاصيـــات الوسط الريفـــي

II ما هو نشـر الثقافـــة الفلا حيـــة

أ — ما هو محتوى الرسالـة الخاصة بنشر التوعيـــة

ب — طرق نشر التوعيـة الفلا حيـــة

ت — الاذاعـة والتلفـــزة والنشـرات الفلا حيـــة في البلاد التونسيـة

III التوعيـة الفلا حيـــة بالبـلا د التونسيـــة

IV الارشـــاد الفلا حـي عامل هام في التنميـة الريفيـــة

الارشـــاد الفلاحي ودوره في التنميـــة الريفيـــة

I خاصيـــات الوسط الريفـــي

الريف والمدينـة وسطان مختلفان لذلك اختلف اهل الريف عن اهل المدينـة في كثيـــر من المظاهر الثقافة، والاجتماعية ، والاقتصاديـة، والنفسيـــة .
كما يتميز الريفي بالاكتفاء الذاتي من موارد ارضه سواء كانت نباتيـــة او حيوانيـــة .
وقد عاش الفلاحون في حياة اقتصادية مغلقة عن المحيط الاقتصادي الفلاحي حتى اصبح رجل الريف يتفتح عن حياة جديـــدة سواء عنـه .

— تسويق منتوجاته او عند اقتناء حاجاته وهذه الصفات ترتم الفلاح عن التعلق بارضـــه .

— والريفي يتميز عن العامل او مستغل الارض. فمستغل الارض هو الذي يستثمرها لمدة معينة والارض بالنسبة له راس مال .
اما العامل هو الذي يعمل بصفة وقتية . ففي هذه الحالة يكون الريفي متميزا عنهما ، لانـه يملك الارض بصفة دائمة وتكون مورده الوحيـــد في الحيـــاة .
ان تمسك الفلاح بتقاليده العميقة الاثر . لذا وجب على المرشد الفلاحي ان يسعـــى الى ادراك عقلية الفلاح ومستواه الذهني ليتسنى له الحوار معه لاقناعه و توعيتـــه قصد تغيير الحالة الراهنة . اي تغيير الوضع، وبالتالي السلوك والنظـــرة الى الامـــور .

هذا ويمكن القول ان سلوك الفلاح يعد عائقا لكل عمل يقصد منه التوعيـــة والارشاد . على انه في امكان المرشد الفلاحي التغلب على الصعوبات مهما كانـــت، اذ هو سعى الى تفهم عقلية الفلاح وجعل هذا الاخير قادرا على فهمه هو بالـــذات. وبذلك يمكن للمرشد الفلاحي النجاح في القيام بمهمته على اساس الحوار والثقة المتبادلـة .

II ما هو نشـــر الثقافـــة الفلاحيـــة

اذا نحن اقتصرنا على ظاهر اللفظ، امكن لنا ان نعرف التوعية الفلاحيـــة كما فعل Paul Robert بانه عمل يقصد منه جعل جملة من المعلومات العلميـــة والتقنية في متناول اي قارئ غير مختصـــر .
ويرى J.Rostand ان من معاني نشر الثقافة الفلاحية فيه معنى التحرر، وبذلك يصبـــح نشر الثقافة الفلاحية عملا يرمي الى تيسير وتوضيح المعلومات والاشغال التطبيقية حتـــى تصبح في متناول الجميـــع .

اما السيد "قصيب" المسؤول التونسي سابقا بمصلحة الاعلام بوزارة الفلاحـــة، قد اخذ عن احد زملائه التعريف التالي للفظ نشر الثقافة الفلاحية حيث قال :

ان التوعية الفلاحية هي اداة لاعادة المستوى المهني والتقني للفلاحين خاصة وللمزارعين عامة، حتى يتسنى للباحثين والمجربين بالمخبر او على عين المكان التحاور معهم والافضاء اليهم .

ان مؤسسة (F.A.O) التابعة للامم المتحدة والمعروفة بنجاعتها ، عرفت هي الاخرى بمعنى التوعية الفلاحية بانها عمل تثقيفي خارج عن نطاق المدرسة، يهدف الى تكوين المزارعين (وعائلاتهم) والوصول بهم الى استخدام الطرق الموصلة الى تحسين الانتاج والاستثمار والحفاظ على البذور الممتازة وازدهار التجارة في كل من ميادين الزراعة وتربية المواشي .

كما ان من اهداف التوعية الفلاحية ليس هو نشر العلم واستخدام الطرق الكفيلة بتحسين الانتاج كما ذكر فحسب ولكنه على وجه الخصوص تغيير نظرة الفلاح بكيفية تسمح له تحسين نشاطه الفلاحي ، وبالتالي تحسين مجرى حياته اليومية في كنف اسرته ، وبعبارة اخرى سعيه الحثيث الى تحقيق حياة افضل . وبذلك يصبح نشر التوعية الفلاحية عملا تثقيفيا خارجا عن نطاق المدرسة وتقاليدها وقيودها .

ولا يضفي ان فعل ثقف معناها الوصول بشخص ما من حالة الى حالة اخرى، اي بعبارة اخرى تغيير الشخص نفسه وتبديل وجهة نظره تبديلا كاملا .

وهكذا يلتقي نشر التوعية والثقافة في تغيير سلوك الشخص. ويشمل هذا التغيير بالنسبة للفلاح طرق الانتاج والاستثمار، والحفاظ على اديم الارض من الانجراف والحيوان من الاندثار، والتعرف على الطرق الكفيلة باعطاء المنتوجات الفلاحية المكانة اللائقة بها ليقع الاقبال عليها وتسويقها وبالجملة فلا بد في تغيير عقلية الفلاح حتى يطمح الى حياة افضل في كنف الازدهار والعمل المثمر في مجتمع سليم .

أ = ما هو محتوى الرسالة الخاصة بنشر التوعية ؟

ان نشر الرسالة الخاصة بنشر التوعية يكون ناجعا عندما يشعر الفلاح بالحاجة الى المعرفة . ولا يمكن ان نعرف مدى هذه الحاجة الا اذا كانت لنا دراية كافية بالوسط الريفي الذي نريد التاثير عليه ، ذلك ان سلوك الفلاحين واعمالهم متاثرة الى حد بعيد بالعادات والتقاليد المحلية وبما هو سائد في ذلك الوسط من اعتقادات وعقلية يتميز بها ، وبوجه عام بما هو شائع في اوضاع وجدت منذ زمن طويل في ذلك الوسط وبالطرق المعروفة لديه في استغلال الارض مما يجعلنا قادرين على ان نحكم على مدى قابلية الفلاحين للاستفادة من طرق تعمل مصالح تعميم الثقافة الفلاحية على نشرها في جمهرة الفلاحين

بعد هذه المرحلة التمهيدية التي تكتسي اهمية بالغة، تاتي مرحلة نشر الرسالة نفسها التي تكون في اتجاه عمودي اي في مصالح وزارة الفلاحة الى الوسط الريفي وطرق عمله .

ان مرحلة الاعلام هذه مفيدة جدا لمراقبة عملية ما هي في حالة انجاز (او ما يسمى بترجيع الاعلام) (او بالاعلام المتجه في اسفل الى ما فوق) .وهي بوجه عام كل الدلائل التي يمكن اعتمادها سواء كانت مباشرة او غير مباشرة، في ابلاغ الرسالة المتعلقة بنشر التوعية الفلاحية وتعميمها ، ومعرفة مدى بلوغ الرسالة وكيف يتقبلها الطرف المقابل (اي الفلاح) من حيث الفهم والتاويل .

../..

هب ان رسالة اعلام فلاحي تتجه من نقطة (أ) الى (ب)، وتشتمل على بلاغات و منشورات، ومعلومات وتوجيهات فلاحية مختلفة كالتحريف بنقط بيع الاسمدة، وبيان احسن الطرق الخاصة بالتطعيم او التلقيح ((ما يسمى بتونس "بالتلقيم"، وحماية المزروعات من النباتات الطفيلية الخ . . .).

وهكذا فان الاعلام الذي يكون في اتجاه معاكس (اي من (ب) الى (أ) يمكن اعتباره تنبيها للاعلام الاول ومن الضروري لمراقبة جدوى هذا الاعلام وفاعليته النظر في ظروف عمل الفلاحين وفي ما لديهم من تجارب، مع اخذ اقتراحاتهم بعين الاعتبار.

بقي الان ان ننظر في الاعلام الذي يسير افقيا وهو غالبا ما يكون عبارة عن تدخلات بعض المصالح لدى مصالح اخرى، ولا غاية من وراء ذلك سوى تحسين الزراعة والرفع من شانها.

على ان رسالة الاعلام الهادف الى التوعية ونشر الثقافة الفلاحية لا يمكن ان يكون الهدف منها تبليغ المعلومات فحسب، بل لا بد ان يكون الغرض منها اثارة الاهتمام بكيفية تجعل الفلاحين يتحمسون لتجريب المفاهيم الجديدة والاقبال على كل عمل يتسم بالتجديد وذلك بصفة تلقائية وعن اقتناع.

وهذا التشجيع يندرج في باب "تعميم التوعية" ويلتقي بعمل من الاهمية بمكان يمكن ان نطلق عليه لفظ : "تحريك السواكن "(Notiration) : اي دغدغة مشاعر الشخص الذي يهمنا امره، واثارة اهتمامه حتى تتولد فيه روح المبادرة وتشحذ ارادته، فيريد ويسعى بوازع من نفسه الى تغيير الاوضاع. وقد قال J.Dourthe في هذا الصدد ما معناه :
"لا يمكنك ان تتدرج في سلم الرقي الا اذا اردت ذلك ووطنت النفس على تغيير وضعيتك مؤمن بضرورة تغييره " وهذه الارادة ضرب من التحمس الواعي الذي يكون له احمد الاثر في طريق التطلع والارتقاء.

هذا ولا يجوز ان تترقب من المزارع ان يستعمل طرقا جديدة في الزراعة ما دام قصير النظر، محدود الافق. ولا يمكن له والحالة هذه ان تلج باب التجديد الا بدافع قوي من الوعي يجعله يقبل في ايمان واقتناع على التقنيات الجديدة.

قال الرئيس Senghor في شهر مارس 1963 امام مجلس الامة "اريد ان انبهكم الى امر اعتبره في رايي اكبر عائق في طريق التنمية. وهو لا يمت بصلة الى الميدان المالي والنقدي، ولا الى ميدان العلم والتقنية، لكن الى ميدان علم النفس الاجتماعي اقرب".

ان الارادة الواعية هي بعبارة اوضح توسيع الافاق والمطامح البشرية. وهي بهذا الاعتبار التوفيق بين اهداف التوعية الفلاحية ومطامح الفلاح. فبعد شحذ العزائم وتقوية الارادة، يعمد المرشد الفلاحي الى نشر المعرفة والتصرف السليم (savoir faire) وهما عمليتان مختلفتان عن بعضهما ولكنهما متكاملتين، ولا بد ان ياخذ كل منهما حظه بصفة عادلة عند نشر التوعية، اذ ان المعلومات وحدها لا تكفي اذا هي لم تشفع بالتطبيق والعمل الجدي، وفي هذا المجال تتعدد الطرق وتتنوع لتبليغ المعلومات وتطبيقها.

ب = طرق نشر التوعية الفلاحية

اذا كان محتوى الاعلام لا يتغير، فكيفية تقديمه تتغير هي الاخرى. لذا وجب اختيار احسن الطرق البيداغوجية عند الاتصال بالغير للحوار معه. ولا شك ان هذه الطريقة بالذات تتوقف هي نفسها على محتوى ما سيقع تبليغه وعلى الشخص الذي سيقع الافضاء اليه والتحاور معه.

. . / . .

صنف Pierre Cyhantran في كتابه بعنوان : التوعية الفلاحية بافريقيا وبمدغشقر (Madagascar) طرق التوعية الى صنفين :

1 — تصنيفا له علاقة بالمستمع ومستواه الذهني وقيمته الشخصية

— الطرق الفردية
— طرق الفرق والمجموعات (groupe) .
— الطرق الجماعية (عندما يكون توجيه الخطاب الى الحي او القرية)
— الطرق الخاصة بالجمهور

2 — تصنيفا له علاقة بالغايات التي نريد تحقيقها على ضوء علم النفس الاجتماعي ، ويشمل :

— طرق الدفع التشجيع على العمل
— طرق الاعلام
— طرق التكوين والحث على اعمال الراي
— طرق تحريك السواكن وفتح الابصار على المحيط
— طرق التدريب على العمل المهني
— طرق المتابعة (suivi)

ويبدو ان التصنيف او التقسيم الاول ادق اكثر وضوحا او قل هو اقرب الى المنطق الرياضي في التصنيف الثاني .

ان الطرق الفردية وطرق الفرق والمجموعات تعتمد الاتصال المباشر، وجها لوجه . وهي ان بدت اكثر جدوى (لانها مبدئيا تعتمد الاقناع) ولانها تشمل عددا محدودا من الفلاحين المعنيين بالامر، فهي محدودة الفاعلية حيث انه لا يمكن ان يكون لمفعولها ما للاتصال بالجمهور من بليغ الاثر في تعميم الفائدة . ولا يخفى ان هذه الوسائل الاعلامية الجماهيرية يمكن ان تتمثل في نشرات اخبارية، ومطبوعات، وجرائد ، ورسائل ، ومنشورات، ومعارض، واعلانات، واشرطة سينمائية، وصور فوتوغرافية يقع ارسالها على الشاشة، وخصوصا تلك الوسائل السمعية والبصرية التي تعتمد الاذاعة والتلفزة .

ت : الاذاعة والتلفزة والنشرات الفلاحية

ان ظهور الراديو والتلفزة في الربع الاول من هذا القرن، ثم ظهور التلفزة كان لها اعظم الاثر، خصوصا عندما نراها تفرض وجودها بوسائلها السحرية في الاعلام والتثقيف والتوعية على اوسع نطاق . وفي الحقيقة ان ما تتسم به هذه الوسائل السمعية والبصرية من تاثير على المستمعين والنظارة تاثيرا ايجابيا كاملا او جزئيا لهو تاثير في الواقع يتماشى وطبيعة البشر الميال الى بذل اقل مجهود ممكن .

ولا يخفى ما للاذاعة كوسيلة للاعلام المنطوق، وللتلفزة كوسيلة تعتمد الصورة للاعلام والتثقيف من بالغ الاثر على الجماهير في مختلف الاوساط باقتحامها المنازل دون ان تكون القراءة شرطا مسبقا لفهم اعلام مكتوب .

وهكذا يتمنى لجمهور لا يستهان ان يجد في الاذاعة والتلفزة وسيلة مثيرة لاهتمامه مالكة عليه حسه ومشاعره ، مركزة طاقاته على موضوع معين ، لا يمكن له ان يتخلى عنه مهما بذل من جهد . ويقول Alfred Savary في هذا الصدد : "الناس بالاطلاع والوعي احرار ، وبدون ذلك هم عبيد ".

ان تاثير الاذاعة يفوق الى حد بعيد تاثير الصحافة والتلفزة خصوصا في الاوساط الريفية وفي بلدان العالم الثالث . ويمكن اعتبار جهاز الراديو ، الرفيق الامين والصديق المخلص الذي يمكن معاشرته . فالمستمع اليه يتمكن من ذلك في كل وقت ، اذ لا يخفى ان حصص الاذاعة متوفرة كامل اليوم . ولكل راغب ان يستمع اليها متى اراد ذلك ، حتى وهو في كل مكان وكان مشتغلا بعمل آخر : بالمطبخ ، وعند سياقة السيارة ، او عند القيام بالعمل بالضيعة كما ان الاذاعة من اعظم وسائل الاعلام قدرة على الاتصال بالجماهير وفي وقت قصير .

ان استعمال اجهزة الراديو لاذاعة النشريات الفلاحية الخاصة باثمان المنتوجات او للاعلام عن نشاطات مصالح نشر التوعية الفلاحية ، او عن مواعيد الاجتماعات ، او الزيارات ، مفيد جدا سواء كان ذلك بالنسبة للمنتج او للمستهلك . الاذاعة الى جانب ذلك ، كبقية وسائل الاعلام الجماعية لها محاسنها ولها امكاناتها المحدودة .

المحاسن :

— في امكان اجهزة الاذاعة باكبر عدد من الناس وبسرعة فائقة اكثر من اي وسيلة اعلام اخرى
— هي مؤهلة لاذاعة المعلومات المفيدة والمتاكدة بثمن مناسب نسبيا
— هي في متناول جميع الناس ، دون قيد او شرط يتعلق بالمستوى الثقافي
— هي تثير الاهتمام بالنسبة لوسائل الاعلام الخاصة بنشر التوعية

الحدود :

1 — تقتصر الاذاعة على الكلام . وهي بذلك تتسم بنقص واضح حيث تعوزها الصورة المعبرة
2 — ان الاعلام الاذاعي محدود من الناحية الزمنية ، اذ لا يمكن الاستماع الى نشرية ما مرة ثانية لمزيد من التثبت او لاستيعاب المعلومات وهضمها .
3 — ان الحصص الاذاعية التثقيفية او المطبوعة بطابع الجد (كالحصص الاذاعية المخصصة لنشر الوعي والثقافة الفلاحية) لا يكون لها ما توجوه لها من نجاح مؤمل بسبب مزاحمة برامج المنوعات لها بصفة تجعلها قليلة الجدوى .

كيف نتصور اذاعة ناجحة في نشر الوعي الفلاحي ؟

من البديهي ان تكون هناك اذاعات ناجحة واخرى فاشلة ان من المعلوم ان كل شيء نسبي وان لا وجود لشيء الا بالنسبة لشيء آخر يقابله تماما . فلا يمكن ان نقول ان هذا شيء ممتاز الا اذا كان لدينا ما يقابله اي انه رديء .

هذا ولا نشك لحظة في وجود مراجع يمكن بواسطتها تسليط حكم مركز على هذه الحصة الاذاعية او تلك

.. / ..

— جرت العادة ان يقع افتتاح كل حصة اذاعية، سواء كانت تتعلق بنشر التوعية الفلاحية او غيرها من الحصص، بنغمات موسيقية معينة الغرض منها التمهيد للحصة الاذاعية ووضع السامع في جو يسمح له بلا نتباه الى ما سيلقى على مسمعه . وهي الى جانب ذلك تطبع الحصة بطابع خاص، فيكفي الاستماع الى النغمات الموسيقية لمعرفة عنوان الحصة والاستعداد لها نفسانيا .

اما فيما يتعلق بالمظهر العام للحصة الاذاعية، فمن المستحسن ان يقع فيها تشريك صوتين لا صوت واحد ، وذلك لئلا تترك للمستمع فرصة للكلل و الملـــل .

كثيرا ما نسمع بعض المذيعين يستعمل لغة معقدة او هي فصيحة الى حد الحذلقـــة او قل ان اللغة المستعملة هي اقرب الى لغة الكتاب منها الى لغة التخاطب. ولا شك ان لغة كهذه لا تكون ميسورة ولا يمكن ان يفهمها فلاح بسيط بسهولـــة .

كما اننا اذا اردنا النجاح في مهمتنا ، وجب الا نغرق المستمعين في بحر من النصائح و التوجيهات التي لا طائل تحتها والتي لا شك في ان مآلها الزوال والنسيان بمجرد انتهاء الحصة الاذاعيـــة .

لذا كان من الضروري ان نسعى الى تنظيم البرنامج الاذاعي على اساس التبويب والترتيب المسبق حتى تكون كل الاعمال والمبادرات مدروسة لتحاشي الارتجال . على ان الارتجال لازم احيانا لضمان نجاح حصة اذاعية ممتازة، بشرط ان نستعمل لذلك مذكرات تكون قد اعددناها لهذا الغرض.

وعلى المذيع ان يكون صادق اللهجة يخيل الينا دون ان نراه انه باسم الثغر، مشرق الوجه ، وبذلك نكون قد ايقنا ان المستمعين يشعرون بالراحة عند الاستماع الى الحصة الاذاعية فتحصل الفائدة .

التلفزة = تفسر وتبين كيفيـــة العمل من الناحية التطبيقيـــة

تمتاز التلفزة بكونها تستجيب الى ادراك حسي مضعف =

— الســـــماع والرؤيـــــا

وهي بذلك تفوق الاذاعة، وتتعداها فتصبح من احدث وسائل نشر التوعية والتثقيف الفلاحي ، وهي بذلك اكثر انتشارا في الاوساط الريفية . واذا اضفنا الى ذلك امكانات الاقمـــار الصناعية امكن لنا القول بان للتلفزة آفاق واسعة قلما تتوفر لغيرها من وسائل الاعـــــلام .

ومن مزايا التلفزة انه يخيل للناظر انه يتقابل وجها لوجه مع المذيع وانه يشعر بمدى مشاركته في البرنامج ، تلك المشاركة التي تبدو فعلية، ناهيك انه يشعر بان هذه المشاركـــة يمكن ان تتعدى احيانا الحضور على عين المكان ، ذلك ان بعض اللقطات الخاصة بالتطبيق تبدو للناظر للشاشة الصغيرة اوضح بكثير مما لو كان حاضرا بنفسه في الواقع .

كما ان التوضيحات التي تسير ببطء تبين بوضوح اهم التطورات والمراحل بالنسبة لنقطة ما في التعليم .

كما ان المحاسن والحدود بالنسبة للتلفزة في ميدان التوعية الفلاحية يمكن ان تكـــون على النحو التالـــــي :

../..

المحاسـن :

— التلفزة هي وسيلة لا علا م جمهرة الناس تتصف بانها اقرب ما يكون من المفهوم الـذي يعتمد الا تصال المباشر . وان عنصر المشا هدة فيها يزيد من غير شك في نجاعة عنصر السمـع . وهكذا يصبح العنصران (السمعي والبصري) اعظم كسب للتلفزة .

— للتلفزة القدرة على اختصار المراحل في بضعة د قائق مما يتطلب عاد ة وقتا كثيـرا

— كما ان لها القدرة ايضا على التجسيم واعتماد المحسوس في التعليم ، وعلى جلب الا نتباد وتيسير الحفظ باستعمال الذاكرة . اضف الى ذلك ما تمتاز به من اقناع .

الحـدود :

— لا تزال التلفزة وسيلة محتشمة بالريف ، في حين انها اصبح لها ضلع كبير في نشر الحضارة بين سكان المـدن .

وخلا فا للا ذاعة ، فان التلفزة لا تسمح لجمهور ها ان يشاهدوا البرامج التلفزية ويشتغل في الوقت نفسه بنشاطات اخرى .

— ان سوء استعمال بعض الوثائق التوضيحية التي لم نحسن اختيارها قد يكون له اسوأ اثر في تحويل الا نتباه الموجه نحو تحقيقات تثقيفية هي سائرة سيرا طبيعيا على لسان المذيع .

— واخيرا وان ثمن " التلفاز " مرتفع نسبيا ، ولا يمكن لكثير من الناس ان يتحصلوا عليه .

اين يكمن النجاح في اذاعة حصة تلفزية تحت عنوان : التوعية الفلاحيـة ؟

ان اول ما يمكن ان نعيبه على التلفزة هو ان من بين مسؤوليها و منتجي برامجـها من يتخذ منها وسيلة لا شباع نهم بعض من يحبون الكلا م للكلا م لا غير .

وقد يلجأ بعضهم الى تبرير ذلك الهذر بكونه وسيلة للا قناع او الحوار حول مائـدة مستديرة . والواقع ان التلفزة بصفتها وسيلة اذاعية بصرية اكثر منها سمعية ، فهي لا تتماشى مع الحوار او البرامج الا ذاعية التي تعتمد الكلا م ، ذلك ان هذه البرامج اكثر تلا ؤما مع الا ذاعـة ، وهي بهذا الا عتبار كثيرة الا قلا ق الى حد بعيد بالنسبة للنظارة . لذا وجب ان تكون الندوات التي يدعى فيها المسؤولون في الفلا حـة او الا عوان ذوو الا ختصاص متسمة بالوضوح والا يجـاز بعيدة عن الحشو والا عادات المضجرة غير المستساغة .

كما ان البرامج المشتملة على لقطات او اشرطة سينمائية اخذت بالا ستيديوهات ، كثيـرا ما تسبب جوا ثقيلا و منهكا لدى النظارة الذين يبحثون دائما عن المناظر المتجددة قصد الفرار من المحلا ت المغلقة . لذا كانت اللقطات و المناظر الماخوذة على عين المكان اجدى فضلا عن كونها توفر نسبة عالية في نجاح البرامج التلفزيـة .

على انه لا يجوز ان ننسى عنصر التسلية في كل برنامج تلفزي حتى ولو كانت الحصـة قصيرة جدا ، ذلك انها بدعوى توفير بضع د قائق ، تخشى ضياع عدد لا يستهان به من النظارة . فتقديم اغنية مواتية للموضوع المطروق ، ليس عديم الفائدة بل هو مرغوب فيه الى حد بعيد .

. . / . .

ومما هو جدير بالملاحظة ان نشر التوعية الفلاحية تكون ناجحة اذا كنا قد هيأنا له الاطار الطبيعي عند القيام بتجربة ما . وليكن ما نقوله موضحا لما قد يكون فيه ليس على النظارة، وبعبارة اخرى علينا ان نزيح القناع عن الجوانب المبهمة في الصورة وان يكون على اساس الافصاح والنطق الواضح السليم .

اضف الى ذلك الحد من عدد الممثلين الذين يكون حضورهم غير ضروري (figurants) والاقتصار في ذلك على اثنين او ثلاثة حتى لا يتشتت ذهن المتفرج . ومن المستحسن ايضا ان يظهر المذيع على الشاشة الصغيرة اذ لا يعقل ان نسمع صوت شخص يتكلم دون ان نرى وجهه . وقد يعسر في هذه الحالة التوفيق بين صوت المذيع ووجه يتصوره كل من النظارة حسبما يسمح له به خياله .

وعلى منتجي البرامج التلفزية ان يقرؤوا حسابا لمستوى المشاهدين الذهني وان يراعوا قدرتهم على الفهم والادراك ليتسنى بذلك فخاطبتهم وتبليغهم ما نريد الافضاء به اليهم .

III التوعية الفلاحية بالبلاد التونسية

قبل ان نتحدث عن نشر التوعية الفلاحية بالبلاد التونسية، اري ان ابرز قبل كل شيء هيئة الارض والمناخ وان اعطي صورة عن الاقتصاد في تونس، وعن الحالة الديموغرافية والاجتماعية . ونكون بذلك قد اعطينا ما قامت به منظمة (D.V.A) حقها كاملا ويكون حكمنا عادلا .

المميزات الجغرافية والاجتماعية

المميزات الجغرافية :

تحتل البلاد التونسية مكانة ستراتيجية ممتازة بين بلدان البحر الابيض المتوسط، ولكن المناخ فيها قد ينقص من قيمة هذه الميزة .
ويمكن ان نقسم البلاد التونسية الى اربع مناطق

— الشمال : وهو يشتمل على اراضي خصبة، تتنوع فيها الزراعات الكبرى (intensive) و الواسعة النطاق (extensives) .

— الوسط : وهو اكثر المناطق فقرا من الناحية الزراعية . وقد نجد بها اراضي مختصة بزراعة الحبوب، واخرى بالاشجار المثمرة .

— الساحل : وهو موطن الزيتونة (صفاقس والنفيضة . .) الى جانب زراعة الخضروات (وتسمى الخضر في تونس) (سوسة) والزراعات الكبرى لكن في مساحات صغيرة .

— الجنوب : ويتميز عن بقية المناطق بواحاته المنبثة في الصحراء والمشهورة بنخيلها وتمرها (دقلة النور بالجريد) وبخضرواتها التي اشتهر بها منذ عهد غير بعيد .

المميزات الاقتصادية :

تكاد تكون النشاطات الصناعية والسياحية زهيدة في حد ذاتها اذا ماقيست بالنشاطات الفلاحية بالبلاد التونسية والتي تعد المورد الاساسي بالنسبة للاقتصاد التونسي ناهيك ان نصف الاراضي بتونس مزروعة (200 81 كلم 2 تقريبا) وهي تشتمل على :

../..

1) — اراض قابلة للحراثة وصالحة اما لزراعة الحبوب، او لزراعة الخضروات، او لغراسة الاشجار المثمرة .

2) — غابـــات

3) — غـــدران nappes

4) — طـــرقات

على ان الاراضي الصالحة للحراثة تعد اكثر اهمية من غيرها وتمسح 3.320 000 هكتـــار .

الانظمـــة الزراعيـــة :

القطاع الخـــاص : 1.400.000 هكتار

الاحباس العمومية والخاصـــة : 1.600.000 هكتار

الاراضـــي المشتركـــة : 3.100.000 هكتار

مساحات ليس لها قيمة فلاحية تذكـــر : 2.000.000 هكتار

وتشمل الممتلكات الخاصة بوجه عام الاراضي المسجلة .اما الضيعات الكبرى فهي تقع غالبا في الشمال الشرقي من البلاد (وهي مختصة بالحبوب) وفي جهة صفاقس. اما منطقة الساحل فهي تشتمل على مساحات صغيرة قابلة للاستثمـــار .

ومن الجدير بالملاحظة ان قلة تملك المساحات الشاسعة في حين ان جل المواطنين لا يملكون سوى مساحات محـــدودة .

٪ 13ر7 يملكون ٪ 39ر4 من الاراضي
٪ 49ر9 يملكون ٪ 7ر3 من الاراضي

و نذكر هنا ان ما يوفره المنتوج الفلاحي و منتوج الصيد البحري في نطـــاق الانتاج القومي ما زال غير كاف حتى ان البلاد التونسيـــة التي قد تعتبر في البـــلاد الفلاحية المرموقة تجد نفسها في حاجة الى استيراد بعض المنتجات الفلاحية الخام كالقمح مثلا .

المميـزات الادارية واحصاء السكـــان :

ان ما تتسم به البلاد من نقص في الانتاج الفلاحي لا يرجع في الواقع الى اسباب طبيعية وجغرافية لها علاقة بالمناخ وطبيعة الارض فحسب بل يرجع ذلك في نفس الوقـــت الى اسباب انسانية والى عقلية متاصلة .

فمن جهة نرى ان الفلاحة بقيت بيد الاميين ، اولئك الذين يتذكرون لكل جـــديد ولا يقبلون باي حال من الاحوال ان تتغير الاحوال فهم راضون بما كتب لهم، قانعون بما يملكون . وهل يرجى من اناس هذه عقليتهم ان تكون فيهم روح المبادرة والخلق والابتكار .

ومن جهة اخرى فالمؤسسات باختلاف انواعها هي بمثابة حجر عثرة في سبيلـــهم . فالحكومة والادارة والمندوبيات الجهوية هي الفاظ ومسميات تجعلهم يغطون على انفســـهم حتى يكونوا في مامن من المسؤولين .

والادارة في نظرهم تبدو تارة كانها تريد ان تستغلهم او تغتصب ارضهم، لذا وجب التحذر منها، وطورا كانها ملاك الرحمة ياتي ليمنحهم الخيرات ويقدم لهم الهدايا ليخفف آلامهم ويفرج كربتهم، دون ان يطالبهم في مقابل ذلك باي مجهود يذكر.

ولكل هذه الاسباب وجب على الادارة ان يكون لديها اعوان اكفاء، قارون وموزعون توزيعا محكما، وعلى الادارة ان تتحاشى قدر الامكان التقاليد الادارية (Bureaucratie) في الفلاحة.

بعض المعطيات المرقمة فيما يتعلق باحصاء السكان :

تبعا لاحصاءات شهر ماي 1966، تبين ان 50 % من السكان العاملين هم ممن يشتغلون بالفلاحة. ولكن هذه النسبة الممتازة تفقد اهميتها بمفعول الجهل والتقدم في السن.

التقدم في السن :

ان السكان الذين يشتغلون بالفلاحة متقدمون في السن اكثر من غيرهم ممن ينتمون الى قطاعات اخرى. ومن الملاحظ ان التقدم في السن يقع بصفة تدريجية نتيجة النزوح من القرية الى المدينة.

انتشار الاميية :

ان نسبة الاميين كبيرة جدا وهي تبلغ مقدار (80%) وليس هناك الا قدر " 10 من الفلاحين المختصين.

ويعد ذلك من اسباب انخفاض الانتاج الفلاحي. لذا يتحتم بذل مجهودات جبارة لنشر التوعية الفلاحية على اوسع نطاق للخروج من هذا المازق وتلافي هذا الوضع الخطير.

تنظيم قسم التوعية الفلاحية بالجمهورية التونسية :

يتصل قسم التوعية الفلاحية بوزارة الفلاحة اتصالا متينا وهو راجع بالنظر الى ادارة الانتاج الفلاحي. وقد اتخذت هذه الاخيرة ابعادا واسعة.
ففي كل ولاية من ولايات الجمهورية تهتم المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتكوين لجنة خاصة بنشر التوعية الفلاحية. كما ان دواوين اخرى (كديوان مجردة والمناطق السقوية) تقوم بنفس المهمة.

../..

تنظيم اجهزة نشر التوعية الفلاحية

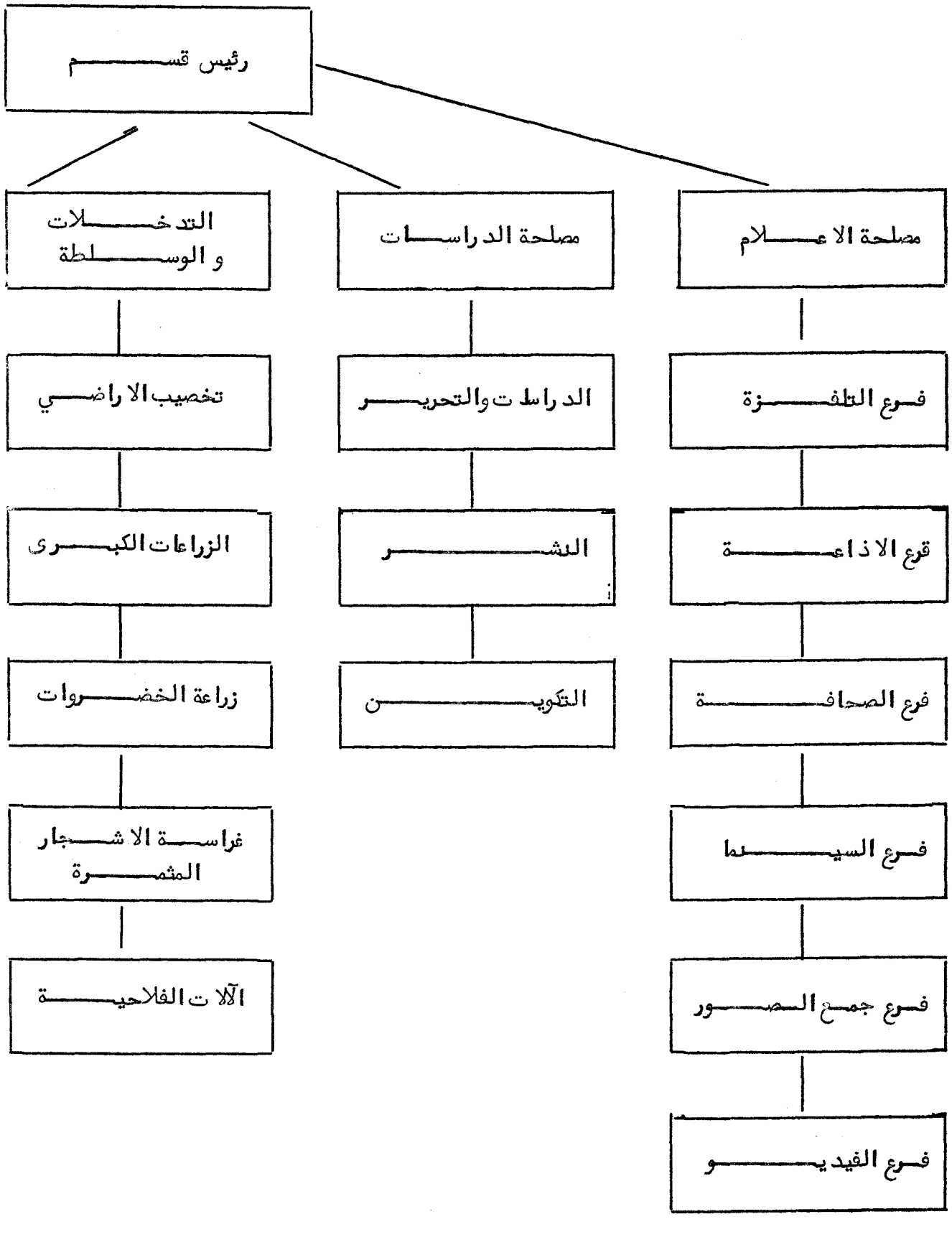

ان دور التوعية الفلاحية يتمثل في توجيه الفلاح ، وفي تحسين التكنولوجيـــة الفلاحيـــة . وهي تهتم بتيسير مهمة الفلاح في القيام بعمله . وهي بذلك تؤدي رسالتـــها من الناحيـــة التكنولوجيـــة .

و تعتبر التوعية الفلاحية وسيلة من وسائل تحسين الانتاج . وبما ان الفلاحـــة هي من اهم القطاعات بالبلاد التونسيـــة ، فقد حظيت التوعية الفلاحيـــة باهتمام كبيـــر .

لذلك نرى ان كل مصلحة من المصالح المختلفة المشار اليها تعتني بجانب من جوانب هذا الموضوع الذي يمكن ترتيبه كما يلي :

مصلحـــة التدخـــلات او الوساطـــة :

ان الغاية من هذه المصلحة هو التدخل مباشرة على العين لمساعدة وتنشيـــط المصالح الجهوية للتوعيـــة الفلاحيـــة .

مصلحـــة الدراســـات :

ومهمتها تتمثل في جمع الوثائق التكنولوجية لنشر التوعية الفلاحية ولمساعدة الفلاح . وهذه الوثائق هي من قبيل المذكرات والاعلانـــات .

مصلحـــة الاعـــلام :

و تعتني هذه المصلحة بموضوع الدراسة المتمثل في نشر التوعيـــة الفلاحيـــة عن طريق الاذاعـــة والتلفـــزة ، والسعي في استعمال وسائل التبليغ استعمالا حسنا عند اعـــلام الفلاحين ومدهم بالمعلومات اللازمة الخاصة باستعمال تقنية جديدة ، او لتنبيههم الى الاخطار التي تهدد محصولاتهـــم .

ونظرا لاهمية هذه المصلحة فيكون من المفيد القاء نظرة فاحصة على كل فرع من فروعها .

فـــرع الصحافـــة :

يهتم هذا الفرع بنشر المقالات في صحيفة من الصحف اليومية التي تنشر المعلومـــات الواردة عليها من الوزارة ومن مختلف المصالح الفلاحية .

فـــرع السينـــما :

وهو يعد الافلام والصور الفوتوغرافية القابلة للارسال (diapositives) التي تتعلق بمختلف الزراعات وبتربية الماشيـــة .

فـــرع الاذاعـــة :

ينظم حصصا اذاعية يومية واسبوعية تبحث المواضيع وتذيع البلاغات دون تطـــويل . ويقع تخصيص حصص اذاعية خاصة في المناسبات (كتخصيص حصة تتناول بالبحث جهة من الجهات)

.. / ..

فـــرع التلفزة : وهي تنظم حصة تلفزية اسبوعية ذات 30 دقيقة

وسائـــل الاعـــلام بالبلاد التونسيـــــة

اذا تحدثنا عن وسائل الاعلام قلنا انها دراسة وسائل التبليغ والاتصال بجمهور الشعـــب بالبـــلاد التونســـية .

الصحافـــة المكتوبـــة :

لدينا اربع صحف بالبلاد التونسية : اثنتين باللغة العربية واثنتين باللغة الفرنسية وهذه الصحف الاربع تكون الصحافة بتونـــس. وبقدر السحب (tirage) بـ 90 000 نسخة .

السينمـــــا :

عدد القاعات يبلغ 109 منها 33 بالعاصمة وضواحيها . وتستوعب كل هذه القاعات

الـــــراديو :

نظرا لحجمه وثمنه ، فاننا نستطيع ان نقول ان جهاز الراديو متوفر في كل اسرة .
ففي سنة 1972 بلغ عدد الاجهزة 193.877 غير ان العدد الحقيقي قد يفوق هذا الرقم .

التلفـــزة :

هي من احدث وسائل التبليغ بالبلاد التونسيـــة ويرجع وجود التلفزة الى سنـــة 1966 حيث بلغ عدد الاجهـزة 3000 جهاز . وفي سنة 1969 بلغ (47.830) اي بارتفاع كبير . وبما ان امتلاك التلفزة هو عنوان التمدن فقد بلغ عدد الاجهزة بالعاصمة وحدهـــا اكثر من نصف المجموع العام اي (26 231 جهازا) بينما نلاحظ ان عدد الاجهزة بالقـــرى والارياف ذات المؤهلات الفلاحية متوفر بصفة غير مرموقة .

ففي عام 1972 ⟵ 109.000 جهاز
اي بما يقدر بـ 8 اجهزة لكل 100 ساكن

واذا قارنا هذا النسب بتقديرات منظمة اليونسكو (UNESCO) اكقدر ادنى (10 نسخ من صحيفة، خمسة اجهزة راديو، جهازا تلفزة، وقعتان للسينما لكل 100 ساكن)، امكن لنا استخلاص ان جهاز الراديو والتلفزة وحدهما في وسعهما تحقيق هذا القدر الادنى ، في جمهـــور ذي هواية سمعية وبصريـــــة .

اذا عرفنا محتوى ما يذاع عن طريق الراديو او التلفزة : شكله .وكيفية تقديمه والغايـــة منه (كالاعلام او التكوين او الترفيه الخ ..) . والوقت المخصص لاذاعتـــها ، والجمـــــهور المعني بالامر، امكن لنا الحكم لما يذاع او عليه .

لذا سنتولى تقديم كل برنامج مذاع على حدة وسناخذ بعين الاعتبار ظروف كـــــل حصـــة .

ففي الفقرة الاولى سنعطي بعض البيانات الخاصة بالنشرات الاذاعية والتلفزيـــة، ثم نقـــدم تحليلا يتعلق بجمهور المستمعين والنظارة. ان هذه الدراسة ستعكس نتيجة بحث وقع القيـام به لدى سبعين فلاحـــا.

البرامج الفلاحيـــة المذاعة عن طريق الراديو والتلفـــزة :

راينا في الفقرة الثانية من الجزء الثاني ان ما وقع اعداده من برامج من قبل فرع الراديو (بمصلحة الاعلام) تحت مراقبة ادارة نشر التوعية الفلاحية ينقسم الى ثلاثة انواع :

— نشرات يومية
— نشرات اسبوعية
— نشرات خاصة

وبما ان هذا النوع الاخير لا يقدم بانتظام، راينا من المفيد ان نلغيه تماما. على ان الاذاعـــة تذيع نوعا آخر من النشرات الفلاحية لا تراقبه مصالح ادارة نشر التوعية الفلاحيـــة.
وهي اذاعات اذاعات اسبوعية يقع بثها كل سبت. وعلى كل فعلينا ان نفرق بين ثلاثة برامج مختلفة سواء من حيث المحتوى او الشكل، او التوقيت.

— برامج يومية
— برامج اسبوعية كل يوم اربعاء
— برامج اسبوعية كل يوم سبت

اما البرنامج التلفزي فستقع دراسته في القسم الـــرابع.

البرامـــج الفلاحيـــة في خطواتـــها الاولى
==========

اذا نحن لم نقم وزنا للبرامج الاسبوعية التي يرجع عهدها الى سنة 1945، فانـــه يمكن ان نقول ان نشر التوعية الفلاحية عن طريق الراديو بدأ في شهر فيفري من عام 1967.

وقد كثر الكلام قبل هذا التاريخ عن الصناعة التونسيـــة وعن الانتاج الصناعـــي التونســـي. غير ان هذا الوهم سرعان ما ولى ادراجه، فقد ادرك المسؤولون ان البـــلاد التونسيـــة هي بلاد فلاحية قبل كل شيء، وانه كان يجب الاهتمام بصفة جدية بقطـــاع الفلاحة حتى نصل الى الاكتفاء الذاتي الذي كنا ولا نزال في حاجة الى تحقيقه، حتى نضمن في مرحلة ثانية تصدير المنتوجات الفلاحية بصفة مرموقة. وقد كانت الفرصة اذ ذاك لتشغيـــل خريجي المدارس الفلاحيـــة، وهم كثيرون، وذوو مستويات مختلفة :
مهندسون، مهندسون مساعدون، اعوان فنيون الخ . . .

وهكذا تكونت فكرة ترمي الى الاعتناء بالفلاحة والدفع بها الى الامام حتى يتحســـن الانتاج اكثر فاكثر. ومن ذلك الوقت، بدأت التحسينات الادارية تظهر في افق وزارة الفلاحة. فمن بين الهياكل الجديدة نذكر بالخصوص "ادارة الانتاج الفلاحي" التي تشمل ثلاثـــة اقسام بارزة :

— قسم نشر التوعية الفلاحيـــة
— قسم الانتاج الحيواني
— قسم الانتاج النباتي

../..

وقد قام القسم الاول من جملة ما قام به من اعمال بث برنامج " الارض والفلاح " على اجهزة الاثير . وكانت مدة هذه الحصة الاذاعية خمس عشرة دقيقة . وكانت الغاية من هذا البرنامج تبديل عقلية الفلاحين في القرى والارياف فيما يتعلق بالفلاحة على اساس تعصر الفلاحة واستعمال احدث الاساليب العلمية الحديثة .

وفي سنة 1968، اثر سبر للاراء وبايعاز من المسؤولين، تشجع منتجو البرنامج فمددوا الحصة الاذاعية واضافوا اليها خمس عشرة دقيقة اخرى. وبذلك اصبحت ذات ثلاثين دقيقة . وهي تنقسم الى ثلاثة اجزاء :

— التمهيد للموضوع
— صميم الموضوع
— اغنية
— سؤال وجواب

فقرى المذيع يلقي سؤالا الى احد المهندسين الذين وقع استدعاؤهم في صميم الموضوع . وهو بمثابة اشغال تطبيقية تتعلق باصل الموضوع .

وفي مرحلة ثانية، أقحم منتجو البرنامج تحويرا يتعلق بشكل القسم الثاني من البرنامج، وذلك قصد الاتصال مباشرة بالفلاح .
وقد أظهرت التجربة ان التسجيلات بالاوستديو (Studio) اصبحت غير كافية مما أدى الى الاتصال المباشر بالفلاحين واستجوابهم حول ما يستعملونه من طرق في عملهم وحول حالتهم الراهنة . واثر ذلك ياتي دور احد الاختصاصيين في الموضوع، لابداء رأيه، بعد الاستماع اليهم، وتصويب نقط الضعف، ان وجدت .

وفي بداية سنة 1971 اقترحت ادارة الاذاعة والتلفزة التونسية تحويرا جديدا يتعلق بشكل البرنامج الذي اتخذ طابع مجلة مصورة تطرق مواضيع مختلفة (magazine) وتتعدى موضوع الفلاحة لتتصل بجمهور اوفر عددا . وهكذا أضيف الى البرنامج عنوان آخر تحت اسم : بوزارة الفلاحة القصد منه اذاعة نشرات اخبارية وبلاغات صادرة عن الوزارة . وقد اتضح بعد مدة ان نفس النشرات والبلاغات تعاد في الجريدة الناطقة . وهكذا اختفى هذا البرنامج عن الانظار .

البرنامج الاذاعي اليومي :

حول الفلاحة ونشر التوعية الفلاحية

كان يطلق على البرنامج الاذاعي اليومي حول الفلاحة ونشر التوعية الفلاحية في اوائل سنة 1968 اسم : " اليكم ايها الفلاحون " ونظرا لما ابدته ادارة نشر التوعية الفلاحية من تحفظات في خصوص هذه التسمية، فقد وقع تعويض هذا العنوان بعنوان آخر يحمل اسم : " التوعية " للدلالة على ما تقوم به ادارة نشر التوعية الفلاحية من مشاركة فعالة في اعداد الاشغال الاساسية التي هي بمثابة العمود الفقري لهذا البرنامج الاذاعي وقد اطلق على هذا البرنامج تسمية جديدة هي : " فلاحة وتوعية " .

وكما يدل عليه اسمه، فان البرنامج توجيهي بحت، يذاع يوميا، وفيه نداء الى الفلاحين يدعوهم الى الاستعداد لاعمالهم اليومية .

../..

وكان موعده الساعة الثانية عشرة اي عند منتصف النهار . ونظرا الى ان جل الفلاحين لا يتمكنون من متابعة هذا البرنامج والمواظبة عليه ، وذلك تبعا لما وقع القيام به من سبر للآراء، فقد وقع استبدال موعد البرنامج بموعد آخر في وقت مبكر . وبالفعل ، فقد وقع العمل بمقتضى الاقتراح الجديد منذ سنوات واصبحنا نستمع الى هذا البرنامج الصباحي في النطاق القومي على الساعة السادسة واربعين دقيقة وقد صرح من وقع استجوابهم من الفلاحين على طريق مصالح ادارة التوعية الفلاحية انه برنامج مفيد وناجح لما اشتمل عليه من مواضيع قيمة . وقد قمنا من جهتنا باعداد بعض الانشطة حول البرامج الفلاحية الاذاعية والتلفزية . وسنبين بدقة فيما بعد نتيجة هذا الاستجواب. على انه يمكن ان نذكر بصفة عابرة ان من بيني السبعين فلاحا الذين وقع استجوابهم، صرح سبعة وثلاثون منهم انهم يفضلون هذا البرنامج اليومي على برامج يوم الاربعاء ويوم السبت

البرنامج من حيث الشكل والاخراج :

يتميز تقديم البرنامج بصورة خاصة توحي بمحتواه حيث ان اصوات الحيوانات تمتزج باصوات العصافير .

اما شكل البرنامج العام فهو يمتاز بالبساطة وهو عبارة عن مجموعة من النصائح و التوجيهات وقع ترتيبها بصفة منطقية ومحكمة تذاع على لسان محمد النوري عبيد مقدم هذا البرنامج منذ سنين .

البرنامج المتلفزي :

ان نشر التوعية الفلاحية عن طريق التلفزة يرجع عهده الى خريف 1970 في الوقت الذي عرفت فيه تونس القمح المكسيكي . وللتعريف بهذا القمح ، واعطائه القيمة التي يستحقها ، وقع اللجوء الى الصورة . وتجدر الملاحظة ان هذا البرنامج تحسن فيما بعد تحسنا ملحوظا .

../..

جمهور المستمعيـــن والبرامـج الاذاعيـــة الفلاحيـــــة

نتائـــج تحقيـــق مرقـــم

==========

قام بعض المسؤولين بعملية سبر الاراء حول الارشاد الفلاحي فاستخلص ما يلي :

يمكن ان نقول ان سبعين فلاحا فحسب ممن وقع استجوابهم عدد محدود جدا من ناحيـــة الكم، وهو رقم لا يمكن اعتماده عند القيام بتحقيق ما . ولو ان هؤلاء الفلاحين السبعين هم في حالة واحدة ولهم عقلية واحدة ومستوى اجتماعي واحـــد .

ويتمثل التحقيق في حملة من الاسئلة على كل فلاح ان يجيب عنه . ومن غير شك في ان هذه الاسئلة محررة باللغة العربية الدارجة وهي واضحة .وبسيطة وبعد التعرف على الاجوبة لاحظنا ان ثمانية وعشرين من بين السبعين فلاحا يستمعون باستمرار الى البرامج الفلاحيـــة في حين ان الاخرين يستمعون اليها بصفة متقطعـــة .

كما ان البرنامج اليومي مرغوب فيه (37 صوت وان 50 ٪ ممن وقع استجوابهـــــم يفضلون ان يذاع البرنامج بصوت واحـــد .

ويمكن ان نستخلص من هذه النتائج ان الفلاحين يحبذون معهم في خصوص مشاكلهم غيـــر انهم يرفضون ان يقع توجيههم وان يفرض عليهم الاراء من فوق .

وعلى كل فعلى المسؤولين عن نشر التوعية الفلاحية ان يستعملوا لغة واضحة لانه ما من شك ان عدم الوضوح قد يكون سببا في احتمالات سيئة او في فهم خاطئ تماما مما قد يترتب عنه نتائج وخيمة اقل مما ينجر عنها القطيعة بين الطرفين : الفلاح والمرشـــد .

لذا اجمع الفلاحون على ان يقع اعتبار الفهم والافهام في المقام الاول ، وانهم لا يقبلون بحال ان تكون اللغة المستعملة في برنامج ما غير مفهومة . فعلى المرشد ان يعرف كيف يخاطب الطرف المقابل ، وان يتحلى بفكر ثاقب وان يعتمد المنطق والاتجاه البيداغوجي السليم الى جانب المعلومات الفلاحية الصحيحة . وعلى المرشدين ان يتصلوا بجل الفلاحين ، وعلى ان لا تقع اتصالاتهم الا بكبار الفلاحين الخواص الذين يطبقوا احدث الاساليـــب في الفلاحة وهو والحالة هذه لا يعنيهم نشر التوعية الفلاحيـــة في شئ . في حين اننا نرى صغار الفلاحين ، اولائك الذين يحافضون على ما الفوه من تقاليد ، او الذين يعانون من داء النزوح ، لا يعرفون في كثير الحالات ما يجب القيام به ، والى من من ينبغي ان يتوجهوا حتى يحافظوا على مستوى الانتاج فالى هاؤلائك ينبغي ان تتجه العناية بالتثقيف والتوعيـــة وليحقق تعميم التنمية الفلاحية لابد تخصيص اعانة مادية لصغار الفلاحين ، وتوفير الوسائـــل الضرورية للانتاج ، ذلك ان لكل فلاح ميلا طبيعيا للعمـــــل .

وبما ان هذه الوسائل لا تتوفر دائما ، فلا عجبا ان نرى الفلاح يبدي شيئا من اللامبالات ازاء ما تبذله الدوائر المختصة من نشر التوعية الفلاحيـــة وسعيا لتعميمـــها في اوساط الفلاحين . وعلى كل فنشر التوعية الفلاحيـــة عن طريق الراديو والتلفزيـــون يلعب دورا هاما في التوعية الاقتصادية ، وهو ككل عمل تكويني تكون الغاية منه الارتقاء بالانسان ودفعه الى الامام لخلق مجتمـــع أفضـــل . /

الارشاد(او الاعلام) الفلاحي عمود فقري بالنسبة للتنمية الفلاحية .
نرى من خلال ما ذكرناه ان الاعلام والارشاد الفلاحي يقصد منهما الرفع المادي والمعنوي من حالة الريفي فيصبح يسمو الى حياة افضل متمثلة في ايجاد المسكن اللائق والتمكن من تثقيف نفسه وابنائه والعيش في كنف الحرية والكرامة والتفتح على محيطه الاقتصادي والاجتماعي .

لكن هذا الطموح لا يمكن تحقيقه الا بمستوى مادي ادنى . لذا الارشاد الفلاحي يمكن الفلاح من تحسين انتاجه وانتاجيته من حيث الكم والكيف فييسر له ما يلزمه من الماديات ويسعى على تحسين ظروف عيشهم . ولذا التنمية الريفية والارشاد الفلاحي هما من احسن الوسائل للنهضة بالمندان الفلاحي .

الجمهورية التونسية

جمعية المهندسين الزراعيين التونسيين

دور القوى الفنية و التنظيمات التعاونية في التنمية الريفية

محمد بالحاج عمر

رئيس جمعية

المهندسين الزراعيين التونسيين

حضـــرات الســـادة ،

في عـــالـــم تميز بضغط ديمغرافي متزايـــد و استهلاك متنوع و متصاعـــد و شبـــاب متفجـــر طموح و نزوح الى المـــدن جامح جارف و هجـــرة مستنـــزفـة لطاقتنـــا البشـــريـــة ،

و فـــي عصـــر لم يعـــد ممكنا فيه الانطواء على النفس و في ظرف لـــم تتم فيه انتاجيـــة القـــوى العاملـــة نمو التفجـــر الديمغرافي و نهـــم للمستهلكين، وجب علينـــا نحـــن معشـــر المهندسين الزراعيـــين أن ننظـــر في طريقـــة القضـــاء على ركـــود الانتاجيـــة الـــذي يظهـــر بصفـــة خاصـــة في ميـــدان الانتـــاج الفـــلاحـــي الذي لم نبلغ بـــه الاكتفـــاء الذاتـــي ،

و في هذا الميدان دور العنصـــر البشـــري أي الفنـــي و التنظيمـــات الداخليـــة للمـــزارعيـــن لهمـــا تأثيـــر عظيـــم .

I تحليـــل وظيفـة المهنـــدس :

أ — الوظيفـــة الفنيـــة : انّ المنظمة العالميـة للشغل قد عرّفت بمهنـــــة المهندس كما يلي :

" انّ هؤلاء الاعوان ينتمون الى مجموعة اساسية مهمتها الدرس والتهيئة والتنظيـــم و المراقبة في ميادين البناء والانتاج والانشاء والتركيب والترميم بالنسبة للبناءات او التجهيزات. ويجرون ايضا تجارب ومراقبات وبحوث كما يقدمون ارشادات فنية. ويقومون ايضا باعمال اخـرى من نفس القبيل سواء في ميدان الغابات او الفلاحة مثلا. وقد تلقى هؤلاء الاعوان تكويـــنا جامعيا في الهندسة او تحصلوا على اختصاصات مماثلة.

وزيادة على الدور المفهوم من هذا التعريف والذي يتمثل في تطبيق اسلوب فني معيـن واستعمال آلة معروفة فان مهنة المهندس تتصل بمهنة العالم اذ تتضمن القيام ببحوث ترمـي الى تطوير التقنيات وتحسين الاساليب والآلات المستعملة من طرف المواطن حتى يتحصل هـذا الاخير على مزيد من الرّفاهـــية.

وانّ هذا التطوّر الذي يتصف بالبطئ و العسر يقع تلقينة الى الاجيـال الصاعـدة في المدارس من جهة ضمن برامج التعليم وبثه بين المستعملين (فلاحين وصناعيـــن) بفضل المرشدين من جهة اخرى.

اذن فان مهمة المهندس تشمل ثلاثة مستويـــات :

— مستوى التطبيق حيث يسخّر المهندس معلوماته لتنمية الوطـــن.

— مستوى البحث حيث يساهم المهندس بفضل خبرته في تطوير التقنـــيات.

— مستوى الارشاد والتعليم حيث يلقّن المهندس الى الاجيال الكادحـــة او الصاعدة احدث الاساليب واكثرها انتاجيـــة.

وبالنسبة لكلّ من هذه المستويات فان نشاط المهندس يشتمل على اعمال مختلفة متسلسلـــة حسب المراحـــل التاليـــة :

أ — مرحلـــة الاستنـــباط :

انّ المهندس يستنبط الحلول الملائمة لبعض المشاكل. وانّ هذا النشاط يتطلّب، زيادة على المقدرة الفنية، معرفة كاملة للمناخ الطبيعي والوسط الاجتماعي والاوضاع الاقتصاديـــة.

ب — مرحلـــة الـــدرس :

انّ الحلّ المقترح من طرف المهندس ناتج دائما عن عدّة افتراضات واختبارات يقع تقديمها ضمن مشاريع. وبما انّ هذه الدّراسات تتطلّب اعتبارات فنية واقتصاديّـــة واجتماعيّـــة فلا بدّ للمهندس من ان يكون متضلّعا في هذه الميادين الثلاثـــة.

ت — مرحلـــة التطبيـــق :

أنّ المشروع الذي قدّمة المهندس بعد المصادقة عليه وتمويله يدخل طور الانجـــاز . وفي هذه المرحلة يجب على المهندس ادارة الاعمال ومراقبتها بالاشتراك مع اعوانه واصحاب المهنة المعينـــة .

اذن فانّ الاستنباط والدّرس والتطبيق تمثل المراحل الثلاثة لنشاطات كافة المهندسين مهما كانت مهمتهم : تنمية او بحثا ، ارشادا او تعليما . (في هذا المجال يجدر تأكيـــد ضرورة الاتصال الدّائم والحوار المستمر بين المهندسين المنتمين الى المستويات الثلاثـــة نظرا لتكاملهم الواضح ضمن كلّ مهنـة . وهذا هو الشرط الاساسي لأن تأتي التقنية لحلّهـا ولا ن يتمكن كلّ مهندس من القيام بدوره بجدوى ونجاعـــة .

اما في ميدان التنمية فان المهندس المكلّف من واجبه ان يكون عالما بالتطـــورات الحديثة للتقنيات ومن واجبه ان يسأل دوما الباحث عن المشاكل التي تعترضه والباقيـــة بدون حلّ . ومن جهة اخرى فانّ الباحث، يحتاج الى مثل هذا الحوار ليتعرّف على المعطلات في قالبها الحقيقي وليقتبس مقترحات بناءة او مواضيع بحث جديدة . ثمّ انّه لا يعقل ان يستغني المهندس المرشد او المعلّم عن الحوار المستمر مع الباحث من جهة ومع المستهلك للتقنـــيات من جهة اخرى .

فما هي اذن وسائل التبادل المثلى الكفيلة بضمان الاتصال والحوار بين مختلف اصنـــاف المهندسين ؟ يمكن تقسيم هذه الوسائل كما يلي :

— الاتصال المباشـــر
— الاعلام الكتابي
— المحاضرات والملتقيات والبثّ الاذاعي او التلفزي
— التربّصات والرسكلـــة

وليتمكّن المرشد من تكوين الجماهير الفلاحية الكادحة يتحتّم استعمال طرق ملائمـة وذلـــك يستوجب تكوينا خاصا للاطار (نفسية الجماهير — بيداغوجيا — الوسائل السمعية والبصرية . . .) . وتجدر الملاحظة الى انّ بث التقنية والرقي من واجب كافة المهندسين في بلد سائـــــر في طريق النموّ كتونـــــس وان لا يكون ذلك مقصورا على وسائل الارشاد المبرمجـــة . وان تكوين الطلبة في معاهد التعليم الفلاحي يجب ان يختلف حسب المحيط والجهـــة وان يأخذ بعين الاعتبار الاوضاع الاقتصاديـة وخاصة الاختيارات المدرجة ضمن الخـــطة القوميـــة للتنميـــة .

وانّ الاعتبارات السابقة تؤكّد مرّة اخرى ضرورة ايجاد الارتباط واستمراره بكلّ الوسائل ومهما كانت التكاليف بين المهندسين والمعلمين المنتمين الى مهنة واحـدة . ذلك ان مشاركة المهندسين المختصّين في التعليم، سواء كان ذلك مباشرة ام لا ، لها جدوى لا جدال فيـها .

وليقوم المهندسون بدورهم الفنّي بكلّ نجاعة، يجب تكوينهم بكيفية محكمة وان يتضمّـن هذا التكويـن درس الهياكل في القطاع المعني ومعرفة النظم الادارية للبلاد وكذلك القوانين الاجتماعيـــة و الاقتصاديـــة والفنيّـــة .

مختلـف اصناف الفنيين ووظائفـــهم :

يمكن تصنيف المهندسين حسب الاقسام التاليـة :

— مهندسو البحث والتجربة

— مهندسو الدّراسات (الهياكل الاساسية — الاستغلال التعاضدي . . .) .
— مهندسو التجهيز (الهياكل الاساسية — التجهيز الرّيفي — الغابات — التجهيز المدني . . .) .
— مهندسو الفلاحة (بما فيهم البياطرة) : انتاج وارشاد وتأطير التعاضديات . . .
— مهندسو المؤسّسات المزوّدة للفلاحة
— مهندسو المؤسّسات المكمّلة للفلاحة

وكلّ قسم من المهندسين يناسبه اقسام من الاعوان الفنّيين والمساعدين الفنّيين والعملة المختصّين .
وانّ وظائف هذه الاقسام العمودية من الفنّيين يمكن تلخيصها كما يلي :

1) في ميدان البحث والتجربة :

انّ الفنّيين المدرجين ضمن هذا القسم يتيرون كل الدّراسات المناسبة لاختصاصاتهم ويشاركون في اعداد البرامج اللازمة لانجاز هذه الدّراسات ويسهرون على تطبيقها . وهم مكلّفون ايضا بالمخابر والمحطّات التابعة لقطاعهم .

2) في ميدان الدّراسات :

انّ الفنّيين المدرجين ضمن هذا القسم يقومون بتحليل المعطيات ويصمّمون مشاريع او تقاريرشاملة تضبط الطّرق العمليّة للانجازات في الميادين التي يهتمّون بها .

3) في ميدان الهياكل الاساسيّة :

هؤلاء الفنّيون يديرون مصالح ومؤسّسات وينجزون برامج تجهيز او بناء او استغلال سواء في الغابات او الفلاحة او الكهرباء او الآلات . . .

4) في ميدان الفلاحة :

هؤلاء ينظّمون الاعمال الخاصة باستغلال الارض وايراقبونها وكذلك الاعمال الخاصّة باستغلال الآلات الفلاحية و تجهيز الرّي وتصنيع المحاصيل الزّراعيّة .

5) في ميدان المؤسّسات المزوّدة للفلاحة :

هؤلاء يهتمّون بدراسة وانشاء واصلاح الآلات والتجهيزات المستعملة لصنع الاسمدة والمواد الكيميائية والبذور المعدّة للغابات والفلاحة . ويهتمّون كذلك بمصالح الدّراسة والاختبار في البنوك وشركات التأمين .

6) في ميدان الصناعات المكمّلة للفلاحة :

هؤلاء الفنيون يهتمّون بادارة المصالح والمؤسّسات والصناعات الموكول لها بتحويل او تكييف او ترويج منتوجات الغابات والفلاحة .

. . / . .

ب — الوظيفة الاقتصاديّة : (الصلة بالقطاعات الاخرى الاقتصادية الجهوية الانتاجية — انجاز المشاريع) .

انّ انجاز المشاريع ما هو الّا وسيلة تجعل التقنية في خدمة الاقتصاد . وعلى المهندس الّا ينسى هذا العنصر الاساسي من نشاطه حتّى يتمكن من القيام بدوره على احسن وجه ويساهم في التنمية الاقتصاديّة لبلاده .

وزيادة على الكفاءة الفنيّة، من الواجب عليه المعرفة الدّقيقة للجغرافية الاقتصاديّة، وضبط الجدوى واساليب تنظيم العمل والانتاجية . . .)

فبالنسبة لمشروع معيّن هدفه الانتاج تتطلّب دراسة الجدوى الاقتصادية المعلومات التاليـة :

— الهياكل الاجتماعيّة المعنيّة
— اساليب الاستغلال
— مسالك الترويج والاسواق

ثمّ انّه لا بدّ للمهندس من التحلّي بخصال كالحرس والاستقامة والحذر والاحتياط وذلك لتلافي نقصا في المعطيات والتجارب وايجاد الحلول رغم تعدّد الافتراضات. ذلك انّ هذه الخصال اذا كانت مشبوعة بدراية كافية تمكّن المهندس من تقديم تقييمات مقبولة وصالحة . فهو بامكانه مثلا بيان ما يلي :

— انّ جدوى المشاريع قد تكون غير ظاهرة في العاجل ثمّ توجد آجلا
— انّ التغيرات الناتجة عن انجاز مشروع في الميدان الاجتماعي والهياكل قد تبرهن جدواه .
— انّ التكاليف الاقلّ والمرابيح الفرديّة الاكثر لا تكوّن شروطا مسبّقة في مجموعة اقتصادية .

وفي الخلاصة انّ الدور الاقتصادي للمهندس، يحتّم عليه التحلّي بدراية اقتصاديّة متينة تمكّنه من ملاءمة نشاطه مع خطّة التنمية الجهويـة وادماج النّتائج المرجوة في الميدان الاقتصادي المعني . ثمّ عليه معرفة المحيط ومختلف النشاطات في الجهة وكذلك ما يكمّلها من قبل او من بعد .

واخيرا عليه ان يتحلّى بالاستقامة والقوّة الادبيّة الكافية ليحكم بكلّ موضوعية ويتعرّف على المشاريع الغير المجدية ويعرّف بها .

وانّ المهندس المتّصف بالتكوين الملائم والخصال المطلوبة والتجربة الكافية يحتاج الى التخفيف من ارهاق الاعمال الادارية التي تتنافى والشجاعة .

ت — الوظيفة السياسيّة والاجتماعيّة : (التنشيط الرّيفي والادماج في المحيط)

انّ الحكومة التونسية والشعب قد دخلا معركة التنمية طبق مخطط يضبط الاهداف والوسائل . وهذه الوسائل تحتوي جملة من الاعمال والانجازات المرتبطة بعضها ببعض في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وانّ التنسيق بين هذه الاعمال ومراقبة تفاعلها يشكلان مسؤولية سياسية واجتماعية يندرج القسط الاوفر منها ضمن وظيفة المهندس. ولا بدّ له وهو القائم بهذا الدّور، ان ينسى الدور الاساسي للحكومة خاصة فيما يتعلّق بالاختيارات ورسم الخطط. وكذلك لا بدّ لي ان ينسى انّ دوره الرّئيسي يتمثّل في القيام بكافة التزاماته الفنية والاجتماعية وتلك هي مساهمته في انجاح السياسة العامة للبلاد . وليكون فعّالا بالكليّة اثناء القيام بدوره السياسي والاجتماعي على المهندس ان يلتزم من ناحية بوعي مقتضيات التنمية سياسيا واقتصاديا ومن ناحية اخرى بالعمل على تحقيقها .

. . / . .

ولا يمكن للمهندس ان ينجح في مساعيه الّا اذا ما اكتسب ثقة الجميع وتحلّى بخصال المعلّم و المدرّب والمنشط .

— وفي معاملاتـــه مع رؤسائـــه :

من واجب المهندس ان يقدّم اقتراحات ترمي الى قبول والغاء المشاريع المعروضـــة عليه بان يبرز مزاياها ومساوئها مع مراعاة المصلحة العامة . ومن واجبه كذلك الاهتمام بالحـــياة السياسية والاجتماعيـــة في بلاده والمساهمة في حلّ المشاكل النّاجمة عنـــها .

دور التعاونـــــــيات :

— التعاونية او ما يسمّى بعض الاقطار العربية تعاضدية، هي مؤسسة اقتصادية تلعب دورا هامّا في تنمية الوسط الريفي :

— التعاضد هو طريقة تستمد اصولها من شعور مشترك بين جماعة من النّاس لهم اوضاع اقتصاديّة واجتماعيّة متشابهة فاقرّوا العزم على معالجتها بانخراطهم في مؤسسة تؤلف بين اسبابهم الضعيفة وترمي الى النهوض بهم ماديا ومعنويا .

وقد نشات الحركة التعاضديّة خلال القرن التاسع عشر في البلدان الغربيـــة كـــردّ فعل ضدّ القوى الانتاجية وللدفاع عن الجماهيـــر الضعيفة من سيطرة رأس المال ومن احتكار النظام الرأسمالي لاسباب التصرّف الاقتصادي . الّا انّ التعاضد في بعض البلدان العربيـــة لم يكن وليد مثل هات الظروف بل وقع انتهاجه كطريقة للنموّ الاقتصادي والاجتماعي ، فهو وسيلة لتجمع وسائل الانتاج ولجمع شمل المنتمين الضعفاء خاصة داخل مؤسسات تخضع الى قواعـــد التصرف العلمي وتعمل على تقوية الانتـــاج .

انّ العمل الجماعي الذي يتضمنه هذا التنظيم ليفضي حتما الى رفع المستوى المادي للمشاركين في التعاونيات الى اقحامهم في الحياة الاقتصادية وتلقينهم الشعور بالمسؤوليـــة وبالتضامن وتثقيفهم وتكوينهم على الصعيد الفني والفكري .

وفي الوسط الريفي تتميز حركة انهاج التعاضدية بدور هام في تحقيق اصلاح الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيـــة وهو يشكل افضل طريق لبلوغ الاهداف باعتباره محرّكا للتنمية يترتب عنه تقوية الانتاج وبالتالي الزيادة في الدخل القومي ، وباعتباره ايضا عاملا من عوامل الترقية الاجتماعيـــة حيث يتصل بما لا متـــنا من الحياة الاجتماعيـــة ويتضمن القضاء على الانانية والفرديّة المطلقة والسعي المستمر لتحقيق الرّفاهيّـــة .

ومن عملنا الجماعي ارادتنا في التغلب على الطبيعة من ناحية وعلى عادتنا من ناحيـــة اخرى والتعاضد هو مدرسة عمل جماعي وتربيـــة ، مدنية تغرس روح التعاون والتآزر والتضامن . بحيث يصحّ أن نقول انّ من بين نظام التعاونيات في الاوساط الرّيفية هو سعي متواصل لبعث الشعور بالمسؤولية بين اهلها وترويضهم على اتخاذ القرارات المختلفة بانفسهم وهو أفضل نظام يجسم الديموقراطية حيث يهدف الى جعل كلّ عضو يستيقظ الى مسؤوليتـــه في الرّفع من مستوى مجتمعه والاسهام في تدعيم الاقتصاد وتوفير المناعة لوسطه ولبلاده .

وبناء على ما تقدّم ذكره فالتعاضد هو الاداة الفعالة لتغيير الاوضاع الموجودة في الاوساط الرّيفية والقديمة الانتاجية ، ولنتمكن من اقرار هياكل حية تضمن النموّ والتطوّر وتخلق خيرات جديدة وتوفّر اسباب العيش والاستقرار .

../..

لقد اصبحت مخططاتنا في القطر العربي تولي الفلاحة مكانة مرموقة في تنمية الاقتصاد العام، وعلينا أن نحل النظام التعاضدي في طرق تطوير زراعتنا

<u>فعلى الصعيد الاقتصادي نتمكّن من :</u>

— تنويع الزراعات حيث يصبح المزارع لا يقتصر على نوع واحد من الزراعات ولكن يدخل بالتعاون مع بقية المزارعين في زراعات اخرى.

— الزيادة في الانتاج والانتاجية بمجرد مايرى ما يقع في أحسن الضيعات

— توفير امكانيات التمويل
— توفير ايام العمل بمجرد ادخال الزراعات الغنية

<u>وعلى الصعيد الاجتماعي نتمكن من :</u>

— تطوير عقلية المزارع حيث تخلق سلوكا جديدا لدى الفلاح يحمله على الثورة على التقاليد البالية وعدم الركون الى الجمود والقضاء والقدر.

— ومن نتائج تطبيق نظام التعاونيات تشريك الفلاح في مستوى التصرف والمسؤولية مما يحول له التدرب على الديموقراطية، وعند ذلك تقبل السلط على

— بناء المساكن والمدارس والمساجد والنوادي العلمية
— بعث المؤسسات الاقتصادية والثقافية والصحية
— عقد الاجتماعات والندوات الثقافية والادبية
— تعصير وسائل العيش وتقريب الخدمات الى السكان

وكذا فالتعاونية هي مدرسة تعمل على تلقين سكان الريف وفي مقدمتهم المزارعين والعمال الفلاحيين — وهي الاغلبية — التعاليم الفنية والاقتصادية والديموقراطية والتربية الاجتماعية وبالتالي تعمل على تغيير عقليته وجعله كائنا حيّا يتحكم في مصيره ويتطلع دائما وابدا الى غد افضل.

وفي هذا العمل والتنظيم نكون قد ساهمنا في تخليص العباد من الجهل والمجاعة والمرض كما نكون قد عملنا في سبيل العزة والمناعة والاطمئنان —

المؤتمر الفني الدوري الثالث

دور
العنصر البشري في تحقيق التنمية الريفية الشاملة

القرارات والتوصيات

بغداد
نقابة المهندسين الزراعيين العراقيين
١٤ - ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٧

بسم الله الرحمن الرحيـــــم

* القرارات والتوصيـــــات *

ايمانا بمبداء الوحدة الكبرى لامتنا العربية من خليجها حتى المحيط وبالقـــدر والمصير المشترك لابناء هذه الامة وبماحبا به الله الوطن العربي من خيرات ومـــن امكانات ، وضرورة اللقاء العربي تجميع الكل عناصر الخير فيه ، وانطلاقا نحوالمستقبـل المنشود وحدة فكروعمل ، ومواصلة لمسيرة المهندسين الزراعيين العرب نحوتحقيق التكامل العربي ارضية الوحدة الصلبة واساسها الراسخ ، واستطرادا لاعمال سبقت على هـــذا الدرب واستحثاثا لاعمال وآمال تجيء ....

فلقد عقد اتحاد المهندسين الزراعيين العرب مؤتمره الفني الدورى الثالث حلقـة اخرى من سلسلة مؤتمراته وندواته عن التكامل الزراعي العربي ، عن دورالعنصرالبشرى في تحقيق التنمية الريفيه العربية الشاملـة .

وقد حضرت المؤتمروفود ممثله للمهندسين الزراعيين في احدى عشرة دولة عربية وســت منظمات عربية ودولية على النحو المرفق .

واذاكان انعقاد المؤتمرياتي على ارض الرافدين دلالة على مايمثله العراق من امـــل ودعم للامة العربية ، وتنميا لمبادة عراقيه في قرية الخالصة خطوه رائدة على طريق التكامـل العربي في مجال العنصرالبشرى ، فان اعضاء المؤتمريتقدمون بالشكر جزيلا وعميقا الى قيـادة العراق وعلى رأسهم السيد المهيب احمد حسن البكر رئيس الجمهورية ونائبه السيد صـدام حسين ورفاقهم النواب متمنين لهم دوام التوفيق والسداد في كل مايدهض بالعراق ويدعـم المسيرة العربية على طريق التحرير والتقدم .

والمؤتمروهو ينعقد في اطارهذه المرحلة التاريخيه الهامة من تاريخ امتنا اليؤكـد على الاهداف الرئيسية للنضال العربي :

- التحريرالكامل لكل التراب العربي .
- استعادة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه في ارضه ووطنه بالكفاح المسلح .
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل موارد الوطن العربي .
- تحقيق الرخاء والرفاهية للانسان العربي .

ان هذه الاهداف الرئيسية هي امل الجماهيرالعربية ومحط رجائها وعلى كل القـوى العربية انظمة رسمية وشعبية ان تسعى لتحقيقها ، فهي الاساس الوحدوى المتين والمعيـار المعيارلقياس كل جهد من اجل الارتقاء بواقع الامة العربية ومدى تجاوب هذه القوى العربية مع آمال الامة وطموحاتها ..

" يتبع / ٢ "

ان تحقيق هذه الاهداف الرئيسية يحتم الاخذ بالامور التالية :

١. مواصلة دعم القوة الذاتيه العربية عسكريا واقتصاديا ، والاستعداد لمواجهة كافة التحديات التي تواجه الامة العربية او تفرض عليها ، وان يتم ذلك في اطار استراتيجيه واضحة تضع اهداف النضال العربي اساسا لسياستها وبرامجها .

٢. مناشدة الملوك والرؤساء العرب عقد مؤتمر للقمة لتحقيق الامن الغذائي كضرورة استراتيجية وحياتيه تتجاوز بها الامة العربية الفجوة الغذائية الحالية اعتمادا على الموارد الذاتيه للامة العربية ، وتحقيقا للاكتفاء العربي ، فالامة بفرض قدرتها على توفير المال اللازم لاستيراد احتياجاتها فانها سوف تعجز في المستقبل عن شراء ما يلزمها من غذاء .

٣. سرعة التوصل الى الاستراتيجيه الكلية للتنمية باولوياتها وافرعها تجاوزا لاثار التخلف الذى عانت منه الامة ، ولحاقا بالتقدم وبناء الاقتصاد القومي الموحد على اسس راسخة تنبذ الازدواجية والتكرار في المشروعات ، وتؤكد التخصص الانتاجي وتسعى الى توفير الحاجات الاساسية والضرورية للانسان العربي ، وتتطلق بعدها الى توفير الرخاء والرفاهية .

٤. ان فوائض الاموال البترولية الهائلة التي تتجمع كل يوم لدى الدول العربية يجب ان تساهم بدور تاريخي في ازالة اسباب التخلف على المستوى المحلي والقومي ، وهذا لن يتاتى الا من خلال تدفق مزيد من الدعم المالي للمنظمات والهيئات العربية المعنية بشؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبحيث يرتبط استثمار هذه الاموال في اطار استراتيجية متكاملة واضحة المعالم لدول المنطقة العربية وبشرط قيام هذه المنظمات العربية والمنظمات القطرية بتقديم مشروعات تمت دراستها التقييميه وصالحة للتمويل والتنفيذ ، مع تامين هذه الاستثمارات ضد المخاطر غير الراسمالية .

٥. ان التنمية الزراعية هي الاساس للتنمية الشاملة للارض العربية تتوفر لها موارد هما ويحتاج الشعب العربي الى نتائجها غذاء وكساء ، وهي فوق ذلك ضرورة امن واساس تكامل ويوصي المؤتمر :

آ ـ ضرورة توفير الاستثمارات اللازمة لمشروعات التنمية الزراعية بما يدفع القطاع الزراعي لتحقيق اقصى معدلات ممكنة ويسهم في تحقيق الانماء المتوازن .

ب ـ سرعة قيام صناديق الانماء العربية بتدبير التمويل اللازم للمشروعات المشتركه والمشروعات القطرية وعلى الاخص المشروعات التي قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدراسة جدواها فنيا واقتصاديا .

" يتبع / ٣ "

جـ ـ اعطاء الاولوية في برامج التنمية الصناعية لكل مايخدم التنمية الزراعية كمشروعات انتاج الاسمدة والمخصبات والالات الزراعية •

د ـ اعادة هيكلة المجتمع الريفي العربي ليصبح قادراعلى استيعاب التقنيات الضرورية ورفع مستوى الانتاج ، تلبية للاحتياجات الاساسية الغذائية للامة العربية •

واذا كان المؤتمرينعقد لبحث دورالعنصر البشرى في تحقيق التنمية الريفية الشاملة ، فلقدكان تصور المهندسين الزراعيين العرب دائماان الانسان هو اساس اى برنامج للتنمية فلاالمال ولا الموارد الطبيعية ارضية ومائية بقداره على ان تنتج وتبدع بغير الفكرالانساني والجهد البشرى الخلاق •

ولقد تجسدت اهمية التنمية الزراعية للامة العربية كطرق نجاة وتخددت معدلات هذه التنمية الى حدكبير بتوفر العنصر البشرى ومستوى مهاراته وكفايته اطر فنية عليا واطر وسطى وفلاحين منتجين ، وهذا التكامل في الرؤيا الى العنصر البشرى لابدوان يتصهرفي بوتقة عمل عربي موحد وخطة مستقبلية تاخذ بجماع هذه العناصر تعليما وتدريبا وارشادا وبحثاعلميا ، كذلك ولابد من ازالة كل المعوقات التي تعترض ظروف عمل هذه المجموعات من البشرووضع الحوافز والغريات التي تكفل اطلاق ملكاتهم ومهاراتهم من اجل التنمية الشاملة بوجه عام •

والمهندسين الزراعيين العرب من خلال هذا التصور العلمي قدتدارسوا ارتباط هذا العنصر البشرى بالتنمية الريفية بمفهومها الشامل الاقتصادى والاجتماعي وبمايحقق انطلاقه حضاريه للريف العربي فالتنمية اصلابالانسان وغايتها الانسان وتم ذلك من خلال انعقاد مؤتمرهم الفني الدورى الثالث بدار نقابة المهندسين الزراعيين العراقيين على مدى الفترة من ١٤ـ٢٠/ اذار/١٩٧٧ في ست جلسات بحث ونقاش وحوار القي خلالها ٢٤ بحثا ودراسه ، ومن خلال الاطلاع على جوانب التنمية الزراعيه بالعراق ومعايشة لتجربة رائدة في مجال تحريك وانتقال القوى البشرية لقرية الخالصة ليتحقق تكامل عناصر الانتاج مالا وبشرا وموارد من تجربة توطين الفلاحين المصريين لارض العراق ، وانهم من جميع كل هذه المعطيات يتوجهون الى الحكومات العربية والجامعة العربية ومنظماتها ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاتحادات الشعبية والمهنية والى الجماهير العربية بالقرارات والتوصيات التالية ، استفاده بماحبا به الله الوطن العربي من امكانات وموارد وتحقيق رفاهية واسعاد الانسان العربي •

" يتبع / ٤ "

وضع وتحقيق استراتيجيه للتكامل في العنصر البشرى يتطلب اساسا تعميق الايمـــان باهمية التكامل العربي ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية لدى المنظمات الشعبية والرسميـة فضلا عن توفير الاسس والمقومات التاليلا التي يوصي بها المؤتمر :

١ • ضرورة حصر وتصنيف الموارد البشرية على مستوى الوطن العربي اللازمة لتحقيـــق التنمية الزراعية باقسامها وتخصيصاتها المختلفه ويهيب المؤتمر بالمنظمة العربيـة للتنمية الزراعية بالاشتراك مع منظمة العمل العربية والمنظمات العربية الاخـــرى المتخصصة اعطاء اولوية لهذا الموضوع وترجمة هذا الحصر الى خطة للاستفادة مـن هذه القوى البشرية في ضوء خطط التنمية القطرية واحتياجاتها البشرية •

٢ • ضرورة تنشيط وتنظيم القوى البشرية الزراعية من موقع الى آخر وتنفيذ الاتفاقيـــات العربية القائمة لتنقل الايدى العربية وعقد الاتفاقيات الثنائية اللازمة ، بحيـــث تتكامل عناصر الانتاج الارض والماء والبشر بما يساهم في زيادة الانتاج القطرى مـن ناحية والانتاج القومي من ناحية اخرى •

٣ • اهمية تقويم التجربة المشتركة بين العراق ومصر في هذا المجال لتوطين الفلاحيـــن المصريين على الارض العراقيه وتاكيد ايجابيات هذه التجربة واتخاذها مرشـــدا ومنطلقا لنقل وتحريك القوى العاملة العربية •

٤ • الاعتماد على الاطر الفنية العربية واعطائها الاولوية في العمل قبل اللجوء الى ـــ الاستفادة بالخبرة الفنية الاجنبية وعدم التفرقة في المعاملة بين الخبرات الفنيـة العربية وبين الخبرات الاجنبية طالما تؤدى نفس الاعمال وتتوفر فيها نفـــس المواصفات والاشتراطات التاهيلية •

٥ • اشراك نقابات ومنظمات المهندسين الزراعيين بالدول العربية في رسم وتخطيـــط سياسات التعليم والتدريب على المستوى القطرى والقومي بما يتفق وخطط التنميـة الاقتصادية والاجتماعية •

٦ • انشاء مجلس عربي اعلى للتعليم والتدريب الزراعي يساهم في تحديد الاحتياجـات القومية وتطوير خطط ومناهج التعليم بما يواكب احتياجات التنمية العربية ـــ والتقنيات الزراعية الحديثة •

٧ • اتخاذ التدابير التي تكفل وضع حد لاستنزاف الكفاءات العلمية والفنية العربيـــة بواسطة الدول المتقدمه خارج الوطن العربي ، حتى يمكن الاستفادة مـــن خبراتها في برامج التنمية والتقدم التكنولوجي •

" يتبع / ٥ "

٨• قيام المنظمات العربية بايجاد نظام لتبادل المعلومات والخبرات والبيانات والاحصاءات عن الاقطار العربية ، ووضع الاسس التي تكفل استمرار تغذيتها بالمعلومات الدورية وخاصة تلك المتعلقه بتصنيفات القوى البشرية ووفرتها والاحتياجات اللازمة منها لخطط التنمية في بلاد الندرة النسبية ، مع التأكيد على اهمية تعاون هذه المنظمات مع المكتب المركزى العربي للاحصاء التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نشر هذه البيانات والمعلومات وتعميم نتائجها •

٩• المساواة بين المهندسين الزراعيين وبقية الاختصاصات الهندسية الاخرى في الاقطار العربية التي لم تتحقق بها هذه المساواة حتى الان ، تقديرا للدور الطليعي للمهندسين الزراعيين في تحقيق التنمية الزراعية وتطوير — وتحديث الانتاج الزراعي ودعم البنيان الاقتصادى القومي ومواجهة للظروف الصعبة التي يعملون فيها •

١٠• ايجاد صيغة لتبادل الخبرات وكذلك المعلومات المحققة من نتائج البحوث وتطبيقاتها ونتائج تقييم التنظيمات الزراعية والوسائل والاساليب المتبعة في معالجة القضايا والمسائل المشتركة ، عملا على الاستفادة بهذه النتائج تعميما للايجابيات واثراء للفكر الزراعي العربي •

محو الاميـــــة

ولا يجد المؤتمر بدا وهو يتعرض لدور العنصر البشرى في التنمية الريفية من ان يتعرض لقضية خطيرة الا وهي قضية الامية التي تعم الوطن العربي بشكل عام وان ، تفاوتت حدتها من موقع لاخر الا انها تبقى سمة من سمات التخلف وعائقا خطيرا ضد التقدم الحضارى ، وهي قبل ذلك قضية انتاجية ومشكلة من مشاكل التنمية في واقعنا العربي ويجب مواجهتها لكل ما سلف من اعتبارات •

والمؤتمر وهو يعتقد بان مواجهة مشكلة محو الامية لا بد ان ينبع من ايمان حقيقي بخطرها فانه يعتقد ايضا ان المواجهات الجزئية فيها لا تجدى نفعا ، وانها بحاجة الى مواجهة جذرية ، والمؤتمر في شأنها يوصي بالآتي :

١• النظر الى قضية الامية باعتبارها قضية سياسية من الدرجة الاولى وتنظيم الحملات الوطنية المكثفة في اطار خطط قطرية وقومية طموحة ، تجند لها كافة الطاقات والامكانات وتسهم فيها المنظمات الجماهيرية بدور اساسي بما يسمح بالقضاء على الامية في اقصر وقت ممكن •

" يتبع / ٦ "

٢• معالجة المشكلة من المنبع بالعمل على استيعاب كل الملزمين في التعليم الابتدائي ومنع التسرب من المراحل التعليمية حتى لا نضيف مزيدا من الاميين دوريا •

٣• ان التقدم الاجتماعي والعمل على محو الامية يكمل كل منهما الاخر ، فكلما زادت برامج وخطط التنمية وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي كلما قلت الامية وكلما انحسرت الامية زادت انتاجية العاملين وتحققت معدلات اعلى في التنمية ، وعليه فان تحديث وتطوير اساليب الانتاج الزراعي يمثل احد العوامل المساعدة لمواجهة مشكلة الامية•

٤• ان اختيار الاساليب والانماط المحلية لمواجهة المشكلة يخضع للظروف الخاصة بكل قطر ولكن هناك بعض الاسس والقواعد العامة التي ينبغي مراعاتها وهي :

آ ـ سن التشريعات ووضع الحوافز التي تحمل الاميين وتشجيعهم على الانتظام في دراستهم•

ب ـ اختيار معلمي الكبار وتدريبهم على القواعد والاسس التربوية التي تتناسب وظروف كل بيئة •

٥• ضرورة تبادل الخبرات المحلية والعربية بهدف الاسراع في مواجهة مشكلة الامية ودعم المعاهد التدريبية المحلية والعربية وتوفير كافة الامكانيات اللازمة لها •

٦• انشاء صندوق مالي عربي لتمويل عملية محو الامية وتوجه اليه نسبة معينة من الدخل القومي ، ويعمل على مساعدة الدول التي تفتقر الى الامكانيات المالية والفنية في اطار الخطة القومية لمحو الامية •

المنظمات الشعبية والتعاونية في التنمية الريفية

ان نجاح برامج التنمية الريفية يعتمد الى حد كبير على مدى فاعلية المنظمات الشعبية والتعاونية باعتبارها الوعاء الاساسي لتعبئة وتنظيم الجهود البشرية لتنفيذ خطط وبرامج التنمية ، واذ يلاحظ العوز الكمي والكيفي للمنظمات الشعبية في الريف فانه يوصي مايلي :

١• العمل على انشاء المنظمات الشعبية والتعاونية بانواعها المختلفه وخاصة ـ الجمعيات التعاونية الزراعية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي ونقابات العمال الزراعيين ، مع التأكيد على شعبية وديمقراطية هذه التنظيمات في تكويناتها من القاعدة الى القمة ، ووضع الضوابط التي تسمح بالتمثيل الفعلي لذوى المصلحة الحقيقية في قيام هذه التنظيمات•

" يتبع /٧ "

٢. اعطاء المنظمات الشعبية والتعاونية دورها الاصيل في وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الريفيه المحلية ، ومساعدة الدولة لهذه المنظمات دون ما تأثير على استقلاليتها وحركتها .

٣. وضع البرامج التدريبية التي تساهم في صقل وتربية القيادات الشعبية والوعي بالاهداف الرئيسية للمجتمع ودور التنظيمات الشعبية والتعاونية في تعبئة الجماهير لتنفيذ خطط وبرامج التنمية .

٤. تحقيق التكامل والتنسيق بين المنظمات الشعبية والتعاونية الساعية الى تحقيق التنمية الريفية على المستويات المختلفه داخل كل قطر وقوميا لما يتيحه ذلك من توحد في العمل ومنع التكرار والازدواج ، ومن هذا المنطلق تتأكد الحاجة الى قيام نوع من التنسيق بين اتحاد المهندسين الزراعيين العرب واتحاد الفلاحين العرب .

٥. قيام مزيد من اللقاءات الشعبية والتعاونية على المستوى العربي لما سيتيحه ذلك من تبادل للخبرات من ناحية وباعتبار ذلك المدخل للعمل الشعبي العربي الموحد من ناحية اخرى ، كذلك العمل على افساح المجال لهذه التنظيمات للاحتكاك الدولي بهدف الاستفادة من التجارب الشعبية الاخرى في مجال التنمية الريفية .

٦. التأكيد على التفاعل البناء بين المهندسين الزراعيين والمنظمات التعاونية واثره الايجابي في تحقيق هذه المنظمات لاهدافها في تطوير المجتمع الريفي .

دور المرأة في التنمية الريفية

ايمانا من المؤتمر بمكانة ودور المرأة في التنمية الريفيه وادراكا لطبيعة الظروف المحددة لعطائها حتى الآن والتي تحول دون اسهامها الكامل في عملية التنمية عبر المستويات المختلفه ، فان المؤتمر يعتقد انه آن الاوان لان تسهم المرأة اسهاما كاملا في عملية التنمية الريفية باعتبارها نصف هذا المجتمع ، ويوصي المؤتمر بالاتي :

١. زيادة الاهتمام بتعليم المرأة في الوطن العربي حيث لا تزال نسبة تعليم الاناث اقل من الذكور ، كذلك توجيه برامج محو الامية للنساء مع الاخذ بعين الاعتبار اوقات عمل المرأة والتقاليد الاجتماعية في القرية .

٢. العمل على وضع القوانين والتشريعات التي تساعد على حركة المرأة ونشاطها في تنمية المجتمع ، والتأكيد على مساواتها بالرجل في الحقوق الاقتصادية تحت ظروف العمل الواحد .

" يتبع / ٨ "

٣ • تشجيع ودعم المنظمات النسائية الفلاحية والتي يمكن ان تساهم في تطوير المجتمع الريفي •

٤ • التركيز على البرامج والمشروعات الموجهة للمرأة الريفية بهدف زيادة مهاراتها الفنية من ناحية وتطوير ثقافتها من ناحية اخرى •

٥ • التوسع في اقامة مراكز للتدريب على مجالات الاقتصاد المنزلي وبعض الصناعات الريفية والمنزلية التي يمكن ان تساهم فيها المرأة بدور رئيسي •

دور الاعلام

والمؤتمر يؤكد على اهمية الاعلام في مجال التنمية الريفية وفي النهوض بالعنصر البشري تثقيفا وتوجيها ووعيا بالضرورات الاساسية لجوانب التنمية واهداف خططها ووسائل واساليب تحقيقها •

واذ يلاحظ المؤتمر برغم التقدم الحادث في نوعية ووسائل الاعلام وتعددها بحدودية دور الاعلام في مجال التنمية الريفية ونقص فاعليتها على مستوى القرية لظروفها الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الوطن العربي وفي مقدمة هذه الظروف مشكلة الامية ، فان المؤتمر يوصي بالآتي :

١ • مراعاة اختيار انسب وسائل الاعلام ذات الانتشار الاكبر والتأثير الاسرع ووضوح المادة الاعلامية ومناسبتها للافراد والقطاعات التي توجه لها ، وذلك في اطار تكاملي وفي اوقات وظروف تتناسب وظروف العمل في القرية وامكاناتها وزيادتها كما ونوعا •

٢ • تهيئة وتأهيل الاجهزة اللازمة والكافية من الفنيين الميدانيين المتخصصين في اعداد وتوجيه المادة الاعلامية حتى تتولد الثقة والقناعة لدى من توجه اليهم •

٣ • ضرورة موالاة تقييم عملية الاعلام وتبادل التجارب والخبرات بين البلدان العربية وبعضها وبينها وبين البلدان الاخرى ، مع مراعاة الفروق الموضوعية من حيث درجات الثقافة والتعليم والظروف الاخرى المرتبطة بمستوى الريف ، وان يتم تبادل النشرات والمواد الاعلامية والمجلات المتخصصة في الاعلام الريفي بين الدول العربية •

دور الارشاد الزراعي

والمؤتمر وهو يشعر باهمية الارشاد الزراعي في زيادة الانتاج وفي نشر الوسائل والاساليب العلمية لعمليات الانتاج الزراعي المختلفه يوصي بما يلي :

" يتبع / ٩ "

١ــ زيادة الاهتمام بالتعليم الارشادى ودعمه بالوسائل والاساليب الارشادية اللازمة وموالاة تدريب المرشدين الزراعيين فنيا وعمليا •

٢ــ ان تكون الوسائل والاساليب الارشادية ملموسة ومحسوسة حتى تكون نتائجها اكثر ايجابية واقناعا عمليا للزراع •

٣ • الاخذ بمنهج النماذج الارشادية التكاملة كمشروع القرى الارشادية الكاملة لمايتيحه ذلك من تكامل في عملية الارشاد والتنمية على مستوى القرية واتفاقا مع طبيعة الفلاح في مزاولته لانشطة الانتاج النباتي والحيواني والصناعات الريفية والزراعية المترتبه على ذلك ، والقيام بمشاريع التدريب الحقلي لعمال الزراعة •

٤ • التنسيق والربط المستمرين بين اجهزة البحث العلمي والارشاد الزراعي وبين المزارعين والمنتجين الريفيين بمايتيح سرعة الاستفادة من نتائج البحوث وتطبيقها ، وان ترتبط البرامج الارشادية بالمستهدفات الرئيسية في عملية التنمية •

٥ • توفير الحوافز المادية والمعنوية للمرشدين لتنمية مهاراتهم وموالاتهم المستمرة للبرامج الارشادية •

٦ • الاستفادة من الاجهزة الارشادية العاملة في الريف في مجالات محوالامية والتدريب المهني لكي تأتي العملية الارشادية متكاملة •

****

والمؤتمر وهو يصل الى ختام اعماله يتوجه مجددا بخالص الشكر والتقدير الى الرفيق طاهر توفيق ــ عضو القيادة القطرية ورئيس المجلس الزراعي الاعلى على تفضله بافتتاح جلساته ورعاية اعماله ، والى الدكتور حسن فهمي جمعه ــ وزير الزراعة والاصلاح الزراعي على مشاركته في اعمال المؤتمر واتاحته الفرصة للوفود الاطلاع على معالم النهضة الزراعية العراقية •

كما يتقدم الى الاعضاء المراقبين من وفود المنظمات الدولية والاقليمية المهتمة بموضوع المؤتمر على مشاركتهم في اعماله واثرائها لجلساته •

والى نقابة المهندسين الزراعيين العراقيين يزجى اعمق الشكر والتقدير على ماهيأت ورتبت ونظمت بجهود كل اعضائها وعلى رأسهم السيد النقيب المهندس هشام ايوب صبري ــ ونائب النقيب المهندس محمد طاهر شكري متمنين لهم جميعا دوام التوفيق والسداد في كل مايخدم الزراعة ويدعم المهندسين الزراعيين العراقيين ، ولتتوحد كل الجهود من اجل دعم الزراعة العربية وتأكيد وابراز دور المهندس العربي وليتحقق لامتنا التحرير والنصر والتقدم والازدهار •

اسماء الوفود المشاركة في المؤتمر

١٠ وفد المملكة الاردنية الهاشمية

المهندس الزراعي سعيد الخزاوى	النقيب	وكيل وزارة الزراعة
المهندس الزراعي اسامة السائح	نائب النقيب	رئيس قسم التعليم الزراعي / وزارة التربية والتعليم •
المهندس الزراعي شوقي كرادشه	امين السر	مدير زراعة محافظة الكرك
المهندس الزراعي رسمي الدسويطي	عضو المجلس	رئيس قسم الدراسات في مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية •
الدكتور سليمان عربيات	عضو	مدرس ادارة المزرعة في قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة•
الدكتور اكرم استيتيه	عضو	رئيس قسم الاقتصاد الزراعي / كلية الزراعة / الجامعة الاردنية •
المهندس الزراعي وهيب حسين	عضو	باحث اقتصادى / مديرية الاقتصاد الزراعي •
المهندس الزراعي سالم بطرس سالم	عضو	مفتش الاقتصاد والاحصاء/مديرية زراعة الزرقاء •
السيد فايز الطويل		مدير مكتب النقابة محاسب تخصيصات / وزارة الزراعة•

٢٠ الوفد التونسي

السيد المهندس محمد بلحاج عمر	نقيب المهندسين الزراعيين التونسيين ومدير عام مجمع القوارض والفواكه •
السيد المهندس محمد شعلاله	عضو النقابة ورئيس مكتب الدراسات بديوان وادى الجردة •
السيد المهندس مصطفى الابيض	عضو مجلس النقابة ومدير مصلحة تكوين الاطارات بوزارة الزراعة •
السيدة المهندسة حسيبه شبحان	عضوة النقابة ومهندسة بمصلحة تكوين الاطارات بوزارة الزراعة •
السيد المهندس محمد الشطي	عضو النقابة ومهندس بمصلحة التعاون الدولي بوزارة الزراعة •

" يتبع / ٢ "

الدكتور احمد الامين عبد الرحمن	نقيب الزراعيين	عميد كلية الدراسات الزراعية
الدكتور محمد احمد خليفه	نائب نقيب الزراعيين	أستاذ باحث بتربية القمح
المهندس الزراعي موسى احمد الله جابو •	امين عام نقابة الزراعيين	مدير ادارة البساتين
المهندس الزراعي رشاد حامد السيد	امين صندوق نقابة الزراعيين	مفتش اول في ادارة التنمية الريفية •
المهندس الزراعي حافظ محمد حافظ	رئيس نقابة تبني المهن الزراعية	مفتش بساتين
المهندس الزراعي عبدالله محمد ابويوسف	نائب رئيس نقابة تبني المهن الزراعية	مفتش اول بابحاث الغابات
المهندس الزراعي بهاء الدين محمد منور •	عضو نقابة تبني المهن الزراعية •	مفتش زراعي
المهندس الزراعي عبدالعظيم محمد حسين	رئيس الهيئة النقابية لمفتشي الضبط	مدير ادارة شؤون الزراعة بالمحافظات
الدكتور محمد احمد الرشيد	عضو نقابة الزراعيين	محاضر بكلية الزراعة جامعة الخرطوم ، ونائب رئيس شعبة الغابات بكلية الزراعة بجامعة الخرطوم •
المهندس الزراعي الجعرى عطا المنان	سكرتير نقابة المهن الزراعية	محافظ غابات
المهندس الزراعي عبدالرحمن رمضان صالح •	سكرتير الهيئة النقابية للمعاهد الزراعية المصرية ، فني ببيطرة الانتاج •	فني معهد
المهندس الزراعي مريد جرجيس منسي	عضو الهيئة النقابية	هيئة البحوث الزراعية — رئيس قسم الاحصاء والاقتصاد الزراعي •
المهندس الزراعي طاصم طي عبد الرحمن •	عضو الهيئة النقابية	هيئة البحوث الزراعية — باحث اول حشرات •
المهندس الزراعي فاروق فضل السيد مختار •	نائب سكرتير الهيئة النقابية • بالموارد الطبيعية	مفتش مراعي
المهندس الزراعي يوسف احمد داسن	عضو نقابة الزراعيين	مدير ادارة العلاقات العامة بوزارة الزراعة •

" يتبع / ٣ "

٤٠ اسماء الوفد العراقي

الاستاذ هشام ايوب صبرى	نقيب المهندسين الزراعيين	وكيل الوزارة لشؤون الخدمات
السيد محمد طاهر شكرى	نائب النقيب	مدير عام الشركة العامة للالبان
الدكتور اسماعيل ابراهيم خلف	عضو	عضو متفرغ المجلس الزراعي الاعلى
الدكتور محسن السلطان	عضو	استاذ في كلية الزراعة جامعة بغداد •
الدكتور هاشم طوان حسين	عضو	كذا
الدكتور وائل سلطان فهد	عضو	باحث علمي في مديرية وقاية المزروعات •
الدكتورة سعاد برنوطي	عضو اتحاد نساء العراق	
السيد ابراهيم مهلهل	عضو	مستشار في مكتب وزير الزراعة
السيد غازى ابراهيم العبد الله	عضو	م• مدير عام المصرف الزراعي التعاوني •
الدكتور سليم جابرو		استاذ بكلية الزراعة جامعة بغداد

٥• وفد نقابة المهندسين الزراعيين السوريين

الدكتور يحيى بكور	النقيب	مدرس في كلية الزراعة جامعة دمشق
الدكتور عبد الغني الاسطواني	امين صندوق النقابة	استاذ مساعد بكلية الزراعة جامعة دمشق •
الدكتور غازى الحريرى	رئيس فرع النقابة بحلب	عميد كلية الزراعة / بحلب
المهندس الزراعي محمد زهير الحزام	رئيس فرع النقابة بحمص	رئيس الغرفة الزراعية بحمص
المهندس الزراعي معلا معلا	عضو فرع النقابة باللاذقية	معاون مدير الزراعة في اللاذقية
المهندس الزراعي عبد الوهاب المصرى •	عضو النقابة	رئيس دائرة الاستثمار بوزارة الزراعة
المهندس الزراعي راتب خضرى	عضو النقابة	مفتش الزراعة في هيئة الرقابة والتفتيش بحمص •
المهندس الزراعي عبد الله سرحان •	عضو النقابة	مدير مزرعة الدرعا
المهندس الزراعي بشار مخلوطة	عضو النقابة	مدير التخطيط في المديرية العامة لمؤسسة الابقار •

" يتبع / ٤ "

الدكتور محمود الاشرم	عضو النقابة	مدرس بكلية الزراعة بحلب

٦• وفد نقابة المهن الزراعية المصرية

المهندس الزراعي ابراهيم سعد هجرس	النقيب	نائب وزير الزراعة
المهندس الزراعي حسن محمد سالم	وكيل النقابة	رئيس مجلس ادارة الهيئة الزراعية
الدكتور هلال السيد الحطاب	عضو المجلس الاعلى للاتحاد	جامعة القاهرة
الدكتور عطارة هاشم عطارة	عضو مجلس النقابة	مدير المكتب الاقليمي بالقاهرة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
الدكتور عبد الرزاق صدقي	عضو النقابة	وزير الزراعة السابق ومدير المكتب الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة بالشرق الاوسط سابقا •
الدكتور صلاح العبد	عضو النقابة	وكيل اول وزارة الزراعة
المهندس الزراعي ابوالفتح نصرالدين	عضو مجلس النقابة	وكيل وزارة الزراعة للارشاد الزراعي والتدريب •
المهندس الزراعي ابراهيم امام	عضو النقابة	وكيل وزارة الزراعة للتخطيط والمتابعة
المهندس الزراعي علي حسنين الزير	عضو مجلس النقابة	وكيل وزارة الزراعة لشؤون المناطق
المهندس الزراعي منصور حسين	عضو النقابة	نائب وزير التعليم
المهندس الزراعي محمود حسن طه	عضو النقابة	وكيل اول وزارة التعليم
المهندس الزراعي المرسي عبد العزيز غازي	عضو النقابة	وكيل وزارة الزراعة للسابق ورئيس الجمعية العامة للاصلاح الزراعي •
المهندس الزراعي مصطفى ابوالنصر الحكي •	عضو النقابة	وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس الجمعية العامة لاستصلاح الاراضي •
المهندس الزراعي فاروق خيفي	عضو مجلس النقابة	مدير عام القطاع الزراعي ورئيس فرع النقابة بالمنيا •
الدكتور جمال الدين طنطاوي	رئيس فرع النقابة بالاسكندرية •	استاذ بكلية الزراعة جامعة الاسكندرية
المهندس الزراعي عبد السلام احمد عبد الرحمن •		مدير عام الزراعة رئيس فرع النقابة بمحافظة سوهاج •
المهندس الزراعي محمد السعيد محمد	عضو النقابة	مدير عام شعبة المناطق الزراعية بوزارة الزراعة سابقا •

" يتبع / ٥ "

المهندس الزراعي عمر حسني	عضو النقابة	مدير عام التنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات •
الدكتور محمد ابومندور الديب	عضو النقابة	مدرس بكلية الزراعة جامعة القاهرة
الدكتور محمد فهمي احمد	عضو النقابة	استاذ بكلية الزراعة بالزقازيق
المهندسة الزراعية نبيلة سيد التونسي	عضو مجلس النقابة	اخصائية بمكتب وزير في شؤون السودان •
المهندس الزراعي عبدالحكيم عباس ابو غريب •	= = =	مدير المكافحة المساعد بمحافظة سوهاج •
المهندس الزراعي عبدالخالق محمد محسب	= = =	مفتش زراعة بني سويف
المهندس الزراعي احمد محمود جاد الكريم	= = =	مدير مساعد للارشاد الزراعي بمحافظة المنيا •
المهندس الزراعي محمود حمدى شويقة	= = =	مهندس بالادارة العامة للتفتيش الزراعي •
المهندس الزراعي مصطفى كامل الخطيب	= = =	اخصائي بصندوق تحسين الاقطان
المهندس الزراعي احمد عصمت الملطاوى	= = =	مدير مركز التدريب بالاصلاح الزراعي
المهندس الزراعي عبدالعزيز يونس حجازى	= = =	مدير الهيئات ـ مكتب وزير الزراعة
المهندس الزراعي محمد شوقي الباجورى	= = =	مدير العلاقات العامة بوزارة الاصلاح الزراعي •
المهندس الزراعي فؤاد سيف احمد ابو سعدة •	= = =	اخصائي في صندوق تحسين الاقطان
المهندس الزراعي امين محمد امين	عضو النقابة	محرر بجريدة الاهرام
الاستاذ محمود بسيوني		محرر بجريدة التعاون

صحفيون مرافقون للوفد

الاستاذ حسن سلومه	محرر الشؤون الزراعية ومجلس الشعب بجريدة الاهرام
الاستاذ منصور حامد محمود نسيم	المحرر الزراعي بجريدة الجمهورية بالقاهرة
السيدة سامية بولس عازر	محررة الشؤون الزراعية بجريدة المساء
الاستاذ محمد عبد السلام	محرر شؤون النقابات بجريدة الاخبار •

" يتبع /٦ "

٧• الوفد اللبنانـــي

الدكتور جوزيف شامـي	ممثل المهندسين الزراعيين اللبنانيين

٨• وفد اتحاد المهندسين الفلسطينيين

المهندس الزراعي عدنان حسين احمد	عضو الهيئة الادارية للاتحاد ـ مهندس بمؤسسة التربه واستصلاح الاراضي بالعراق•
المهندس الزراعي حمد الله كرم حمد الله	عضو الاتحاد ـ مديرية البستنه العامة قسم الفاكهة بالعراق•
الدكتور سالم الجـرو	عضو الاتحاد ـ باحث علمي بمؤسسة البحث العلمي / مركز البحوث الزراعية بالعراق•

٩• الوفد الكويتـــي

المهندس الزراعي بدر عبد الهادى النقي	رئيس قسم التصميم بادارة الزراعة•
المهندس الزراعي ياسين عبد النبي عبد الله كمـــال	مدير وناظر المشروع

١٠• الوفد المغربـــي

المهندس الزراعي حسن السرغيني ادريس	رئيس مصلحة الاحصائيات والتوثيـــق بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي •
المهندس الزراعي العربي الصبارى حسني	رئيس مكتب المزروعات بادارة الاستثمار الفلاحي بوزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي •

١١• نقابة المهن الزراعية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

محمد فركاش الحداد	وكيل نقابة المهن الزراعية ورئيس الوفد
شعيب دعيب جويل	امين النقابة
فضل محمد المهدى	عضو النقابة

١٢• وفد الامانة العامة للاتحـاد

المهندس الزراعي احمد طلعت عزيز	الامين العام للاتحـاد
المهندس الزراعي عبد الفتاح عبد المقصود	امين صندوق الاتحـاد
المهندس الزراعي حسن عبد اللطيف خضر	رئيس مكتب الامانة العامة للاتحاد
الاستاذ محمد بهي الدين عبد الرزاق	مسؤول الشؤون المالية والادارية بالاتحاد

١٣• المنظمات الدولية والاقليميـة

منظمة الاغذية والزراعة الدوليـة

الدكتور محمد رياض الخنيمي	نائب الممثل الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط

" يتبع / ٧ "

مجلس الوحدة الاقتصادية

الدكتور محمد امين جدوع

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

السيد عبد الامير عبد الجليل احمد — مدير المكتب الاقليمي للمنظمة بالعراق

مكتب العمل العربي

السيد محي السامرائي — مسؤول قسم الثقافة العمالية بالمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل التابع للمنظمة.

المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم

الدكتور مسارع حسن الراوى — المدير العام المساعد ورئيس الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار.

الاستاذ حمزه محمد الباقر — السكرتير الاول بالمنظمة

الاتحاد العربي لمنتجي الاسمدة الكيمياوية

المهندسة الزراعية هدى محمد كامل

السيد عبد العزيز فنجان حسين (اقتصادى)

اتحاد الفلاحين العرب

ضياء الحاج علي — الامين العام للاتحاد

١٤. اللجنة التحضيرية واللجان المعاونة للمؤتمر من نقابة المهندسين الزراعيين بالعراق

آ- المهندس محمد طاهر شكرى — نائب النقيب — رئيسا

الدكتور اسماعيل ابراهيم خلف — عضوا

الدكتور محسن سلمان — =

الدكتور هاشم علوان حسين — =

الدكتور وائل سلمان فهد — =

المهندس ابراهيم مهلهل — =

المهندس غازى ابراهيم العبد الله — =

الدكتور سليم جابرو — عضوا ومقررا

ب- لجنة سكرتارية المؤتمر

١- الدكتور علاء الدين داود علي / رئيسا / مدير وقاية المزروعات العام

٢- السيد عبد الرزاق ابراهيم / عضوا / الدائرة الزراعية / وزارة الزراعة

٣- السيد محمد جواد محمد حسن / عضوا / مديرية الارشاد الزراعي العامة

"يتبع / ٨"

٤ـ السيد ماهر عبد الوهاب	عضوا	مشروع تنمية القطن والبذور / ابي غريب
٥ـ السيد خالد سعيد عبد الله	عضوا	مديرية مشروع القطن والبذور والزيتيه

جـ ـ لجنة الطباعة والمطبوعات

١ـ السيد جابر عمر شبير	رئيسا	مديرية التعاون الزراعي العامة
٢ـ السيد علي ذياب مخلف	عضوا	المؤسسة العامة للتنمية الزراعية
٣ـ السيد عبد الكريم حامد	عضوا	مديرية شؤون الاراضي العامة
٤ـ الانسة مديحه هاشم محمد	عضوا	المؤسسة العامة للتنمية الزراعية
٥ـ السيد فريدون محمد علي	عضوا	رئاسة المنطقة الزراعية / بغداد / أبي غريب
٦ـ السيد مهدى صالح علوش	عضوا	مديرية التعاون الزراعي العامة
٧ـ السيد سعدى عبد المحسن محمد علـــــــــي	عضوا	مديرية وقاية المزروعات العامة

د ـ لجنة الاستقبال والتوديع والمرافقة

١ـ السيد فاروق فاضل سلمان	رئيسا	ديوان وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي
٢ـ السيد صداع ثابت	عضوا	كـــــــــــــــــذا
٣ـ السيد كاظم ثايه سلمان	عضوا	كـــــــــــــــــذا
٤ـ السيد عاصم اسماعيل نصيف	عضوا	مديرية الارشاد الزراعي العامة
٥ـ الانسة نجله عمر خطاب	=	مديرية الارشاد الزراعي العامة
٦ـ السيد حمير عبد المحسن فيصل	=	مصلحة مزارع الدولة / مزرعة اللطيفيه
٧ـ السيد ضامر محمد صالح	=	مصلحة مزارع الدولة / الديوان
٨ـ السيد محمد محمد زكريا	=	مديرية وقاية المزروعات العامة
٩ـ السيد صلاح عبد عيسى	=	مصلحة ابي غريب الزراعية
١٠ـ هناء مهدى	=	مديرية الثروة الحيوانية العامة
١١ـ خلود مهدى جواد	=	مديرية وقاية المزروعات العامة
١٢ـ انا هيد هايت	=	مديرية الثروة الحيوانية العامة
١٣ـ نوال خزعل جواد	=	ديوان وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي
١٤ـ رافعة رشاد عبد الله	=	الشركة العامة لمنتوجات الالبان
١٥ـ الهام سويدان	=	كـــــــــــــــــذا
١٦ـ سهيله عبد يونس	=	قسم فحص وتصديق البذور / ابي غريب
١٧ـ سلمى شاكر محمود	=	كـــــــــــــــــذا
١٨ـ نجلاء طارق	=	المؤسسة العامة للتربة واستصلاح الاراضي ابي غريب

" يتبع / ٩ "

١٩ـ يوسف احمد	عضوا	مديرية التعاون الزراعي العامة
٢٠ـ باسل جدعان عبد الرحيم	=	معهد الارشاد والتعاون الزراعي
٢١ـ سلاح فرج رومايا	=	رئاسة المنطقة الزراعية/ بغداد
٢٢ـ عيسى عبد الكريم	=	كـــــــــــذا
٢٣ـ عادل زيدان	=	الشركة العامة للدواجن الوسطى
٢٤ـ علي صادق عبد الكريم	=	كـــــــــــذا
٢٥ـ سعيرة محمد سعيد	=	ديوان وزارة الزراعة واصلاح الزراعي
٢٦ـ بهيجة حسن حياوى	=	كـــــــــــذا

****
****
*****

نظام جلسات المؤتمر

- سيعقد المؤتمر في جلسات عامة
- يرأس كل جلسة احد نقباء المنظمات الاعضاء ويعاونه اثنان من المقررين واحد من كل منظمة.
- تلقى ملخصات للبحوث لمدة لا تتجاوز عشرون دقيقة.
- تتم المناقشات عقب القاء البحوث
- توجه الاسئلة مكتوبة ويذكر بها اسم موجه السؤال واسم مقدم البحث الموجه اليه السؤال.
- تقوم رئاسة كل جلسة (الرئيس والمقرران) باستخلاص القرارات والتوصيات المتعلقه بموضوع كل جلسة.
- تحدد فيما يلي الموضوعات الرئيسية لكل جلسة والبحوث التي ستلقى بها.

الاثنين ١٩٧٧/١٠/١٤

الساعة ١١/٣٠ صباحا

موضوع الجلسة: العوامل المؤثره على تطور العنصر البشرى كعامل محدد للتنمية الريفية.

رئيس الجلسة: المهندس محمد بلحاج عمر ـ رئيس المهندسين التونسيين.

المقرران: الدكتور منيب خليل السكوتي ـ العراق

المهندس الزراعي ـ موسى الله جابر ـ السودان

البحوث المقدمة للجلسة الصباحية		
١ـ التنمية والتحولات الاشتراكية في الريف العراقي	العراق	ابراهيم طاهر مهلهل غازى ابراهيم العبد الله
٢ـ العوامل المؤثرة في تطور العنصر البشرى كعامل محدد للتنمية الريفية	السودان	الدكتور محمد احمد الرشيد
٣ـ تطوير العنصر البشرى كعامل محدد للتنمية الريفية	مصر	الدكتور صلاح العبد عمر حسني ماهر

الثلاثاء ١٩٧٧/٣/١٥

الساعة ٦ مساء

موضوع الجلسة: القوى العاملة الفنية ودورها في تحقيق التنمية الريفية الشاملة

ـ النشاط الاعلامي واثره في تحقيق التنمية الريفية

رئيس الجلسة: الدكتور احمد الامين عبد الرحمن ـ نقيب الزراعيين السودانيين

المقرران: الدكتور محمود الاشرم ـ سوريا

الدكتور محمد ابومندور الديب ـ مصر

" يتبع / ٢ "

البحوث المقدمة للجلسة :

١ •	الاشراد والاعلام الفلاحي ودوره في التنمية الريفية	شعلان محمد تونس
٢ •	دورالقوى الفنية والتنظيمات التعاونية في التنمية الريفية	محمد بلحاج عمر تونس
٣ •	القوى العاملة الفنية واثرها في التنمية الريفية •	راتب خضرى سوريا
٤ •	النشاط الاعلامي واثره في التنمية الريفية	طاهرحسن دره محمد بسيونى امين محمد امين مصر

الاربعاء ١٩٧٧/٣/١٦

الساعة ٩ صباحا

موضوع الجلسة: التنظيمات الشعبية والتعاونية ودورها في تحقيق التنمية الريفية الشاملة

رئيس الجلسة : الدكتور جوزيف شامي ـ ممثل المهندسين الزراعيين اللبنانيين

المقرران : الدكتور مهدى علوى الجنابي

الدكتور احمد خليفة

البحوث المقدمة للجلسة :

١ـ	دورالتنظيمات الشعبية في التنمية الريفية	الدكتور اكرم استيتيه الدكتور سليمان عربيات الاردن
٢ـ	التنظيمات الشعبية والتعاونية واثرها في التنمية الريفية في القطر العربي السورى	الدكتور محمود الاشرم الدكتور يحيى بكور سوريا
٣ـ	التنظيمات الشعبية والتعاونية واثرها في التنمية الريفية	المرسي عبد العزيزغازى محمد سعيد محمد مصر
٤ـ	دورالمرأة في التنمية الريفية	نبيله التونس مصر

الخميس ١٩٧٧/٣/١٧

الساعة ٩ صباحا

موضوع الجلسة: الاتجاهات الرئيسية في محو الامية واثرها في تحقيق التنمية الريفية

دورالمرأة في تحقيق التنمية الريفية

" يتبع /٣ "

رئيس الجلسة : المهندس ابراهيم سعد هجرس — نقيب الزراعيين المصريين

المقرران : المهندس مصطفى الابيض — تونس

المهندس عبد الوهاب المصري — سوريا

البحوث المقدمة للجلسة :

١ـ	ابراز دور المرأة واثره في التنمية الريفية	حسيبة الشبعان — تونس
٢ـ	الاتجاهات الرئيسية في محوالامية واثرها في التنمية الريفية المتكاملة	الدكتور يحيى بكرو — سوريا
٣ـ	الاتجاهات الرئيسية في محوالامية واثرها على التنمية الريفية	منصور حسن — مصر
٤ـ	المرأة العربية وبعض العوامل المؤثرة في دورها في التنمية الريفية	الاتحاد العام لنساء العراق الدكتوره سعاد البرنوطي — العراق
٥ـ	كلمة المهندس ابراهيم سعد هجرس	نقيب الزراعيين المصريين
٦ـ	محوالامية في الريف العراقي (بحث ميداني)	عبد اللطيف الشعلان — العراق

السبت ١٩٧٧/٣/١٩

الساعة ٩ صباحا

موضوع الجلسة: التكامل العربي في مجال العنصر البشرى وتحقيق التنمية الريفية الشاملة

رئيس الجلسة : الدكتور يحيى بكرو ـ نقيب المهندسين الزراعيين السوريين

المقرران : سالم بطرس — الاردن

الدكتور هلال الحطاب — مصر

البحوث المقدمة للجلسة :

١ـ	التكامل العربي في مجال توفير العنصر البشرى اللازم للتنمية الريفية •	الدكتور احمد الامين عبد الرحمن — السودان
٢ـ	تخطيط القوى العاملة في الوطن العربي	الدكتور هاشم علوان السامرائي — العراق
٣ـ	القوى العاملة الفنية واثرها في التنمية الريفية •	الدكتور عبد الرزاق صدقي — مصر
٤ـ	انتاجية العمل والعوامل الرئيسية المؤثرة عليها في الزراعة العربية	الدكتور ابو مندور الديب — مصر
٥ـ	تنقل الايدى العاملة الريفية ودور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في التكامل الاقتصادى العربي •	السيد محمد امين جدوع ممثل مجلس الوحدة الاقتصادية •

" يتبع / ٤ "

٦ـ كلمة السيد محمد فركاش الحداد ـ وكيل نقابة المهن الزراعية ـ الجمهورية الليبية

٧ـ حمزه الباقر ـ ممثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

الاحد ١٩٧٧/٣/٢٠

الساعة ٩ صباحـــــا

يراس الجلسة الختاميه المهندس اسامة السائح رئيس الوفد الاردني ويشاركه في ادارة الجلسة جميع رؤوساء الوفود الدقابيـــة •

البحوث المقدمة للجلسـة :

١ـ محاضرة الدكتور حسن فهمي جمعة وزير الزراعة والاصلاح الزراعي بالعـــراق عن خطط التنمية الريفيـــة •

٢ـ اعلان القرارات والتوصيات يتلوها الامين العام المهندس احمد طلعت عزيـــز •

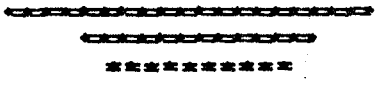

****